جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الحركات الإسلامية وأثرها على الإستقرار السياسي في دول المغرب العربي

حركة مجتمع السلم الجزائرية -نموذجا-

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
* معطى ياسين

إشراف الأستاذ:
موكيل عبد السلام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: موكيل عبد السلام	مشرفا و مقررا
الأستاذة:عياشي حفيظة	مناقشا
الأستاذة: علوي خيرة	مناقشا

السنة الجامعية:
1438-1439ه -2017-2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل القرآن و خلق الإنسان ، وعلمه البيان و اسلم على أفصح الخلق لسانا ، وأحسنهم بيانا ، و على اله و صحبه إقرارا ، و عرفانا .

قال تعالى :

(قال رب إشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي)

(سورة طه، الآية 25-28)

إهـداء

إلى من قال في حقهما تعالى"و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالولدين إحسانا "

إلى أغلى شي في الكون ،إلى أغلى ما املك في الوجود إلى من رضاها سر نجاحي ، وحنانها بلسم جراحي

إلى التي الجنة تحت أقدامها ،إلى ثريا التي تضئ حياتي أمي الغالية .

إلى روح جدتي الغالية ألف رحمة و مغفرة عليك يا من كنت سر نجاحي

إلى من ضحى بحياته في البرد و الحر من أجل إسعادي وتلبية حاجاتي ، إلى من رسم البسمة في حياتي ، إلى من كان و لازال درعي الواقي و سلاحي الباقي أبي الغالي .

أطال الله في عمرهما و حفظهما لي و أدامهم الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى من كانت سندا لي في كل صغيرة وكبيرة زوجتي

إلى من وجودهم يؤنسني ورفقتهم تريحني إلى إخوتي توفيق ، و محمد الأمين

و إلى كل أصدقائي و أحبابي و بالأخص أخي مجيدي سيف الدين و بن قدور جمال الدين ، بيري جمال ،جواد ، شعبان شاوش مهدي ، زيتوني لحسن، دوالي حسين ، فارس أبو بكر الصديق كما لا أنسى أخي عبرو غاني

إلى كتاكيت العائلة : شيراز ، محب ، إياد و رفيف و أخوها عبد القادر

إلى جميع زملائي بأمن دائرة الحساسنة و بالأخص صديقي و أخي بن جيلالي محمد

إلى جميع طلبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية دفعة 2016- 2018 تخصص ماستر دراسات مغاربية

و إليكم جميعا اهدي هذا العمل راجية من الله عز وجل التوفيق و الفلاح

*** ياسين ***

شكر

مصداقا لقول صلى الله عليه و سلم :(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

بداية الحمد الله الذي لولا توفيقه و عونه لما تم هذا العمل

إلى روحه الطاهرة أفضل خلق سيدنا محمد صلوات الله عليه

الحمد الله و الشكر والفضل أولا و قبل كل شيء لله سبحانه و تعالى الذي عليه توكلنا و استنادنا وكان حسبنا رب العرش العظيم

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل **موكيل عبد السلام** على شرف قبوله تأطير هذا العمل

و على كل الجهود و النصائح التي بذلها لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال مكتبة كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة و بالأخص أخي معطى محمد

و كل الأساتذة الكرام بجامعة سعيدة

و الأستاذة نواري أحلام و الأستاذ بن زايد امحمد

و كذا كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع

مقدمة

مقدمة

تحتل الحركات الإسلامية مساحة واسعة في يوميات الجدل السياسي الراهن خاصة مع التحولات العميقة التي مست و لا تزال تمس المجتعات العربية و الإسلامية التي يمكن القول عنها إنها تقع بين حدين ضاغطين على الأنظمة السياسية في هذه المجتمعات فيتعلق الحد الأول منها بتصاعد مد المطالبة الشعبية بضرورة توسيع قاعدة الحكم و إشراك مختلف الفئات الإجتماعية في العملية السياسية أما الحد الثاني فيتعلق بنداءات ذات نزعة دولية تدعو و تطالب بضرورة الإنفتاح على القوى السياسية في المجتمع و فتح المجال أمامها للمشاركة في إتخاذ القرارات كمدخل أساسي لإصلاح ماتراه من وجهة نظرها ضروريا.

فلقد إهتمت الدراسات الخاصة بالحركات الإسلامية بتحليل الحركات من حيث إيديولوجيتهاو مرجعيتها الفكرية و في هذا الإطار زاد الإهتمام بإعادة قراءة و تحليل أفكار كل من أبو الأعلى المودودي ،حسن البنا، سيد قطب، بإعتبارهم شكلو مصادر فكرية للكثير من الحركات الإسلامية إضافة لذلك إهتمت بعض الدراسات الأخرى بتحليل الحركات من حيث خلفيتها الإجتماعية متمثلة في سمات وملامح الأعضاء المنتسبين إليها من حيث متغيرات السن والمهنة والإنتماءات الطبقية و الجهوية وهياكلها التنظيمية وطبيعة علاقاتها الداخلية إضافة إلى إستراتيجيات الحركة وطبيعة علاقاتها مع السلطة.

فلقد فرقت دراسات عديدة بين فئتين من الحركات الإسلامية الأولى تشمل الحركات المعتدلة التي تقوم بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة من خلال الأساليب السلمية مع نبذ العنف كآلية في التعاطي السياسي مع الآخر ومن هذه الجماعات على سبيل المثال جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حركة النهضة في تونس، حركة مجتمع السلم في الجزائر و الثانية تشمل الجماعات والتنظيمات الراديكالية التي تتبنى أفكار

الجاهلية والكفير وتنتهج العنف كوسيلة للإطاحة بالأنظمة الحاكمة وبناء الدولة الإسلامية طبقا للأصول الإسلامية الصحيحة ومن بينها جماعة الهجرة والتكفير والجماعة الإسلامية في مصر إضافة إلى الجماعات التي إنخرطت في العمل المسلح في الجزائر نذكر" الجيش الإسلامي للإنقاذ"

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الحركات الإسلامية أهمية بالغة إذا أصبح من المواضيع الهامة جدا في حقل الدراسات السياسية ضمن أدبيات الإسلام السياسي ولاريب أن تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول أن تتناول من جهة أهم مفردات الحركات الإسلامية وأثرها على الإستقرار السياسي في دول المغرب العربي ومن جهة أخرى إثراء المعرفة النظرية والواقعية للحركات الإسلامية وواقعها في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة .

مبررات إختيار الموضوع

يعود سبب لظاهرة محل الدراسة إلى تضافر جملة من الإعتبارات تتراوح بين مبررات موضوعية و أخرى ذاتية

أ/ الإعتبارات الموضوعية

- إن إشكالية الحركات الإسلامية وعلاقاتها بالإستقرار السياسي في المنطقة المغاربية يعتبر موضوع الساعة حيث أن العديد من الدراسات إتجهت إلى ضبط الإطار الحقيقي لمدلول الحركات الإسلامية وماتكتسيه من غموض بالنسبة للكثير من الباحثين دون أن ننسى أن الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي لها خصوصياتها التي تنبع من الواقع الذي عاشت فيه كما يمكن إعتبار حركة مجتمع السلم من الحركات الإسلامية التي كان لها دور ريادي في العملية السياسية و بلوغها هرم السلطة .

ب/ الإعتبارات الذاتية

- ترجع بالأساس إلى الإهتمام الشخصي و الفضول لمعرفة واقع الحركات الإسلامية وأثرها في الإستقرار السياسي بالإضافة إلىالميول الذاتي الشخص لمعرفة حقيقة حركة مجتمع السلم (حمس) وكيف تمكنت من فرض نفسها في الساحة السياسية.

أهداف الدراسة

- التعرف على نشأة الظاهرة الإسلامية في الجزائر .

- دراسة مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، و لكشف عن أسبابها وأبعادها ونتائجها من خلال تجربة حركة مجتمع السلم .

- محاولة إشباع التطلع والطموح العلمي بدرسة هذا الموضوع، والتخصص أكثر مستقبلا في دراسة الحركات الإسلامية .

- وضع نتائج هذا البحث تحت تصرف الباحثين والمهتمين والممارسين للعمل السياسي .

أدبيات الدراسة

- إن موضوعي الحركات الإسلامية والإستقرار السياسي في دول المغرب العربي من المواضيع الهامة في الحقل السياسي، فإن معالجة هذه الدراسة إرتأت إلى الإعتماد على العديد من المراجع و الدر اسات السابقة حيث تمثلت أهم المراجع كالتالي :

أ/ الدراسات المتعلقة بالحركات الإسلامية

01/ دليل إبراهيم النجار و آخرون حول الحركات الإسلامية في العالم وهي دراسة ثرية نظرا للنقاط المهمة التي عالجتها، بالخصوص فيما يتعلق بتعريف الحركات الإسلامية وتصنيفاتها وهي دراسة حديثة صدرت من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لأكثر

من 20 مؤلف أغلبهم مختصين في الشأن الإسلامي،الطبعة الثانية وقد نشرت الدراسة سنة 2006 .

02/ دراسة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي بعنوان " الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة " والتي صدرت سنة 2006 حيث جاء فيها مفهوم الحركات الإسلامية من عدة جوانب خاصة من الجانب السياسي الذي يهمني وقد صدرت هذه الدراسة عن مكتبة وهبة في القاهرة .

ب/**الدراسات المتعلقة بالحركات الإسلامية في الجزائر**

- توجد العديد من الدراسات التي رصدت أهم المحطات التاريخية عن الحركة الإسلامية منذ بزوغ الصحوة الإسلامية في الجزائر بعد الإستقلال إبتداءا من معارضة الشيخ البشير الإبراهيمي لنظام الرئيس أحمد بن بلة1963 و مرورا بتأسيس جمعية القيم برئاسة الدكتور الهاشمي تيجاني (1963-1966) إضافة إلى تشكل الجماعات الإسلامية المختلفة مع بداية السبعينات ،و أهمها جماعة الجزرأة التي تأثر أفرادها بفكر جمعية العلماء المسلمين وأفكار مالك بن نبي، وجماعة الموحدين بقيادة الشيخ محفوظ نحناح التي إنتهجت نهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية وبعض الجماعات السلفية المتأثرة بالأفكار القادمة من الخليج العربي وخاصة من المملكة العربية السعودية و أخيرا ظهور بعض الإسلاميين المستقلين مثل عباس المدني، كما أشارت تلك الدراسا ت إلى تجمع الجماعة المركزية ولذي يعتبر أول ظهور علني ومنظم لمختلف أقطاب الحركة الإسلامية سنة 1982 وهي نفس الفترة تقريبا التي تأسست فيها الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة مصطفى بويعلي و أهم تلك الدراسات التي تناولت تلك الأحداث مفصلة هي:

- دراسة الأستاذ أوصديق فوزي بن الهاشمي بعنوان "**محطات في تاريخ الحركة الإسلامية (1962-1988)** .

- دراسة الأستاذ أحميدة عياشي بعنوان " **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص** "

- إضافة لدراسات السابقة هناك دراسات أخرى إهتمت بمرحلة إنتقال فصائل الحركة الإسلامية من المرحلة السرية إلى المرحلة العلنية و ذلك تماشيا مع التعددية السياسيةالتي أقرها دستور 1982 حيث تشكلت أحزاب إسلامية بعد توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992 و هذا ما جعل العديد من الباحثين يسلطون الضوء على هذه المرحلة و من هذه الدراسات نذكر :

- دراسة للأستاذين عبد الحميد بومزبار و عزين تحت عنوان:

L'islamisme algerien de la Genèse au terrorisme

- دراسة الأستاذ لياس بوكراع بعنوان "**الرعب المقدس** "

02/ دراسات حول حركة مجتمع السلم

- توجد العديد من الكتابات و الدراسات التي تناولت حركة مجتمع السلم سواء من جانب تحليل بنيتها الفكرية و التنظيمية أو مناقشة تجربتها في المشاركة السياسية و علاقتها بالنظام السياسي تلك الدراسات بعضها أنجزها كتاب محسوبون على الحركة منهم عبد المجيد مناصرة و النذير مصمودي ، إضافة إلى دراسات أخرى قام بها باحثون أكاديميون مستقلون و نذكر من تلك الدراسات مايلي :

- دراسة الأستاذ عبد المجيد مناصرة بعنوان " **الإصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل** "

- دراسة الأستاذ فشار عطاء الله بعنوان " **تجربة التغيير في فكر الشيخ محفوظ نحناح** "

- دراسة الأستاذ محمد أكرم بعنوان " **حماس الجزائر تاريخ دعوة و مسيرة حركة و مواقف شاهدة** "

- أما الدراسات الأكاديمية و المتمثلة في بحوث جامعية فنذكر مايلي :

- مذكرة ماستر للطالب زيتوني بن ثابت الأمين ، بعنوان " **واقع الحركات الإسلامية في ظل التحول الديمقراطي في دول امغرب العربي " حركة النهضة التونسية نموذجا .**

- مذكرة ماجيستر لمحمد سليماني بعنوان " **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة .نموذج حركة حمس الجزائرية .**

إشكالية الدراسة .

- مما لاشك فيه أن الإنبعاث الإسلامي و ظهور الحركات الإسلامية ذات البرنامج السياسي شكل تحديا خطيرا للنخب الحاكمة في أقطار المغرب العربي و العالم العربي و الإسلامي بعد أن حققت هذه الحركات تقدما ملحوظا في معظم الإنتخابات التي أجريت كما حدث في الجزائر و المغرب و تونس و موريتانيا و ليبيا ة مصر و فلسطين كما حققت الحركات الإسلامية حضورا بارزا كحركات معارضة في معظم الدول التي لم تتبنى نهج المشاركة الشعبية.

- فلذا فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول علاقة الحركات الإسلامية بالإستقرار السياسي و بالأخص حركة مجتمع السلم بالتحولات الديمقراطية الراهنة و من هذا المقام قمت بطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى أمكن للحركات الإسلامية أن تؤثر على الإستقرار السياسي في دول المغرب العربي ؟ و كيف أثرت حركة مجتمع السلم على عملية صنع القرار من خلال مشاركتها في السلطة ؟

- و من أجل الإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما مفهوم الحركات الإسلامية و الإستقرار السياسي ؟

- كيف نشأت الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي ؟

- كيف تمكنت حركة مجتمع السلم من الوصول إلى السلطة ؟

- ماهي العراقيل و التحديات التي واجهت حركة مجتمع السلم في مسارها السياسي ؟

فرضيات الدراسة

- في محاولة لمعالجة الإشكالية المطروحة و الإلمام بمختلف جوانبها و للإجابة على الإشكالية محل الدراسة سوف أتعرض للفرضيتين التاليتين:

01/ كلما شاركت الحركات الإ سلامية في السلطة زاد تأثيرها في عملية صنع القرار من خلال مؤشر الإنتخابات الذي ترفع من شعبية الحركة، وهذا ما يجعلها تحصل على نتائج إيجابية تنعكس على عدد المناصب التي تتحصل عليها سواء في المجالس الشعبية المحلية أو البرلمان أو الحكومة و هذا ما يجعلها تتغلغل أكثر في دواليب الحكم .

- 02/ كلما شاركت الحركة الإسلامية في السلطة تراجع دورها في عملية صنع القرار أي أن المشاركة السياسية في دواليب الحكم خاصة مشاركتها في الحكومة تجعل شعبيتها تتراجع ، و هذا ماينعكس سلبا على حجم تمثيلها السياسي و على عدد المناصب المتحصل عليها داخل مؤسسات الدولة و بالتالي يضعف تأثيرها في عملية صنع القرار .

الإطار المنهجي

-ركز ت الدراسة على المناهج التالية :

01/ المنهج التاريخي : لتغطية جوانب الدراسة و تتبع التطور التاريخي انشوء الحركات الإسلامية بصفة عامة و أيضا تتبع المراحل التاريخية و أبرز المحطات التي مرت بها الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي

02/ منهج دراسة الحالة : إعتمدنا على هذا المنهج لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال دراسة لحلة حركة مجتمع السلم حيث تم جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بها بغرض الوصول إلى خصوصياتها .

03/ المنهج الوصفي : و هو المنهج الذي يعتمد على إتباع طريقة الوصف الدقيق و جمع كل المعلومات المتعلقة بالموضوع و الربط بين الأسباب و النتائج و محاولة التفسير للوصول إلى حل الإشكال .

حدود الدراسة

- **الإطار المكاني** : تركز الدراسة على الإهتمام المغرب العربي وهي تونس، ليبيا الجزائر ، المغرب الأقصى، وموريتانيا، مع التركيز على الجزائر بإعتبار نموذج الدراسة حركة مجتمع السلم (حمس) .

- **الإطار الزماني** : منذ تأسيس الحزب سنة 1991 إلى الإنتخابات التشريعية سنة 2012 مرورا بكل المحطات الإنتخابية و الأحداث المؤثرة في الحركة و مسارها السياسي

صعوبات الدراسة

- إلى من أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة مايلي :

- قلة الدراسات العلمية و الأكاديمية حول المشاركة السياسية خاصة تلك المتعلقة بالحركة الإسلامية في الجزائر حيث أن أغلب الكتابات تصب في إطار وجهات نظر تخص أصحابها و ذلك نظرا لطغيان الجانب الأيديولوجي فيها .

- قلة المراجع الخاصة بموضوع الحركات الإسلامية بإعتبارها ظاهرة حديثة إن لم نقل نذرتها خاصة فيما يخص النموذج حركة مجتمع السلم (حمس) أما فيما يخص المراجع باللغة الأجنبية فتغلب عليها مشكلة ترجمة المصطلحات بالرغم من أنها تحتوي على معلومات تخدم الموضوع و تتماشى معه .

- التخوف الكبير من الوقوع في أخطاء من ناحية الدين بإعتبار الحركات الإسلامية تشمل شقين الشق الديني و الشق السياسي فلقد أخذت الحيطة و الحذر من الوقوع في خلط مابين ماهو سياسي و ماهو ديني .

تقسيم الدراسة

- إنطلاقا من الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وفق الخطة التالية:
- مقدمة

- يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة حيث يعالج مفهوم الحركات الإسلامية و علاقتها ببعض المفاهيم المرتبطة بها و ظروف نشأتها و تصنيفاتها و كذا مفهوم الإستقرار السياسي و متطلباته و معيقاته .

- أما الفصل الثاني فتناولت فه خارطة الحركات الإسلامية في جميع المغرب العربي كل دولة على حدة و أهم الخصائص التي تتميز بها الحركات الإسلامية المغاربية مقارنة مع نظيرتها في العالم العربي الإسلامي و التطرق إلى أهم الحركات الإسلامية في الجزائر و كل بلدان المغرب العربي .

- ويعالج الفصل الثالث واقع حركة مجتمع السلم (حمس) و كيفية وصولها إلى السلطة ومشاركتها في الإنتخابات (1991-1997) وا إنتخابات الألفية الثالثة (2002،2007،2012) و كذلك في الأخير التعرض لتقييم حول الحركة .

- خاتمة

الفصل الأول

الحركات الإسلامية والاستقرار السياسي

تعد ظاهرة الحركات الإسلامية اليوم موضوعا خصبا للدارسين والباحثين، لأنها تطرح مسألة سلوك الأفراد والجماعات اتجاه مؤسسة رسمية وغير رسمية ، عمومية وخاصة حيث أن الملاحظ في منطقة المغرب العربي أن هذه الحركات الإسلامية منذ نشأنها في الستينات تأرجحت خطاب الإصلاح الدافع وخطاب السلطة الكابح، ففي هذا الفصل التمهيدي سوف نتعرض للتأهيل المفاهيمي لظاهرتي الحركات الإسلامية والاستقرار السياسي، وذلك من خلال التعرض إلى مفهوم الحركة الإسلامية، نشأتها، وتطورها، تصنيفاتها وأيضا خصائصها، ثم نحاول ضبط مفهوم الاستقرار السياسي أبعاده ومؤشراته.

- لذا ارتأيت أن يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث كل واحد منها يختص بدراسة شاملة مفاهيمية نظرية لكل من ظاهرة الحركات الإسلامية وظاهرة الاستقرار السياسي، ونقسم هذا الفصل كمايلي:

المبحث الأول :الحركات الإسلامية المفهوم، النشأة، والتطور

شكلت الحركات الإسلامية منذ السبعينيات من أحد محاور الجدال والنقاش، ليس في الأوساط السياسية والفكرية فقطوا ٍنما حتى في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية، وكانت هذه النقاشات في مجملها تعبيرا للإنطباعات انطلاقا من ملاحظة السلوك ومن الميول والنوازع الشخصية، لذا يجد الدارس لهذه الحركات نفسه أمام مجموعة من الآراء المتناقضة والأحكام المسبقة، وما يزيد الأمر تعقيدا توجه بعض فصائل الحركات الإسلامية نحو العمل السياسي.

في هذا الصدد سوف أتطرق في هذا المبحث إلى ضبط مفهوم الحركات الإسلامية وظروف نشأته وتطوره وذلك من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول :مفهوم الحركات الإسلامية وتمييزه عن بعض المصطلحات ذات العلاقة

الفرع الأول:مفهوم الحركات الإسلامية

يعد مصطلح الحركات الإسلامية من المصطلحات الأكثر شيوعا وانتشارا بين أوساط الكتاب والباحثين والسبب يعود إلى أن هذا المصطلح أطلق من الحركات الإسلامية نفسها لذا فهو من المصطلحات المقبولة لديها، لذا فإن الفكر السياسي الإسلامي لم يعرف مصطلح الحركة الإسلامية بدلالته الحديثة كما يعبر عنها في العلوم الاجتماعية ولكن مصطلح الحركة الإسلامية تضمنته مفردات اللغة ويستخدمها مفكروها كتعبيرعن حزب إسلامي سياسي PARTI POLITIQUE ISLA MIQUE[1] كما انه بظهورالحركة الإسلامية تعددت وتنوعت تسميات الظاهرة السياسية الدينية فمن الدارسين والسياسيين من سماها

[1] نغم محمد صالح، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي** (المغرب، تونس، الجزائر)، دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية ، عمان ط1، دار الجنان للنشر و التوزيع 2010، ، ص 27.

التيارات الإسلامية أو الصحوة الإسلامية، أو الحركات المتطرفة، الحركات الأصولية، حركات الإسلام السياسي.

- إن إختلاف هذه التسميات للتعبير عن مفهوم الحركات الإسلامية إنما يبتعد عن الرؤية الصحيحة والدقيقة عن مفهوم الحركات الإسلامية الحقيقي، فكل تسمية من هذه التسميات وكل مفهوم من هذه المفاهيم يصف حالة قد تختلف عن الحالة الأخرى ولها ما يميزها عن غيرها.

-غير أن المصطلح الذي استخدم بقوة في أواخر القرن الماضي، والذي اشتهرت به أكثر هو" **الصحوة الإسلامية** "وخاصة من قبل الجماعات والحركات الإسلامية نفسها التي تسعى إلى ترسيخ الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي الجديد والحكومة الإسلامية التي تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة بمعنى أن قسما منها حدد هويته بالإسم الذي اختاره.

-أما بخصوص مصطلح "**الإسلام السياسي** "فيشير إلى ظاهرة محلية وعالمية وهي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية ونفسية واجتماعية وسياسية وتتسم هذه الظاهرة بقوة الجدب الشعبي والانتشار الواسع في قطاع الشباب حيث تشمل جوانب الحياة، وتتلخص في أهدافها في استبدال الأنظمة السياسية إما بالعنف أو بالوسائل السلمية أو بالإثنين معا[1].

- فقد تعرض" **فرنسوابورجا** "للإسلام السياسي على أنه هو اللجوء إلى مفردات الإسلام الذي تقوم به في بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفيد من مظاهر

[1] حسن طوالبة، **العنف و الإرهاب من منظومة السياسي**، مصر و الجزائر نموذجا، ط2، الاردن، عالم الكتاب الحديث، 2005، ص.ص 84.85.

التحديات الإيجابية، والتي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة أو في الغالب ضدها عن مشروع سياسي لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث الغربي[1].

-إن الحركات الإسلامية التي ينظر إلها على أنها حركة واحدة، فهي في حقيقة الأمر عدة حركات تتنوع وتختلف نظريا وعمليا في أمور جوهرية عدة، فهناك عدة حركات إسلامية مختلفة في المنهج وطريقة العمل، مثال الحركات الصوفية التي تدخل في إطار الجماعات الإسلامية وتمثل جزءا من الظاهرة الإسلامية إلا أنها لا تقحم نفسها في الأمور السياسية.

-ومن التعريفات التي استخدمت في تحديد ظاهرة الحركات الإسلامية ما ذكره أحد رموز الحركة الإسلامية في تونس" **راشد الغنوشي** "حيث قال " :المقصود بالحركة الإسلامية هي جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه، ومنه فإن أهداف الحركة الإسلامية واستراتيجيها ووسائل عملها تكون مختلفة بإختلاف الزمان والمكان.*

-فيعرفها " **فريد عبد الكريم** " بأنها جماعة سياسية منظمة تستهدف السلطة، مرجعيتها الوحيدة الإسلام هدفها الأساسي تطبق الشريعة الإسلامية."

-بينما عرفها الأستاذ فادي شامية في كتابه" سبيل القاصد للحكم الراشد "فيرى أنها مصطلح يعبر عن التنظيم الذي يعمل لتحكيم شرع الله و قد بات واضحا أهمية هذه

[1] فرنسوا بورجا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب**، القراءة الجديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا)، تر: لورين زكري، ط2،منشورات العالم الثالث، 1993، ص.ص 71-73.

* راشد الغنوشي rached ghannouchi ولد سنة 22 يوليو 1941 بولاية قابس، سياسي مفكر اسلامي تونسي، زعيم النهضة التونسية، ونائب رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين و عضو مكتب الإرشاد العالمي للجماعة الإخوان المسلمين، عاش في مهجر بلندن، بعد نفيه منذ بداية تسعينات، حكم رشيد الغنوشي عدة مرات على يد نظام التونسي الذي سبق الثورة 2011، ومن مؤلفاته طريقنا إلى الحضارة وأيضا كتاب الحركة الإسلامية مسألة التغيير، حرية العامة في دولة الإسلامية، و كتاب مقاربات في العالمانية و المجتمع المدني.

التنظيمات ومبرر وجودها بعد انهيار الخلافة الإسلامية عام 1924 وهذا المفهوم يضع للحركة الإسلامية ركنين" التنظيم والإسلام."

فالتنظيم هو الشكل الذي تفرغ فيه جهود جماعية لتحقيق غرض مرسوم، أما الإسلام فهو الديانة الربانية الشاملة في شقها الإعتقادي والسلوكي، ولذلك فكل فيصل من فصائل الحركة الإسلامية يقوم بين أفراده نوع من أنواع التنظيم حتى لو كان بسيطا ويهدف إلى تحكيم شرع الله في الأرض حتى ولو كان من خلال عمله يركز على جانب دون آخر يدخل في إطار الحركة الإسلامية.

فريد عبد الكريم

عرفها الباحث الجزائري هواري عدي بأنها " حركة سياسية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية وتبني سياستها الإدارية على العمل من أجل الخير العام، و خطابها يوفر معلومات حول الفئات الاجتماعية، وتستمد شرعيتها من الخطاب القرآني[1].

فالمقصود بالحركة الإسلامية عموما جميع الحركات السياسية الدينية (الإسلامية) التي تقدم بديلا إسلاميا تستبعد كل النماذج السياسية القائمة، وتربط أهدافها بإنشاء دولة إسلامية، أي دولة قائمة على تطبيق الشريعة، دولة تقدم على الدمج بين النظام السياسي والنظام الديني فجميع الحركات الإسلامية من المغرب إلى أندونيسيا تؤكد على أن عنصري الإسلام والدولة مندمجين مع بعض وأن أحدهما لا يكتمل من دون الآخر.

وتجنبا لأي خلط في المفاهيم تقرر اختيار تسمية " الحركة الإسلامية "وذلك أن المصطلحات الأخرى مثل الأوصولية" الإسلام السياسي "قد تعني نفس المعنى للحركة الإسلامية إلا أن هناك بعض التحفظات عليها فكلمة أصولية مثلا جيئ بها من سياق

[1] فريد عبد الكريم، **تحديد المقصود بالتيارات الاسلامية**، ط1، (لبنان)، مركز الدراسات للوحدة العربية ، 1997، ص 128.

غربي وهي في الأصل حركة بروستنينة نشطت في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى فإن الإسلاميين أنفسهم يفضلون نسبة الحرة الإسلامية[1].

ومن جهة أخرى يشير الباحث السوداني" عبد الوهاب الأفندي "إلى مفهوم الحركة الإسلامية بقوله "يطلق مصطلح الحركات الإسلامية أو مصطلح الأصولية ترجمة عن المصطلح الإنجليزيFONDA MENTALISM بينما ينجح آخرون في استخدام تعبير "الإسلاموية[2] "ترجمة أيضا عن المصطلح الإنجليزي " ISLAMIST" على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيقهم للإسلام وقيمه وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد السواء ، فالحركات الإسلامية هي حركات أنشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحديثاتها وهي أيضا إسلامية بمعنى إنها اختارت استجابة لتحديات الحداثة المرجعية الإسلامية التي لا تنطلق مثل غيرها من مطلقا الفعالية المجردة .[3]

من خلال التطرق لمختلف التعاريف للحركة الإسلامية نجد أن كل مفكر يتناولها من الزاوية التي يبحث فيها ومنه يحاول إسقاطها وبناءا عليه نقر أن الحركة الإسلامية على أنها مفهوم له قوى مؤثرة في المجتمع ولها أهداف واستراتيجيات وتتأثر بالظروف المحيطة بها فهي جزء من الصراع الاجتماعي والسياسي،و لكنها تستعمل اللغة والرمزية الدينية وترتكز على مخزون ثقافي يطغى عليه الدين غير أنها تبقى كائن اجتماعي متولد من رحم المجتمع وهذا ما ذهب إليه عالم الاجتماع التونسي **عبد اللطيف الهرماسي** بقوله" الحركات الإسلامية حركات إجتماعية تخضع لقانون تطور تحمي خصوصيات المجتمعات التي

[1] lahouri addi, dinamique, et contradiation du system politque algerein ; revonne algérien des science juridque économique et politique n°02, 1989, p.16.

[2] عبد الوهاب الأفندي، **الحركات الاسلامية**: النشأة و المدلول وملابسات الواقع، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث، 2002، ص 13.

[3] عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص 42.

نشأت فيها تتأثر بيئتها وتفعل فيها، وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعيتها ومن الضروري التعامل معها علميا ولما سياسيا على هذا الأساس[1].

تعاريف الحركات الإسلامية لأبرز المفكرين الإسلاميين مفهوم الحركات الإسلامية في الفكر الإعلامي الحديث:

من أهم التعاريف التي قدمت للحركات الإسلامية ذلك التعريف الذي يقول أنها عبارة عن حزب سياسي إسلامي له عقيدة ترى بأن الإسلام هو دين دولة وهي كيان له هيكل منظم يهدف إلى أسلمة المجتمع والدولة من القاعدة إلى القمة عبر القنوات الشرعية المتاحة من وسائل عمل اجتماعية وسياسية للوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية المشروعة لبسط وتطبيق برنامجها الإسلامي على اعتبار أنه منهج حياة عام وشامل ومتكامل.

فقد عرفها الشيخ راشد الغنوشي بأنها جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام، وتحقيق أهدافه وتحقيق التجديد المستمر له من ضبط الواقع وتوجيهه ومنه فإن أهداف الحركة الإسلامية إستراتيجيتها ووسائل عملها تختلف باختلاف الزمان والمكان[2].

فقد عرفها الشيخ يوسف القرضاوي "يعرفها بأنها ذلك العمل الشعبي الجماعي عن المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة ككل، فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل دائب ومتواصل، وليس مجرد كلام يقال أو خطب أو محاضرات إن كان هذا[3] كله مطلوبا ولكنه جزء من حركة وليس هذا الحركة لقوله سبحانه وتعالى:﴿

[1] عبد اللطيف الهرماسي، **الحركات الاسلامية في المغربي العربي**، عناصر أولية للتحليل المقارن:مجدي حماد وآخرون الحركات الاسلامية و الديمقؤراطية دراسات في الفكر و الممارسة، ط2، مركز للدراسات الوحدة العربية، بيروت: ، 2005، ص 298.

[2] منير السايبي، **كتاب الشيخ راشد الغنوشي: من تجربة الحركة الاسلامية في تونس**، متحصل عليه من الموقع التالي: http:// www.alhiwara.net.show new.ph ? tnd=21251 يوم 12.01.2018 الساعة 14h00

[3] يوسف القرضاوي، أولويات الحركات الاسلامية في المرحلة القادمة، ط1، القاهرة: مكتب الوهبة، 2006، ص 09

و َ قُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[1]

- في الأخير يمكن القول أن الحركة الإسلامية عبارة عن كائن اجتماعي مولود من صلب المجتمع، حيث يقول عالم الاجتماع التونسي عبد الله الهرماسي أنها حركات اجتماعية خاضعة لقانون التطور حاملة لصفات المجتمعات الناشئة فيها، تؤثر وتتأثر ببيئتها كما أنها تحتاج إلى التجانس في مرجعيتها الأمر الذي يجعل التعامل معها على أساس العلم وليس على أساس السياسة.

الفرع الثاني :العلاقة بين الحركات الإسلامية والمفاهيم ذات الصلة بها

-/1الحركات الإسلامية والأصولية الإسلامية islamic fundamuntalism

يعد مصطلح الحركات الإسلامية من المصطلحات التي يصعب تحديد نطاقها إيجاد تعريفا واحدا وجامعا لها وهذا بسبب تعدد الرؤى الإيديولوجية للدراسين والمنشغلين بالمسألة الإسلامية أدى إلى اختلاط القاموس المفاهيمي للحركات الإسلاميةوا إصابته بحالة من التضخم والاستقرار فهناك عدة تسميات أطلقت عليها منها الأصولية الإسلامية" السلفية " "الإسلام السياسي" "الحركات الإرهابية " "الحركات المتطرفة"

الأصولية الإسلامية: islamic fundamuntalism

[1] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية (105)

* يوسف عبد الله القرضاوي المولود بتاريخ1926/09/09 احد أبرز العلماء السنة في عصر الحديث و رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين ولد في قرية صفط تراب ، مركز المحلة الكبرى بالمحافظة الغربية في مصر، التحق بالأزهر الشريف ثم بكلية أصول الدين وحصل على عالمية سنة 1953 مع إجازة التدريس بكلية اللغة العربية، سنة 1954 ثم حصل على شهادة المعهد الدراسات العربية العالمية في اللغة و الأدب سنة 1958، حصل على الدراسة التمهيدية العليا المعادلة للماجستير في الشعبة العلوم القرآن و السنة بكلية الأوصل الدين، انتمى الشيخ بجماعة الإخوان المسلمين و أصبح قائد لها، وله عدة مؤلفات أبرزها كتاب الإخوان المسلمون سبعون عاما في الدعوة و التربية و الجهاد

الأصولية هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي **fundamuntalism** والمصطلح الفرنسي integrismeيعرفها قاموس المورد على أنها مذهب العصمة، وهي حركة عرفتها البروتستانية في القرن العشرين تؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم من الخطأ ليس في قضايا الأخلاق والعقيدة فقطوا ٍنما في كل ما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب كقظية الخلق وولادة المسيح[1]"

وقد عرفها قاموس أكسفورد "oxford"على أنها حركة أرثوذكسية تقليدية تقوم على مفهوم مضاد للببيرالية[2].

بناءا على التعريفيين نرى بأن الفرق كبير وواضح بين مصطلح الحركة الإسلامية ومصطلح الأصولية، فهذا الأخير أطلق على الحركات السياسية الإسلامية فهي محاولة من الغرب لربط هذه الأخير بالأصولية المسيحية بكل سلبياتها التي رسبتها في الضمير الأمريكي بصورة خاصة، فالتاريخ الإسلامي لم يعرف الأصولية عبر مراحل تطور المجتمعات الإسلاميةوا ٍنما عرف السلفية وهي تختلف عن الحركات الإسلامية المعاصرة[3]

-/2الحركات الإسلامية والسلفية(salafist)

المقصود بالسلفية هم المعتصمون بالمنهج الذي صار عليه سلف الأمة من أهل القرون الأولى في مسائل الاعتقاد وأصوله كما هي في القرآن والسنة وتستخدم كلمة السلفية للإشارة إلى الحركة الإسلامية الإصلاحية التي ظهرت في القرن التاسع عشر (19) كحركة جمال الدين الأفغاني (1837-1987).و محمد عبده سنة (1849-1905) ورشيد رضا سنة (1860-1935)وقد كانت رؤية هؤلاء السلفيين سو إنتاجاتهم الفكرية مدخلا تاريخيا لتعبئة الحركات الإسلامية المعاصرة.

[1] منير البعبكي، قاموس المورد، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1994، ص .373.
[2] - dictionnaire oxford, newyork : universté presse, 1999, p336.
[3] محمد السيد الجليند، **منهج السلف بين العقل و التقليد**، ط1، القاهرة: دار قباء، 1999، ص 10.

-/3الحركات الإسلاميةوالتطر ف extermism

التطر ف في اللغة هو البعد عن الوسط والوقوف في طرف وهو يقابل التوسط والإعتدال فقد عرفه الفيلسوف الألماني امنويل كانط emanuel kant"إن التطرف في المعنى العام للكلمة يعني" النطق بالأقوال وممارسة أعمال تتجاوز حدود التعقل البشري"

ويعني التطرف سياسيا الدعوة الفردية والجماعية إلى إجراء تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، وهو ليس مقصورا على الحركات الإسلامية فحسب فهناك التطرف العلماني والتطرف الحكومي في السياسات والإجراءات والمواقف وغالبا ما يكون مرتبطا بالعنف ووفقا للكواكبي فإن الاستبداد بين السياسي والديني مقارنة لا تنفك متى وجد أحدهما في أمة جر الآخر إليه وقد أجمع الكتاب السياسيون المدققون بالاستناد على التاريخ والاستقراء على أن ما من أمة أو عائلة أو شخص في دين، تشدد فيه إلا واختل نظام دنياه وخبر أولاه وعقباه[1].

-/4الحركات الإسلامية والإسلام السياسي: political islam

استخدم الإسلام السياسي كمصطلح إعلامي لوصف الحركات الإسلامية وشاع تداوله بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ، واستخدم هذا المصطلح في التحليل الغربي أدى إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين رئيسي و بين حركات اجتماعية تتخذ من بعض الاجتهادات في

[1] عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستبداد**، كتب عربية (د م ن)، ص 31.32

تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها كما أن اضفاء وضعية سياسي على الإسلام يفهم منه ضمنيا أن هناك إسلاميات كثيرة ومتنوعة[1].

أ -/الرافضون لمصطلح الإسلام السياسي:

بعض المفكرين الإسلاميين يرفضون هذا المصطلح ويعتبرونه تطبيقا لخطة وضعها خصوم الإسلام من أجل تفتيته وتجزئته، بما يتوافق مع مصالحهم و أهدافهم ليغدو إسلامات متعددة ومختلفة.

حيث يرى الشيخ يوسف القرضاوي أن مصطلح الإسلام السياسي مرفوضا كونه جزء من مخطط وضعه خصوم الإسلام لتفتيته وتقسيمه جغرافيا أو تاريخيا أو مذهبيا فهناك الإسلام الثوري والإسلام الرجعي أو الراديكالي والكلاسيكي والإسلام اليمني والإسلام اليساري مثيرا إلى أنه ليس هناك سوى إسلام واحد هو الإسلام القرآن و السنة[2].

وهناك من المفكرين الإسلاميين من يحرم المصطلح حيث يقول المفتي عبد الرحمان بن عبد الخالق اليوسف إن كان هناك إسلام سياسيوا إسلام غير سياسي فماهو الإسلام السياسي.

" إن هذا المصطلح يندرج في إطار أخذ جزء من الإسلام وترك الآخر منه وهو كفر بالله تعالى لأن الدين الإسلامي هو دين واحد يشمل العبادات والمعاملات بما فيها قضايا الحكم والسياسية."

[1] كروي كريمة، **الحركات الاسلامية و المشاركة السياسية في دول المغرب العربي حالة حركتي الاصلاح الوطني في الجزائر و التوحيد و الاصلاح في المغرب**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 03، كلية العلوم العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العهلاقات الدولية، السنة الجامعية (2011/2010)، ص15

[2] رائد محمد عبد الفتاح دبعي، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الاسلام السياسي بين الفكر الممارسة الاخوان المسلمين في مصر نموذجا**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012، السنة الجامعية 2012، ص 12

ب -/المؤيدون لمصطلح الإسلام السياسي:

هناك عدد من المفكرين الذين تعاملوا مع المفهوم باعتباره قد أضحى أمرا واقعا فرض نفسه وبالتالي لابد من تحديده وتعريفه ليسهل المقصود منه.

يعرف الدكتور ابراهيم أو عرقوب الإسلام السياسي " .وهو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية ويرى في مبدأ "دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر شذوذا عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين و الدنيا"

ويرى محمد ظريف بأن الإسلام السياسي "هو تلك الجماعات التي لا تقيم تميزا في تصوراتها وممارستها بين الدين والسياسة، وهي بهذا تقوم بتسييس الدين و تديين السياسة.

إن المشترك في التعريفات السابقة هو سعي حركات الإسلام السياسي للوصول إلى السلطة وممارسة الحكم من أجل تنفيذ رؤاها التغييرية في المجتمع، وبالتالي فهي تعني في النهاية استخدام الديني لخدمة الهدف السياسي المتمثل بالوصول إلى السلطة.

المطلب الثاني :نشأة الحركات الإسلامية

إن الملاحظ والمسائل لواقع الأمة الإسلامية يلاحظ أنه واقع متجه إلى نوع من الوهن والضعف الذي استشرى في جسم الدولة الإسلامية وحقيقة أن هذا الوضعالمر ير الذي تعيشه البلدان الإسلامية هو نتاج وخلاصة لحقبة زمنية غابرة، وهي سقوط الدولة العثمانية المسلمة.

إن هذه الهزيمة هي أفضع هزيمة للمسلمين، فاقت كل الهزائم التي لحقت بالمسلمين طيلة أربعة عشرة قرنا من الزمان هزيمة بالغة نكراء آلت إلى أوخم عاقبة وأفدح خسران ألم بالمسلمين طيلة تاريخهم المجيد الحافل، وبعد هذه الفاجعة الأليمة حاول من حاول من ذوي

الهمم العالية والأفلام الصادقة استنهاض عزائم الأمة ومجدها التليد لتنشأ بعدها ما يسمى الحركات الإسلامية لإسترجاع هذا المجد الضائع[1].

فلقد تمخض عن انهيار الدولة العثمانية،وا ٍجهاز مصطفى كمال أتاتورك على مؤسسة الخلافة في عام1924 ، وبداية الدخول في مرحلة العلمانية الرديكالية لتركيا الجديدة بعد أن تم الفصل بين السلطتين الدينية و الفعلية وتم تقليص دور الخليفة الروحي للمسلمين والمتمثل في الأمير عبد المجيد، المعين من قبل الجمعية الوطنية" لتركيا الجديدة، نشأة الحركة الإسلامية المعاصرة التي قام رهانها على بناء دولة إسلامية جديدة تستعيد وبشروط مختلفة النسق الشرعي للخلافة الإسلامية.

وتتفق أغلب الدراسات التاريخية على أن نشأة الحركة الإسلامية كان بمثابة رد فعل لسقوط دولة الخلافة العثمانية عام 1924، فضلا عن المحافظة عل الهوية الإسلامية ، إلا أنه كانت توجد محاولات لنهضة المسلمين قبل سقوط الدولة العثمانية ، أما بعد سقوط الخلافة فكانت الفاجعة أكبر،وا ٍن كانت الدولة العثمانية قد سقطت في حقيقة الأمر في آخر أيامها، لأنها بعد الانقلاب على عبد الحميد أصبحت لا تحكم، حيث كان الذي يحكم هو الاتحاد و الترقي، وهي منظمة ماسونية متعصبة، فيما كان السلطان مجرد شكل، فسقوط الخلافة في عام 1923 كان مجرد إعلان عن سقوط حدث قبله، إلا أن المسلمين كانوا يرون بالفعل أن بقاء الخلافة على ما هي عليه كان أفضل من مجيء الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، وبالتالي ومع سقوط هذه الخلافة وعقد مؤتمرات حولها في القدس ورفع شعارات الجامعة الإسلامية في الهند، وعدم وجود خلافة تجمع المسلمين[2].

ولو شكليا كان بلا شك أحد أسباب ظهور الحركة الإسلامية وحتى نتمكن من فهم خلفيات نشأة الحركات الإسلامية المعاصرة والتي تدعوا بالدرجة الأولى كما مر معنا إلى

[1] رائد محمد عبد الفتاح دبعي ، المرجع السابق، ص 14.
[2] رائد محمد عبد الفتاح دبعي، المرجع السابق، ص 15.

إعادة بناء نظام الخلافة كان من الضروري التطرق إلى الأحوال التي تم فيها فصل الخلافة عن السلطة ثم تحول الخلافة إلى خلافة روحية ومن ثم إلغاؤها تماما.

ومما هو جدير بالذكر أن نعرف بمصطفى كمال الذي يطلق عليه أتاتورك ففي سنة 1881ولد مصطفى كمال بمدينة سالونيك اليونينية، التي كانت تحت سيادة الأتراك التي دامت حوالي خمسة قرون.

وفي إطار هذا المناخ الفكري الذي شرحناه ظهر مصطفى كمال أتاتورك كزعيم ورائد للمدرسة العلمانية في العالم الإسلامي، لقد نظر من خلال الحضارة الأوروبية ومنظورها إلى مشاكل الخلافة العثمانية و قام بالفصل بين الدين و الدولة متأثرابالنهضة الأوروبية RENAISSANCE EUROPIEENNEو رجالاتها .

إن ظهور الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط والذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها ويمكن تلخيص أهم الداوفع وجملة الأسباب التي أدت إلى نشوء الحركة الإسلامية كالتالي

-/1سقوط الخلافة العثمانية عام1924 ، ولكن النظرة الموضوعية إلى الظروف التي نشأت فيها الحركات الإسلامية المعاصرة في الشمال الإفريقي وشبه القارة الهندية تدل على غير ذلك فإذا اعتبرنا أن الحركة الإسلامية ورتث حركة الوعي الإسلامي التيأثار تها الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية أو حركات الوعي الإسلامي في نهاية القرن التاسع عشر في الشمال الإفريقي فإن هذا الوعي سبق الخلافة وربما كان ردة فعل لتذهورها وحالة الفساد التي اعترتها، وقد كان منقلبا عليها من جانب آخر وربما التقى بصورة ما مع حركة الوعي القومي التي لم تكن ترى في الخلافة العثمانية إلا ضربامن ضروب الإستعمار في الجزيرة العربية والشام والعراق ولعل الحافز الأكبر لظهور الحركات الإسلامية هو

الاستعمار الأوروبي والغزو الثقافي وقد كان قوام الحركة الوطنية التي واجهت الاستعمار من العناصر الإسلامية النشطة التي خرجت من عبادة الجماعات الصوفية[1].

-/2الدوافع الكامنة في الدين الإسلامي نفسه.

-/3القضية الفلسطنية والحكومات العربية فبعد فشل القوات القومية في إرجاع القدس الشريف إلى حضيرة المسلمين وبعد انهزام هذه القوات في المعارك التي خاضتها ضد إسرائيل توالت اعترافات بعض الأنظمة العربية بالدولة العربية ما أدى انبثاق حركات إسلامية رافضة لتوجه الحكومات العربية فهكذا ساهمت القضية الفلسطينية في ظهور تطور العديد من التنظيمات الإسلامية التي ترفض السياسة التي تتعامل بها حكوماتهم مع فلسطين قبل أن تنجح الثورة الإيرانية لتنقل بذلك الحركة الإسلامية من موقف معارضة السلطة" الحاكمة إلى موقف المطالبة بالسلطة".

-/4الأوضاع الاجتماعية وبالتحديد الحرمان بمعناه المادي والمعنوي أي من الملكية والحقوق والسلطة والرموز وتعاني الحرمان أساسا الفئات الاجتماعية الدنيا، ويرجعها بعض السوسيولوجيين إلى انسداد آفاق الاندماج في مجتمع النخبة، فالشباب المتعلم لم تمكنه شهاداته ومعارفة من الصعود الاجتماعي ولم تعد هذه المجتمعات قادرة على استعياب شبابها وتأطيرهم في الحياة العامة، لذلك يقود التهميش إلى وقوع هذه الفئات في مصيدة التطرف والرفض.

-/5أهم الأسباب السياسية التي تفسر النمو المتزايد والطلب على الإسلام إخفاق الأيديولوجية القومية العربية، هذا الإخفاق الذي تأكد في هزيمة العرب سنة 1967 ومرافقها من اهتزاز أفكار القومية العربية ونظمها وعقائدها[1].

[1] عبد المنعم منيب، **دليل الحركات الإسلامية المصرية**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص 11

-/6تذهب هذه الفرضية بعيدا في تحليلها لأسباب نشوء وتنامي الحركات الإسلامية لتضعها الأسباب على أرضية الفكر الإسلامي نفسه، وترى أصل المسألة كائن في طبيعة البنية العقلية العربية الإسلامية.

أما البعض الآخر فيركز في إطار هذه الفرضية على استمرار وجود البنية القديمة التقليدية التي أصبحت في الزمن الغابر، ويحلل الطرف الثاني في هذه الفرضية، الظروف الموضوعية التي أعاقت عملية التحديث وأضعفت مسيرة العلمنة secularisation في المجتمعات العربية والاجتماعية، في هذه الحالة فإن المسؤولية تقع على عاتق مناهج التربية والبرامج التعليمية الدينية وغير الدينية التي تعتمدها السلطات السياسية، ويركز البعض الآخر على البنية الخاصة التي تميز الثقافة العربية الإسلامية أي غياب التوجهات العقلانية وسيطرة الروح البيانية أو الخطابية عليها منذ تأسيسها وتتغذى الأفكار الأكثر انتشارا حول استمرار الروح التقليدية من المقارنة بين الثقافة والعقلية الحديثين عموما والثقافة العقلية القديمين أيضا من هذا المنظور يبدو التقدم التي تشهده الحركة الإسلامية وكأنه تعبير طبيعي عن تخلف الثقافة العربية نفسها ورفضها القاطع الإنصياع لقانون التطور التاريخي وتمسكها ببنياتها التقليدية.

-/7يرى أيمن السيد عبد الوهاب أن محتوى الحركة الإسلامية بين الأقطار العربية رغم تفاوته النسبي يشير إلى أن الجذور المصرية الإخوانية قد شكلت دورا هاما في نشأة الحركات الإسلامية الجديدة في السودان وتونس والجزائروا إن كانت قد انسلخت عن المفهوم الإخواني التقليدي من خلال منهج خاص وقد نشأت حركة الإخوان المسلمين في مصر سنة 1925 نتيجة إلغاء الدولة العثمانية (الإسلامية)في مارس1924 ، من قبل" كمال أتاتورك" إعلان العلمانية في تركيا مع تدريس الدين في المدارس الحكومية ' إغلاق المحاكم الإسلامية

[1] عبد المنعم منيب، مرجع سابق، ص 10-11

ومنع ارتداء الحجاب على النساء تعويض الحروف العربية بالحروف الاتينية ومنع استعمال اللغة العربية وحتى المناداة للصلاة باللغة العربية[1].

ويمكن القول ختاما أن نشأة الحركة الإسلامية كانت نتيجة معالجة الفجوة بين العلمانية الواقعية و الإسلامية النظرية أو ما يصطلح عليه بجدلية الخطاب الإسلامي بين التبرير والتدبير لدى الحكومات والأنظمة في العالم العربي[2].

المبحث الثاني :تصنيفات الحركات الإسلامية وخصائصها

المطلب الأول :تصنيفات الحركات الإسلامية

إن تنوع الحركات الإسلامية الناشطة والتجارب الإسلامية شهادة على مرونة الإسلام والإسلام السياسي على وجه الخصوص، إذ أنها تكشف بوضوح عن صدى قدرة الإسلام مع تعدد التفسيرات واختلافتها فالحركة الإسلامية مثلها مثل باقي الحركات الاجتماعية والسياسية تعاني من التشرذم وعدم الوحدة في التصنيف، فلقد عرفت الحركات الإسلامية عدة تصنيفات فنجد المفكر" **بكبير سعيد أعوشت** " في كتابه إسلام اليوم بين الأصالة والتحريف، يقسم الحركات إلى ثلاثة حركات رئيسية وقد سماها بالمدارس وهي[3]:

أولا :المدارس السلفية الحديثة :والتي تشمل على:

-/1المدرسة الوهابية :نسبة إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب

-/2المدرسة السنوسية :نسبة إلى الإمام الجزائري محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي

[1] عبد المنعم منيب، مرجع سابق، ص 12.

[2] Mohamed nourddine affaya, locident dans pinagnaier arabo, musulman (maro : les séditions toubkal, 1997, p58.-

[3] لزهر بن عيسى، **انعكاسات أحداث 11 ستمبر على الحركة الاسلامية في الشرق الأوسط:** نموذج الحركة الإسلامية في الأردن، مذكرة ماجتسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السلاسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2010، ص 05

ثانيا :المدارس الإصلاحية :والتي تشتمل على ثلاث مدارس وهي المدرسة الأفغانية نسبة إلى جمال الدين الأفغاني والمدرسة الباديسية نسبة إلى الإمام عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس، والمدرسة اليقضانية نسبة إلى ابراهيم بن عيس بن داود أبو اليقطان المولود بولاية غرداية .

ثالثا :المدارس القرآنية :والتي يرى بأنها تشمل على مدرسيتين:

-/1المدرسة المودودية: نسبة إلى الأستاذ" أبي الأعلى المودودي" الذي أسس الجماعة الإسلامية في باكستان.

-/2المدرسة البنائية: نسبة إلى الإمام حسن بن أحمد بن عبد الرحمان البنا[1]

كما نجد اسهام المفكر السوداني عبد الله المكي حيث يقسمها إلى قسمين :

النوع الأول:

الحركات السلمية السامية للحكم :النوع الأول من هذه الحركات هي التي تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أهل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي ذو الطابع الإسلامي، وهي تيار منتشر في أغلب الدول العربية والإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر والتيارات القريبة من فكرها في مختلف الأقطار العربية كحركة النهضة في تونس وحركة مجتمع السلم وجبهة التغيير في الجزائر، فالملاحظ على هذا النوع أنه أكثر عمومية وشمولية ولا يمكن التمييز من خلاله بينه وبين مختلف الحركات الموجودة في العالم العربي الإسلامي.

النوع الثاني :التيار الجهادي أو ما يطلق عليه حركات التحرير الوطني المسلحة.

[1] بكر بن سعيد أعوشت، **إسلام يوم بين المصالحة و التعريف**، ط2، باتنة، دار الشهاب، 1987، ص 164-165-167

وهو الذي ينتهج الأسلوب العنفي والتطرفي في العمل، ويعتبر التيار الأقل عددا والأكثر إحكاما في بنيته التنظيمية، وهو الأصل جزء من الحركات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي ويظم هذا التيار تنظيم الجهاد في مصر والجماعة الإسلامية في الجزائر، فقد بدأ ظهور هذا التيار أو هذه الحركات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام1948 ، ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الإحتلال البريطاني في مدن قناة السويس بدءا من عام1951 ، وفي الوقت الحالي ظهور كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)وحركة الجهاد الإسلامية الفلسطنيين وحزب الله اللبناني تعد الأكثر بروزا وتمثيلا لتلك النوعية من الحركات أما الدكتور "عبد الستار الراوي" فيصنفها إلى خمس اتجاهات :[1]

-/1التيار التقليدي والذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين

-/2التيار المذهبي ويمثله تيار ايران(الدعوة حزب العمل، حزب الله، جند الإمام)

-/3التيار الجماهيري الإيديولوجي مثل (حماس في فلسطين، الإنقاذ في الجزائر، الجهاد في مصر) .

-/4تيار الرفض ويمثله التكفير بالهجرة، جماعة السيف والجهاد

-/5التيار العقلاني ويمثله مجموعة من المفكرين الذين اعتمدوا على المنهج النقدي التحليلي

- أما الأستاذ محمد بن المختار الشنقيطي يرى انه لم تنقشع سحب غبار أحداث 11 سيتمبر حتى ظهرت اختلافات شتى في مواقف هذه الحركات من التفجيرات ولم يبقى

[1] ابراهيم النجار وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، ط2، مصر: مركز الدراسات السياسية و الاسترتتيجية، 2006، ص 23.

الموقف شبه إجماعي على حاله بل ظهرت تباينات عديدة تبعا لإختلاف الخلفية الفكرية والتنظيمية ويرى أن مسمى الحركات الإسلامية يشمل في الوقت الحالي ثلاثة أضاف.:

-/1الحركات الإسلامية السياسية :والمقصود بها هنا ذات الخلفية الإخوانية ، وهذه الحركات سلمية تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية ويمكن القول إن هذه الحركات اتخذت قرارا استراتيجيا منذ السبعينات بتفادي الصدام المباشر مع خصومها واعتماد منهج التدرج والنضال المدني، بالتعاون مع القوى القومية والوطنية المعارضة، لذلك لا عجب أن طبقت هذه الحركات على إدانة الهجمات ، لأن هذا الأسلوب من المنازلة لا ينسجم مع رؤيتها ومنهجها في العمل.

-/2الحركات الإسلامية السلفية :وهي تقليدية ذات منحنى تعليمي إرشادي ولم تكن تهتم بالسياسية كثيرا ولا تحسن ألاعيبها لكن التطورات الاجتماعية والسياسية في الجزيرة العربية من خلال العقد الأخير تكشفت عن مخاض جديد في الحركات السلفية، جعلهاأكثر توأعمق وعيا بالحدث اليومي وقد نبتت هذه الحركات بعد تجاوز أيام الصدمة الأولى موقفا أكثر تفهما لما حدث ضد أمريكا، دون أنت تؤيده بشكل صريح، وربما كان من أسباب ذلك أيضا موقف تلك الحركات السلفية من الوجود العسكري الأميركي في الخليج.

-/3الحركات الجهادية الثورية :وهي سلفية في الغالب الأعم، لكنها تختلف عن السلفيين التقلديين في موقفهم من الحكام ،و ميلهم إلى الخضوع إلى الأمر الواقع، وعزوفهم عن السياسة كما تعتبر أن الحركات السياسية الإخوانية تغالي في التحوط و المجاذرة مما حولها إلى جزء من الواقع، كما هو المفترض، و تتبنى الحركات الجهادية طريق ذات الشوكة في تعاملها مع الحكام ومع القوى الأجنبية الموجودة في المنطقة وهي العادة قليلة العدد، لا تجد تعاطفا كبيرا بين جماهير الشعب العريضة نظرا لأن خروجها على الدولة

تحول في بعض البلدان إلى خروج على المجتمع، فأضر برسالتها وجاذبيتها، كما أن جهدها الحربي لا تصاحبه مضلة سياسيةمناسبة تسدده وتجني تمرثه.[1]

المطلب الثاني :خصائص الحركات الإسلامية

- تتيمز الحركات الإسلامية عن باقي الحركات الأخرى بعدة خصائص إذ يمكننا إجمالها فيمايلي:

-/1البعد عن هيمنة الحكام والسياسيينوإ ن كان من الطبيعي أن يكون من أفرادها حكام وسياسيون...الخ وهذه الخاصية من شأنها تحفظ الحركة الإسلامية بعيدا عن الاستغلال والمتاجرة وتبقى عليها صفة التجرد والصدق والإخلاص.

-/2التدرج في الخطوات :لأنها تدرك أن طريقها شاق وطويل وأن أهدافها ضخمة وكبيرة وأن التدرج في الخطواتوا عطاء كل خطوة حقها من شأنه أن يصل بالجماعة إلى ما تبتغي وتريد ولقد حدد الإمام الشهيد للدعوة ثلاث مراحل هي مرحلة التعريف ومرحلة التكوين ومرحلة التنفيذ جاء في رسالة التعاليم للإمام الشهيد مايلي:

- **مرحلة التعريف:** بشر الفكرة العامة بين الناس، ووسيلتها الوعظ والإرشادوا قامة المنشآت النافعة وغير ذلك من الوسائل العملية .[2]

- **مرحلة التكوين:** باستخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد وضم بعضها إلى بعض ونظام الدعوة في هذه المرحلة والدعوة في هذه المرحلة لا يتصل بها إلا من

[1] محمد بن مختار التنقسطس، **الحركات الاسلامية وهجات 11 ستمبر، خلافات و خلفيات**، متحصل عليه من موقع www.aljazeera.net يوم 2018/01/25 ، الساعة 13:30

[2] فتحي يكن، **"خصائص الحركات الإسلامية"**
(معالم متوفر على الرابط http:// path/andmarks.blegsopt.com.2011/07 يوم 2018/01/12 الساعة 12:00

إستعد استعداد حقيقيا لتحمل أعباء جهاد طويل كثير التبعات و أول بوادر هذا الإستعداد (كمال الطاعة.)

- مرحلة التنفيذ : والدعوة في هذه المرحلة جهاد لا هوادة معه وعمل متواصل في سبيل الوصول إلى الغاية إمتحان و ابتلاء لا يصبر عليهما إلا الصادقون ولا يكفل النجاح في هذا الطور إلا كمال الطاعة.

-/3انتشار العمل والإنتاج من الدعاية والإعلام :ولقد دفع الحركة الإسلامية إلى ذلك أمور منها : ما جاء في الإسلام خاصا بهذه الناحية بالذات، ومخافة أن تشوب هذه الأعمال شوائب الرياء فتنتهي إلى التلف والفساد ومنها نفور الطبيعة الإسلامية من اعتماد الدعايات المضخمة والتهريج الذي ليس من ورائه عمل ومنها عدم إضاعة الجهد والوقت إلا فيما هو مثمر وبناء ومنها ما يفرضه امن الحركة وأمن أفرادها مصداقا لقول الرسول الأعظم صلى الله عليه و سلم" استعينوا على قضاء حوائجكم بالسر و الكتمان "

-/4سياسة النفس الطويل :إن ضخامة العبئ وثقل التبعات الملقاة على عاتق العاملين في الحقل الإسلامي يؤكدان أن الطريق طويل والعمل شاق والجهاد مرير وأن السائرين على هذا الدرب يجب أن يهيئوا أنفسهم لمواجهة كل عنت و مشقة وبكل بذل وتضحية، إن على المنتمين للحركة الإسلامية أن يعتمدوا سياسة النفس الطويل فتكون الدعوة إلى الله بصيرة بقصد مرضاته، فلا يعتسفوا الطريق ولا يستعجلوا الثمرة قبل نضوجها وهذا لن يتم إلا إذا فهموا الحكم الإسلامي وسيلة لغاية أسمى فإن تحقق على أيديهم حمدوا لله إن لم يتحقق فلا يأس ولا قنوط[1].

-/5علانية العمل وسرية التنظيم :إن العمل للإسلام لا يمكن أن يكون سرا من الأسرار، يقوم به الدعاة وراء الحجب والأستار يخشون أن يتخطفهم الناس، و يفلسفون ذلك على أنه مصلحة وحكمة وصوت الإسلام يجب أن يعلو و كلمة الحق يجب أن تقال و

[1] فتحي يكن، المرجع السابق.

الساكت عن الحق شيطان أخرس ، فالداعية يجب أن يقول كلمة الحق في مكانه حيث يعمل وفي بيئته حيث يقطن سواء بالكلمة التي يستطيع إلقائها أو بالمقالة التي يتمكن من نشرها ولكن هذا لا يعني بحال أن تكشف الحركة كل ما عندها من مخططات وتنظيمات.

-/6العزلة النفسية لا الحسية :والعزلة هنا تعني تمايز الفئة المؤمنة عن الفئة الكافرة تمايزها بالفكر والتصور وبالأخلاق والسلوك و بالمشاعر والأحاسيس وهذا إليه الإسلام و عبر عنه رسول الإسلام صلى الله عليه و سلم في كثيرة من أقواله منها(كونوا كالشامة بين الناس)، أما العمل والحركة والاحتكاك والدعوة فلا مجال للعزلة أن للإنفراد فيهلوا ٍلا تعطل العمل والحركة والاحتكاك والدعوة والعاملون للإسلام اليوم أمام أصناف من الناس لا يجوز أن يعتمدوا حكما واحد في معاملاتهم فمن الناس من هم مسلمون ملتزمون إلتزاما فرديا بأحكامه وعدم قيامهم بواجب العمل الحركي للإسلام لا يجعلهم وغيرهم على حد سواء ومن الناس من هم مسلمون معتزلون بالإسلام مع جهلهم وعدم التزامهم بأحكامه وهؤلاء يمثلون السواء الأكبر من المسلمين اليوم ولا يجوز اعتبارهم والكفار في منزلة واحدة فموقف الدعاة من هؤلاء يجب أن تتفاوت بحسب قربهم وبعدهم وبحسب إقبالهم وأدبارهم و بحسب ولائهم أو عدائهم فمنهم من يلزمه التعهد والتوجيه ومنهم من تلزمه النوعية والتثقيف[1].

-/7الغاية لا تبرر الوسيلة :إن جرثومة فساد الاتجاهات والتنظيمات غير الإسلامية هي مصلحيتها التي تتعدى في كثير من الأحيان حدود المبادئ و النظريات التي ترفعها وتنادي بها فما يجري في الساحة الإسلامية أو ما يفترض أن يجري فيها فمختلف كليا كما يجري هناك فالحركة الإسلامية لا تفرق بين الغاية والوسيلة من حيث وجوب شرعتيها وعقائديتها وأخلاقيتها والعاملون في الحقل الإسلامي لا يعملون لذواتهم أو وفق ما تميل ذواتهم إنهم مقيدون بحدود والتزامات عقائدية وأخلاقية.

[1] فتحي يكن، مرجع سابق، ص 13.

- في الأخير تخلص إلى أن الحركات الإسلامية تتميز بخصائص وهي كالآتي:

-هي حركات سريعة الانتشار والتغلغل في المجتمع، حيث يساعدها الدين في ذلك حيث تفرض على كل مسلم المبادرة في تطبيق تعاليم الدين الإسلامي دون توجيه إضافة إلى قوة الشعور الروحي عند المسلمين و هو ما يسهل في تقبل دعوات المسلمين.

- ترفض هذه الحركات الأوضاع القائمة في المجتمعات العربية والإسلامية إذ تعتبرها أوضاع خارجة عن الإسلام الصحيح فهي بذلك تهدف إلى الوصول إلى السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ذلك من أجل تطبيق برنامجها الإسلامي لكي تحقق التقدم والرقي لمجتمعاتها، إضافة إلى تحقيق الوجود للأمة الإسلامية لتنهض مرة أخرى إلا أن وسائل تحقيق هذا الهدف تختلف بإختلاف تحديد مراحل وأولويات العمل الإسلامي و هو الأمر الذي خلق نوع من الانقسام داخل الحركات الإسلامية[1].

- تسعى الحركات الإسلامية إلى عدم الاندثار حيث يمكن أن تجدد بظهور قيادات جديدة في المستقبل و ذلك عن طريق الاستمرارية.

- تتميز هذه الحركات الإسلامية بنظرتها الشمولية للإسلام باعتباره دين ودنيا سياسة و اقتصاد إضافة إلى أنه حكم ونظام وحياة وعليه دعوة أفراد المجتمع إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

- تعطي هذه الحركات أولية للعمل السياسي، على خلاف العلماء والجمعيات ذات الطابع الديني ويأخذه أوليفه روا OLIVIER ROI في ثلاثة أشكال:

[1] رفعت السيد أحمد، **الحركات الاسلامية في مصر و ايران**، ط1، القاهرة، دار سينا للنشر، 1989، ص- ص 44.45.

-1حزب على الخط اللينيني :إذ يقدم نفسه على أساس أنه طليعة هدفها للوصول إلى السلطة والإستيلاء عليها حيث ينكر شرعية كل الأحزاب و خير مثال على ذلك الحزب الإسلامي الأفغاني .

-2حزب سياسي على النمط الغربي: حيث يسعى إلى تمديد الحد الأقصى من عناصر برنامجه السياسي وذلك داخل إطار إنتخابيوأبرز مثال على ذلك حزب الرفاه التركي .

-3جمعية دينية ناشطة هدفها نشر القيم الإسلامية وذلك لتغير المجتمع دون مزاعم سياسية مباشرة خير مثال على ذلك حركة الإخوان المسلمين في مصرو الجماعة الإسلامية في باكستان[1].

[1] رفعت السيد أحمد، المرجع نفسه، ص 46.

المبحث الثالث :الاستقرار السياسي المفهوم والمتطلبات

إستحود موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي في اليونان القديمة واستمرار لهذا الاهتمام حتى العصر الحديث حيث بدأت في أعقاب الحزب العالمية الثانية مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي، حيث أنه لا يوجد تعريف إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، لكنه يمكن الإعتماد على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

أولا:مفهوم الإستقرار

كلمة الاستقرار في اللغة العربية من استقر يستقر استقر استقرارا، الرجل بمكان تبث فيه وتمكن[1]، قد اشتق مصطلح استقرار من القر ّ حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في مكان أي قرارا وثبوت، كما يعرفه الزمخشري :"القر بنفس المعنى، حيث يقال بأن فلان رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه.

- في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: " قارو الصلاة "معنى القرار لا الوقار، أي اسكنوا فيها و لا تتحركوا ولا تعبثوا قال تعالى:

[1] علي بن هادية و آخرون، **قاموس الجديد للطلاب معجم العربي مدرسي ألفبائي**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط1، 1991، ص 47.

﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾[1] بمعنى هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار، وقوله تعالى أيضا:

﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾[2] أي قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم تتمكنون من غرسها وحرثها والبناء عليها والسفر والإقامة فيها أي أن الله تعالى هو الذي جعلكم الأرض التي انتم على ظهرها قرارا تستقرون عليها وتسكنوا عليها وقال ابن كثير: بعد ذكر الآية .

وقد قال" الشوكاني" رحمه الله في تفسيره لهذه الآية: ﴿ أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3] القرار بمعنى المستقر أي دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها.

ويعرف قاموس لروس **larousse** : الفرنسي صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ماهية عليه أو وجود الحالة من التوازن المستمر[4] الواقعة أن تعريق القائم على الحالة التوازن المستمر يمكن أن يكون إلى حد كبير نقطة الانطلاق بتعريف الاستقرار السياسي.

ثانيا: مفهوم الاستقرار السياسي

- يأكد " JAN ERICLANSVANTE" انه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للإستقرار السياسي، بحيث يمكن الإعتماد سواء على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين:

[1] القرآن الكريم، سورة غافر الآية (39)
[2] القرآن الكريم، سورة غافر الآية (64)
[3] القرآن الكريم سورة النمل الآية (63)
[4] dictionnaire relarousse. Paris. Larousse. 1982.p.389.

1-النظام (إلا الفوضى): والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه القطيعة مع النظام السياسي.[1]

2-الاستمرارية: وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى الاستمرارية في التطور السياسي وبغياب قوة اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغيرات جوهرية على نظام السياسي.

- وقد عيب على هذا التعريف أنه لا يبرر بصفة واضحة أن النظام والاستمرارية مختلف من الناحية الاصطلاحية ففي صورة وجود قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغيرات جورية على النظام السياسي لا يمكن لأحد أن يفترض غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام.

أما "ليجفارت "فهو يحصر الإستقرار السياسي في أربعة عناصر:

1/- الابقاء على النظام.

2/- النظام المدني.

3/- المشروعية.

4/- الفاعلية.

- إن الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية إنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع و فئاته عينا ساهرة على الأمن و رافدا أساسيا من روافد الاستقرار ، و تخطئ الدول و ترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها و شعبها حينما تتعامل مع مفهوم الإستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأنية، فالإستقرار الحقيقي يتطلب خطوات

[1] صامويل هنتغون، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، تر: فلو عبود، دار الساقي، ط1، 1993، ص 60.

سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة و المجتمع، و تشرك جميع الشرائح و الفئات في عملية البناء و التسيير و لذلك نجد ان الدول المتقدمة عسكريا و امنيا و نجد الدول المتخلفة سياسيا هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط العوامل والأسباب، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة وتشرك قوى المجتمع في حقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة هي الدولة المستقرة و المتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم فقوة الدول واستقرارها اليوم لا يمكن أن تقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة المنية وا ٍنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة.

- ولهذا فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للإستقرار واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر، ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الإستقرار السياسي، حيث كل منها تتبع مفهوم معينا للإستقرار السياسي وهي:

1-المدرسسة السلوكية: وفق لهذه المدرسة فإن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي، و النظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفق لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف.[1]

- ومن هذا المفهوم المحدد للإستقرار السياسي نجد أنه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذ الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية.

[1] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المسقبل العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدية العربية، العدد 309، أكتوبر 2004، ص 50-51.

2-المدرسة البنائية أو الوظيفية: ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية و على قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة و الإستجابة لما تفرضه هذا البيئة من تحديات.

- وقد تناول "غابريال ألموند" مفهوم الاستقرار السياسي بناءا على المسلك الوظيفي حيث أنه هنا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينز ع إلى التكيف والتوازن والإستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها وأن تكييف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته.[1]

3-المدرسة النظمية:تنطلق هذا المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي وحسب المدرسة فالإستقرار هومرادف لحكم النظام و الإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات و الهياكل في المجتمع كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات السياسية عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذ المؤسسات أدوات غير مستقلة.

- إذن فالمدرسة النسقية أو النظمية ركزت في تعريفها للإستقرار السياسي على النظام ككل حيث نظرت إلى الإستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء و الإستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها.

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار السياسي:

- يتوقف استقرار أي النظام السياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الإختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والإقتصادية

[1] محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، "دراسة المقارنة" ، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 1.

والإجتماعية لهذا النظام ولذلك فإن هناك عوامل أو متطلبات تمثل ركائز ضرورية للإستقرار السياسي.

أولا: المتطلبات الفكرية والثقافية:

- إن من دعائم الإستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي أيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط الإجتماعي أو المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار.[1]

- حيث يرى "محمد الغزالي أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط إلتزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، وإذ لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وهو ما أكد عليه "الماوردي" حيث يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك واستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالإستقرار والقبول من طرف الرعية.

- في حين يربط " ألموندبين استقرار النظام و تكييفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الانجلوساكسونية، وتتميز هذا الأنظمة بثقافة علمانية و بثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة .

- لذلك فإن عدم الإستقرار السياسي حسب "ابن خلدون "هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها و عصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لإختلاف الآراء و الأهواء.

[1] مالك عبيد أبوش هوة، **محمود محمد خلق، الإيديولوجيا و السياسة**، ليبيا: دار الجماهرية للنشر و التوزيع، 1993، ص 75.

- لكن هذا الرأي حسب وجهة نظر الباحث لا يمكن إعتماده بشكل مطلق[1] فذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها وأيضا دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراف والأديان، لكن فعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوع ما من الإسقرار السياسي مع إستمرار إستراتجية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية.

- إذن فالأيدويولوجية ليست فقط مجرد تبرير امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزءا فعالا من النظام الإجتماعي الذي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفا منه فقط، و بهذا يتحقق إستقرار النظام و إستقرار الحكم.

ثانيا: المتطلبات السياسية

- من المتطلبات الأساسية أيضا لإستقرار النظام السياسي و تكيفه هو امتلاكه الأبنية سياسية متمايزة،أ ي وجود تخصص واستقلالا لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام و كفاءته تزدداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت وكذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، تحتوي على تنظيمات متعددة ومستقلة إقتصادية وا إجتماعية و ثقافية وا إعلامية.....الخ، تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى.

- كما يستلزم الإستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفعالية كبيرة في صناعة السياسات و تنفيذها و يذهب "ماكس فيبر" إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.[2]

[1] محمد عابد الجابري، **فكر ابم خلدون، العصبية و الدولة، معالم نظرية خلدونية في تاريخ الإسلامي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.
[2] محمد شلبي، الاستقرار عند الماوردي وألموند، مرجع سابق، ص 252.

- ويترتب على هذا التحديد أن الشرعية تساهم في إستقرار الحالة بين الحكام و المحكومين، وتقود هذه الحالة إلى إستقرار المجتمع بالكامل مادام هذه المفهوم راجعا إلى واقع الرضا الفعلي و ليس إلى الإكراه فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون إستعمال وسائل القمع و القصر و الإكراه ومن ثم تصبح الشرعية البديل الأكثر إنسانية لقواعد الإكراه أو الإجبار المادي و المعنوي التي يتم إستخدامها لتسيير عملية الحكم، فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل الحكم مستقر، و التي بدونها كما يقول "ماكس فيبر" MAX WEBER بأنه يصعب على أي الحكم أو النظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بدرجة اللازمة لكي يتسقر لفترة طويلة.

ثالثا: المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية:

- ونقصد بالمتطلبات الاقتصادية للإستقرار السياسي الجمع بين القدرة الإستخراجية و القدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الإستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية و البشرية واجتدابها من البيئتين المحلية (الداخلية) أو الدولية على حد سواء.[1]

- وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع و القيم المرغوبة في شتى السلع و الخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الإجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع وعليه فكلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أفضل إستقرارا أكثر و العكس صحيح.

-وا إلى جانب المتطلبات الإقتصادية هناك المتطلبات الإجتماعية والتي تعني مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد و الجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة

[1] محمد الصالح بوعافية، **الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم و الغايات**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 15، جوان 2016.متوفر على الرابط: http://dspace.univ-ouargia.dz>¨bistreem.

إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض تفوضه و تأثيره عليها، وتعتمد هذه القدرة في الأساس على إستخدام أو التلويح بإستخدام فكرة الإكراه المادي، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني و حماية أيضا الأشخاص والممتلكات وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة و الطبقة المحكومة مما يدعم التعاون السلمي بينهما.

- فالإستقرار السياسي يتحقق إذن في أي مجتمع نتيجة توازن بين النظام السياسي و بيئته الإجتماعية وذلك من خلال مايلي:

1/ أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية و الاجتماعية الأساسية للمجتمع.

2/ أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات و الطبقات المؤثرة في المجتمع.

3/ أن يوجد النظام قوات الإتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل الجماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عمليات صنع القرار.

4/ أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل إمتدادا لها.[1]

المطلب الثالث: معيقات الاستقرار السياسي

- إذا كان الإستقرار السياسي هدف أصيل لكل نظم الحكم في الحقبات التاريخية السابقة فإنه أضحى بمثابة هدف ضروري ومطلب ملح في عالمنا المعاصر بل أصبح الإستقرار السياسي بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظرا لإرتباطه بالأمن القومي و الدولي ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي و الإستقرار الدولي إلا أنه هناك مجموعة من العوامل المهددة و المعيقات التي تحول دون استتثبات

[1] محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق.

هذا الإستقرار السياسي المنشود فنحن نتحدث عن معيقات الإستقرار السياسي نحن بالضرورة نتحدث عن عدم الإستقرار السياسي الذي يشير إلى فقدان قدرة النظام السياسي على إحداث تحولات في إطار النظام القائم من خلال إستحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة للقيام بهذه التحولات و نتائجها.[1]

- إضافة إلى ذلك فإن عدم الإستقرار السياسي يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه و رموزه ومؤسساته و ذلك يظهر جليا من خلال وجود علاقة وثيقة بين عدة متغيرات وظاهرة الإستقرار السياسي، إذ أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة فقد تكون هذه المتغيرات في حد ذاتها مصدرا للإستقرار السياسي كما يمكن أن تكون سببا لعدم الإستقرار السياسي، ويمكن القول أن هذه المتغيرات في ظل ظروف وأوضاع معينة قد تكون عوامل تدعيم الإستقرار والحفاظ عليه كما أنها يمكن أن تكون في ظروف أخرى عاملا من عوامل عدم الإستقرار لذلك فإننا عندما ننتقل للحديث عن ظاهرة أسباب عدم الإستقرار السياسي نجد أنفسنا أمام مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تتضافر جميعها في إبراز هذه الظاهرة و إستمراراها في العديد من المجتمعات، و لتفسير وتدعيم ذلك نستعين بمنهج التحليل النظمي لأنه من أحد الإهتمامات الأساسية لهذا المنهج تتمثل في تفسير كيف يحافظ النظام السياسي على وجوده عبر الزمن، وهنا يمكن التركيز على أساليب إستقرار (المتطلبات) أو عدم إستقرار النظام السياسي (العراقيل) ذلك أن كل نظام سياسي يواجه مطالب و تهديدات و عليه أن يستجيب لها بشكل يضمن إستمراره أو وجوده.[2]

[1] هشام محمود الاقداحي، **الاستقرار السياسي في العلم المعاصر**، ملحق خاص بالمصطلحات السياسة، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 12.

[2] كريمة عبد الرحيم حسن، **أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، مشكلات و تجارب التنمية**، بغداد: دار الحكمة 1990، ص 68-69.

- إلى جانب ذلك يمكن أن يختل الإستقرار السياسي بسبب تغير مطالب و مصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، وتغير القيم السائدة مما يؤدي إلى إحتمال ممارسات النظام القمعية أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة تضيق قاعدتها للتتأثر بكل موارد النظام حيث أن ممارسة القمح هذه من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد و عدم إستقرار السياسي حسب رأي " نيفين عبد المنعم مسعد" وبرأيها أيضا أنه لو تحقق هذا الإستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبيا فإن ذلك لم يستمر على المدى البعيد لأن منع عدم الإستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم فعدم الإستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي.[1]

- ومن جهة أخرى فإن من أهم العوامل المهددة للإستقرار السياسي الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للإحباط و عدم الرضا و الغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي، حيث أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره وقد ربط الباحث العربي الدكتور "فاروق يوسف" بين الحرمان الإقتصادي وعدم الإستقرار السياسي داخل المجتمع وهو يعني بحرمان الإقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو الجماعات معينة من أفراد المجتمع على منافع و موارد الإقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات في معنى أن الأفراد المجتمع يشعرون بحرمان الإقتصادي إما لأن الموارد المتاحة لهم غير كافية أو لأن ما يتاح لغيرهم من الموارد لا يتاح لهم فسوء توزيع الموارد (عدم العدالة في التوزيع) قد يكون من شأنه في كثير من الأحيان أن يمثل تهديدا للإستقرار السياسي داخل المجتمع.

- ففي هذا السياق فإنه بالنسبة للجذور الإقتصادية لعدم الإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط يركز" آلان ريتشاردز" في دراسته على ثلاث جذور هي البطالة، و غياب

[1] وليد خالد أحمد حسين، اشكالية شرعية في الانظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدةو العربية بالتعاون مع بالجمعية العربية للعلوم السياسية العدد 13، 2007، ص 190-197.

الأمن الغذائي ونقص الأموال المتاحة للاستثمار، وهي كلها تصب في إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي و ما يرتبط به من تذهور لمتوسط دخل الفرد.

- ومن جهة أخرى حسب رأيه البعض هناك عوامل خارجية تسبب عدم الإستقرار السياسي من بينها التدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول المستضعفة وفقا للتطورات الدولية و الذي يترتب عنه في معظم الأحيان إجراء تغييرات سياسية في أوضاع هذه الدول فعلى سبيل المثال تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دول أخرى على تهديد الإستقرار السياسي فيها من خلال إحدى أشكال العنف، فوجود تدخلات خارجية مع وجود تناقضات داخلية سيحدث عنفا يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي، كما أن تغيرات البيئة الدولية مثل السباق نحو التسلح يساهم في عدم إستقرار النظم المعتدلة ، فتأخذ المستويات الإجتماعية و الإقتصادية للشعوب بالإنهيار بسبب ذلك[1].و الحقيقة أن هذه العوامل التي ذكرناها لا تصلح بأن تكون وحدها إطارا لتفسير ظواهر عدم الإستقرار السياسي و القول بذلك لا يعني عن الإطلاق التقليل من شأن هذه المقومات و لكنه يعني أنه من الضروري وضعا في السياق الإجتماعي و التاريخي الأوسع بما يتضمنه من عوامل داخلية (بنائية وذاتية) و عوامل إقليمية و دولية ، رغم كل هذه العوامل و العراقيل التي تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي و غيرها من العوامل .

[1] نيفن عبد المنعم مسعد، **الأقليات و الاستقرار السيساسي في الوطني العربي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 10.

خلاصة واستنتاجات :

في الأخير فإن أهم ما تم التوصل إليه من خلال التعرض للتأصيل المفاهيمي لكل من ظاهرة الحركات الإسلامية وظاهرة الاستقرار السياسي مايلي:

- إن الحركات الإسلامية كما تعرف من نفسها هي تلك الحركات التي تنشط في الساحة السياسية و تنادي بتطبيق الإسلام و شرائعه في الحياة العامة و الخاصة.

- إن الحركات الإسلامية كما يعبر عنها في علم الإجتماع الحديث عبارة عن حزب سياسي إسلامي له عقيدة إسلامية ترى أن الإسلام دين و دولة و هي كيان له هيكل منظم بهدف إلى أسلمه المجتمع و الدولة من القاعدة إلى القمة عبر القنوات الشرعية المتاحة من وسائل عمل اجتماعية و سياسية للوصول إلى السلطة بالوسائل العلمية المشروعة لبسط و تطبيق برنامجها الإسلامي على اعتبار أنه منهج حياة عام و شامل و متكامل.

- إن ظاهرة الحركات الإسلامية ظاهرة لها جذور تاريخية و هي ليست وليدة العصر الحديث، بل هي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات و ليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها

ظاهرة لها أبعاد فكرية و نفسية و اجتماعية و سياسية و تتسم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي و الإنتشار الواسع الخاصة في قطاع الشباب.[1]

- إن مصطلح الحركة الإسلامية ذو علاقة وثيقة مع بعض المصطلحات الخرى سواء بالتشابه أو بالإختلاف كالسلطية التي تشير إلى الحركة الإسلامية في القرن التاسع عشر مثل حركة جمال الدين الأفغاني 1839-1897. ومحمد عبده 1849-1905، و التطرف الذس أسند إلى الحركات الإسلامية رغم أنه لا يقتصر عليها و الإسلام السياسية و الذي أطلق على الحركات الإسلامية كمصطلح إعلامي.

- إن ظاهرة الحخركات الإسلامية مثلها مثل باقي الظواهر لها انواع و تصنيفات، فمنها الحركات السلمية التي تسعى إلى اعتلاء منصة الحكم مثل حركة النهضة التونسية ومنها حركات التحرير الوطني المسلحة التي تنهج الكفاح المسلح لتحقيق غياتها حركة الله اللبناني ، حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين.

- إن ظاهرة الإستقرار السياسي هي أحد القضايا التي استحوذت على التفكير العديد من المفكرين و المحللين السياسين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي.

- يعد مفهوم الاستقرار من أكثر المفاهيم السياسية تعميقا و غموضا، فهو مفهوم معياري فما قد يتسبب في استقرار دولة ما قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم و استقرار دولة أخرى.

- تكمن أهمية مفهوم الإستقرار في كونه يعتبر مطلبا جماعيا تسعى إليه الأمم و الشعوب لأنه يوفر لها الجو و البيئة للأمن و التنمية و الإزدهار

[1] نيفن عبد المنعم مسعد، **الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطني العربي**، المرجع السابق، ص 11.

- لقد حصر ليجفارت الإستقرار السياسي في أربعة عناصر و هي الإبقاء على النظام ، النظام المدني المشروعية ، الفاعلية.

- إن مفهوم الاستقرار ليس وليد القوة العسكرية و الأمنية بل هو وليد تدابير سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية.

الفصل الثاني

ظاهرة الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية

شهدت دول المغرب العربي و منذ ثمتينات القرن العشرين تصاعد الدور السياسي للحركات الإسلامية تلك الحركات التي نشات في دول المغرب العربي بالأساس ، كحركات إصلاحية ظهرت كرد فعل لظروف الأزمة التي إجتاحت المنطقة المغاربية بمختلف أبعادها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و التي ساهمت بشكل واضح في تصاعد التيار الإسلامي و التنبيه إلى سلبيات النظم السياسية إلا أنها خرجت عن كونها حركات إصلاحية منذ أن قبلت الدخول في العملية السياسية و المشاركة في الإنتخابات فقد كان للإنفتاح السياسي و هامش التحولات الديمقراطية التي سمحت بها الأنظمة السياسية في دول المغرب العربيي أثرها في تزايد دور الحركات الإسلامية و تمكنها من الظهور العلني كتنظيمات سياسية إستطاعت فيرض وقت قصير أن تفرض نفسها طرفا أساسيا على المشهد السياسي في المنطقة .

- وبناءا على ذلك قسمت هذا الفصل إلى مبحثين الأول درست فيه واقع الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية و الثاني مسار الحركات الإسلامية في الجزائر .

المبحث الأول: واقع الحركات الإسلامية في منطقة المغاربية

المطلب الأول: تاريخ ومسار الحركات الإسلامية في المغربي العربي.

إن كل من المغرب والجزائر وتونس بلدان المغرب العربي عرفت بروز الحركات الإسلامية إلا أن هذا البروز عرف إختلافات متباينة إعتبارا للعوامل التاريخية المترتبطة بكل بلد كما أن الإطار السياسي وصيرورة تكوين الدولة ودرجة تطور المجتمع المدني بهذه الدول كلها عوامل طبعت بشكل أو بآخر بروز الحركات الإسلامية بها فبالنسبة للجزائر منذ قرون عاشت البلاد تحت الحكم العثماني الذي تلاها الإحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962 خلافا لما حصل بالمغرب وتونس فإن الإستعمار عمد إلى تغيرات جذرية للبنيات الإجتماعية و الثقافية والسياسية للجزائر التي كان يعتبرها جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي علاوةعلى أن حرب الفرنسيين بالجزائر كانت أكثر ضراو ة ضد المقاومة الوطنية لاسيما فيما بين 1954 و 1962 وزادت من هذه الضراوة كون فرنسا عملت إلى خلخلة البنيات الإجتماعية للبلاد .

أما بالنسبة للمغرب وتونس فإن الإستعمار الفرنسي كان مظطرا للحفاظ على البنيات التقليدية والإعتماد على بنية إدارية ممركزة مع إستناده على أعيان لمحاولة مراقبة البلاد.[1]

وبما أن سيرورة الإغتراب الثقافي و اللغوي لاسيما بالنسبة للنخب كان أكثر عمقا وفعلا بالجزائر فقد كان من الطبيعي جدا أن يكون هناك لجوء إلى جعل الإسلام أداة لتفعيل وا ٍعمال حركة المقاومة الفكرية ضد المستعمر والإستعمارو من الناحية التاريخية يمكن القول أن الوضعية بالجزائر دفعت فرنسا دفعا للتفاوض مع المغرب وتونس فيما يخص إستقلالها، في حيث أن الشعب الجزائري كان مظطرا للإستمرار في الكفاح والمقاومة وهذا ما تطلب منه المزيد من التضحيات (مليون شهيد) لإنتزاع إستقلاله لدعم ومساندة كافة

[1] ادريس ولد القابلة، نشأة الحركات الاسلامية في المغرب العربي متوفر على الرابط التالي:
http://www.tat.net/download/24.doc على الساعة 23.25

الشعوب المنطقة المستقلة آنذلك وبهذا فإن الجزائر وذاكرتها الجماعية تميزت بنوع من القطيعة تكاد تكون تامة مع الماضي القريب إذ أن الوعي الوطني إرتكز بالأساس على مرحلة الثورة الجزائرية وجسدت الجبهة الوطنية للتحرير الدولة بالجزائر بإمتياز، والتي لم تسمح لأي قوة غيرها بالبروز على الساحة وبذلك كان من الطبيعي أن يكون للجيش الدور المركزي ومن بين القوى التي كان من الضروري مراقبتها و عن قرب تلك القوى المرتبطة بالمؤسسات الدينية لاسيما في ظل سيادة الحزب واحد (الجبهة) إلى حدود نهاية الثمانييات القرن الماضي.

أما بالنسبة لتونس فرغم أنها كانت مستهدفة دائما من طرف الغزاة، ظلت نسبيا محافظة على نوع من الإستقلالية وبعد المرحلة الحسينية كانت المرحلة العثمانية التي تلاها الإستعمار الفرنسي في بداية 1980 وقد حافظ الإستعمار على البنيات التقليدية إذ لم يلغها إلى أن حققت البلاد إستقلالها وفي سنة 1957 أعلن الحبيب بورقيبة المجاهد الأكبر و رئيس الحزب الدستوري على إنشاء الجمهورية التونسية واضعا حدا لحكم العائلة الحسينية .[1]

بالنسبة للمغرب فقد حافظ على سيرورة تاريخية متتالية بدون إنقطاع وهو البلد الوحيد بالمنطقة الذي لم يخضع يوما للحكم العثماني ولم يدخل عليه الإستعمار الفرنسي إلا سنة1912 وعلى إمتداد مرحلة الحماية حافظت البلاد على بنياتها الإجتماعية والثقافية والسياسية رغم أن الإستعمار عمد إلى إحداث البينة إدارية ممركزة بمساعدة الأعيان وظل حضور القصر بجانب حزب الإستقلال قويا على إمتداد مرحلة الكفاح من أجل الإستقلال وبعد الإستقلال تقوت الدولة المركزية بالمغرب عبر إحداث الدساتير التي أقرت بالملكية الدستورية يحكم فيها الملك و يسود وبعد حين برزت معارضة علنية بجانب تنظيمات سرية يسارية و إسلامية ففي هذا الصدد نطرح السؤال التالي:

[1] ادريس ولد القابلة، المرجع السابق.

كيف برزت الحركات الإسلامي بدول المغرب العربي؟

-في الجزائر وا ٍعتبارا بطبيعة النظام لجأت الأوساط المحافظة إلى إستعمال المساجد و جمعية "القيم الإسلامية" للتعبير عن أفكارها ومحاولة التأثير في المجتمع لاسيما وأن نظام الحزب الواحد فرض مراقبة شديدة على مختلف المنظمات الإجتماعية، وظل المسجد الفضاء الذي يوفر نوعا من الإستقلالية وفي البداية ظهر بعض الزعماء قبل بروز بنية منظمة و مهيكلة و مع مرور الوقت تجرأ البعض منهم على إنتقاد الدولة في مساجد جهرا لاسيما أيام الجمعة إلى أن إشتهر بعض المنتقدين و تزامن ذلك مع قيام الثورة الإسلامية بإيران و التي كان لها أكثر من تأثير على المشهد السياسي الإسلامي ومع بداية سنة 1982 تأسست حركة المسلحة من طرف الداعية "مصطفى بويالي" الذي إعتمد الإرهاب بالأوساط الحركية بالجزائر، و تلى ذلك المواجهات بالجامعة بين اليساريين و الإسلاميين الشيء الذي مكن هؤلاء من توسيع قاعدتهم آنذاك ، حاول شادلي بن جديد (1978-1991) الركوب على جملة من المواضيع و القضايا ذات الطابع الديني بدءا بتعميم التعليم الديني على مختلف المستويات و إحداث شعب الدراسات الإسلامية بالثانويات وفتح أبواب المعهد العالي للعلوم الإجتماعية والإسلامية للطلاب و برمجة بناء 160 مسجدا ومدارس قرآنية و 26مركز إسلاميا جديدا وا ٍدراج برامج دينية بوسائل الإعلام السمعية البصرية كما شجع أشكال التعبئة الدينية بواسطة الزوايا التي كانت حركتها مشلولة في السابق وقام بإحداث مجالس العلماء و الفقهاء لإعطاء شرعية للتوجهات السياسية الدول.[1]

و في خضم المواجهات مع الدولة، على إمتداد ثمانينات القرن الماضي فرضت الحركات الإسلامية نفسها كقوة سياسية معارضة وقد شكلت إنتفاضة سنة 1988 نقطة التحول لاسيما مع بروز صراعات قوية بين القائميين على السلطة بالبلاد و في سنة 1988

[1] ادريس ولد القابلة، المرجع السابق.

إستقبل الرئيس شادلي بن جديد وفدا إسلاميا رسميا مكون من الشيخ محفوظ نحناح، عباس المدني، علي بلحاج، أحمد سحنون وبهذا الإستقبال الرسمي تم الإعتراف الضمني بهم كفاعلين سياسيين لهم وزنهم في المجتمع الجزائري و قد قام بن جديد بذلك سعيا وراء التصدي للتيار البومدييني ومحاولة البحث عن حليف لمواجهة القوى المعارضة و منذئذ سمح للإسلاميين بالنشاط السياسي العلني، وهذا التحول ساهم في إحداث إنشقاقات بينهم و بعد الإقرار بالتعددية سنة 1989 أنشأ عباس المدني و علي بلحاج جبهة الإنقاذ الإسلامي و هي جبهة وحدت بين عدد من الجمعيات كانت تنشط بالمساجد وتقوم بتدبير جملة من مؤسسات الأعمال الخيرية والمؤسسات التعليمية على إمتداد التراب الوطني، أما سحنون فقد قام بإحداث "الجامعة الإسلامية" و أسس نحناح حركة "حماس "سنة 1990 وقد إستطاعت جبهة الإنقاذ الإسلامي أن تبرز كقوة أكثر من غيرها، كما تمكنت من إحتواء الحركات الجهادية المتطرفة التي كانت تعتمد العنف السياسي لإقامة نظام إسلامي بالجزائر، وكان الجيش بدوره يسعى إلى إحتواء جبهة الإنقاد الإسلامي و إعادة هيكلتها للحفاظ على دوره في السلطة إلا أن الجبهة[1] تمكنت من السيطرة على الإنتخابات التشريعية سنة 1991 مستفيدة من تصدعات التي تنخر جبهة التحرير و فشل الرموز السياسية للنظام و للتصدي لقانون الإنتخابات الجديد دعت جبهة الإنقاذ الإسلامي إلى إضراب عام سرعان ما تحول إلى إنتفاضة و كانت فرصة سانحة لتدخل الجيش و إعلام عن حالة الإستثناء والتي كان الهدف منها هو السد الطريق على جبهة الإنقاذ للفوز في الإنتخابات و تلى ذلك إعتقالات واسعة في صفوف الإسلاميين ورغم كل هذا تمكنت جبهة الإنقاذ الإسلامي من الحصول على أغلبية الأصوات الشيء الذي أدى بالجيش إلى إلغاء الدور الثاني و إقتراح توافق مع الجبهة يرمي إلى تمكينها من تسيير شؤون وزارات التعليم و الثقافة و شؤون الدينية مع إحتفاظ الجيش بالداخلية و العدل و الإقتصاد و

[1] ادريس ولد القابلة، المرجع السابق.

المالية والشؤون الخارجية وبعد رفض الجبهة الإنقاذ الإسلامي أعلن الجيش على حلها كتنظيم سياسي و شرع في قمعها، وهذا الوضع أدى إلى حدوث الحماس داخل الحركات الجهادية التي دعت صراحة إلى الكفاح المسلح لتبدأ الحرب الأهلية أوزارها في الجزائر ومع بدايتها وضع الجيش يده على السلطة وأوقف صيرورة الإنتقال الديمقراطي وأعلنت حالة الطوارئ منذ 09 فبراير 1992وظلّ الجزائريون يؤدون الثمن باهظا.[1]

أما في تونس فإن ظهور الحركات الإسلامية يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، إذ ظهرت الجماعة الإسلامية سنة 1972 وكانت نشيط بالمساجد وهي تهدف إلى إعادة أسلمة المجتمع التونسي و شكلت سنة 1980 نقطة تحول بخروج الحركة الإسلامية التونسية من عزلتها و شرعت في المطالبة جهارا بتطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف المجالات وسعت بعد ذلك إلى عزل التيارات اليسارية في الجامعات وعلى صعيد النقابات لاسيما وأن الإسلاميين كانوا على علاقة ودية مع السلطة و رغبوا في الإعتراف الرسمي بهم كقوة مقابل إلتزامهم بالدستور و مبدأ التعددية وكان مد التيارات الإسلامية بتونس تزامن مع وضعية أزمة إقتصادية وسياسية وفترة غليان شعبي وصل مداها سنة 1984 وكان تشجيع السلطة للإسلاميين في ميدان الثقافة والأنشطة الإجتماعية الثقافية بارزا آنذاك قصد محاولة التصدي للمد اليساري وخلال هذه الفترة تمكنت التيارات الإسلامية من الإمتداد من الأوساط الثقافية إلى الأجهزة الأمنية (الجيش، الأمن، الجمارك) كما أن النقابات معتقل المعارضة التقليدية عرفت تصاعد التيارات الإسلامية بها، وهذا في وقت كانت تتجه فيه تونس نحو أزمة خانقة في أواخر عهد الحبيب بورقيبة آنذلك إستولى الجنرال زين العابدين بن علي على السلطة في 7 نوفمبر 1987 وأعلن إعتماد التعددية و المصالحة الوطنية والعمل على إرساء الديمقراطية بالبلاد وفي هذا الإطار إستفاد المعتقلون الإسلاميون من العفو الشامل كما تمكنوا من إحتلال بعض المناصب المهمة

[1] ادريس ولد القابلة، المرجع السابق.

في دواليب الدولة التونسية وقد عمدت السلطة إلى نهج سياسة سعت بها إلى الإرتقاء بالإسلام كدين للدولة وسط المجتمع التونسي وأقرت باستقلالية جامعة الزيتونة وأحدثت مركزا الدراسات الإسلامية، وكان النظام يسعى إلى تأسيس إسلام شعبي من شأنه تضييق الخناق على التيارات الإسلامية ففي الوقت الذي كان يسعى فيه إلى شرعية شعبية عن طريق الإنتخابات كان يهدف كذلك إلى إقصاء التيارات الإسلامية من الركح السياسي التونسي و هذا أقرما أقره قانوني ماي 1988 و فبراير1989 المتعلقين بالتعددية و الأحزاب بمنع تأسيس حزب على أساس عنصري أو لغوي أو ديني لسد الطريق على الإعتراف القانوني بالنسبة للتنظيمات الإسلامية و لذلك أسس الإسلاميون حركة النهضة لتتمكن من المشاركة في إنتخابات مارس 1989 علما أن عددا منهم تقدموا كأحرار إلا أن حزب التجمع الدستوري (حزب الرئيس)حصل على الرتبة الأولى وا ٍحتل الإسلاميون المرتبة الثانية، وندد هؤلاء بالإنتخابات إعتبارا للتزوير التي طالها وبذلك دخلوا في مواجهة مع النظام فيما بين 1990-1991وكان الجواب هو القمع وا ٍدخال جملة من التعديلات في البرامج الدراسية إعتبرها الإسلاميون منافية للإسلام، كما عمد النظام إلى تعديل الدستور لتمكين بن علي من التشرح من جديد للرئاسة سنة 2002.[1]

أما في المغرب فإن أول حركة إسلامية ظهرت سنة 1969 حركة الشبيبة الإسلامية التي أسسها مفتش التعليم عبد الكريم مطيع وكان متأثرا بفكر الإخوان المسلمين و قد ظهر هذا التنظيم كجمعية إجتماعية و ثقافية سنة 1972 وكان المسجد فضاء نشاطاته، كما كان دعم السلطة لهذا التيار واضحا في البداية بغية التصدي للمد اليساري بالبلاد إلا أنه بعد إتساع نشاطه تعرض هو كذلك لقمع لاسيما إبتداءا من سنة 1977 و تزامن ذلك مع ظهور تنظيم "الجماعة الإسلامية" و تنظيم "أسرة الجماعة" و لتفادي القمع إعتمدت الجماعة الإسلامية بقيادة "عبد الإله بنكيران "على إستراتيجية معتدلة وعلى التصدي

[1] ادريس ولد القابلة، المرجع السابق.

للتيارات اليسارية وكذلك أقرت بمبدأ الإصلاح و التجديد وهو نفس إسم التنظيم الذي حصل على شرعية 1997 قبل إندماجه مع حزب الخطيب بتأسيس حزب العدالة والتنمية سنة 1999.

وعبر هذه السياسة تمكنت السلطة من التفريق بين الإسلاميين المعتدلين و التيارات الإسلامية المتطرفة لاسيما "أسرة الجامعة" التي أصبحت تحمل إسم "جماعة العدل و الإحسان "منذ 1987 بقيادة عبد السلام ياسين.

هكذا كانت نشأة الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي الثلاث الجزائر تونس المغرب، وخلاصة القول انه على إمتداد أربعة عقود من الإستقلال حاولت الأنظمة في هذه البلدان تشجيع و دعم التيارات الإسلامية كوسيلة للتصدي للمعارضة إلا أنها سرعان ما تحول الدعم والتشجيع إلى قمع و مواجهة الشيء الذي دفع التيارات الإسلامية إلى إعادة تنظيم صفوفها وجمع شتاتها، إلا أنه لا مناص من الإشارة إلى وجود تباينات في سيرورة كل بلد فبالنسبة الجزائر التي عرفت حربا تحريرية دموية متبوعة بنظام الحزب الواحد وتميزت سياستها في مواجهة التيارات الإسلامية بالعداء و شدة القمع الذي تحول إلى حرب أهلية ضاربة، أما بالنسبة لتونس فكان الإختيار هو إعتماد تحديث سلطوي مفروض من فوق تحت قيادة زعيم قوي معتمد على الحزب الواحد والتصدي بقوة للتيارات الإسلامية بعد إستعمالها لمواجهة المعارضة و في المغرب الذي تميز بالتعددية فقد سمح للتيارات الإسلامية في البداية بالنشاط لكن في حدود سرعان ما تقلص مداها لتترك المجال لمواجهة لاسيما بعد حدوث الإنفصال بين المعتدلين والمتشددين و مهما يكن من الأمر فإن الحركات الإسلامية شكلت خطرا في البلدان الثلاث ولم يقبل أي واحد منها منع منح الشرعية لأحزاب إسلامية.[1]

[1] ادريس ولد القابلة، المرجع السابق.

المطلب الثاني: أهم الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي

1- الحركات الإسلامية في الجزائر:

- تعتبر الحركة الإسلامية في الجزائر إمتداد للحركة الإصلاحية إبان الإستعمار الفرنسي خاصة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و في غالب الأحيان تأخذ أشكالا جمعوية دينية وثقافية أبرزها "جماعة الموحدين "سنة 1963 و"جمعية القيم "1963 و"جماعة الدعوة و التبليغ 1966" و الحركة الإسلامية المسلحة و غيرها، فإن ماجاء به دستور1989 وجدت فيه هذه الجمعيات لنفسها إمتدادات سياسية عميقة و حصلت على شرعيتها وهذا ما يدّل أن النظام السياسي الجزائري لم يكن ذو موقف سلبي إتجاه الحركة الإسلامية حيث أنه سمح للأحزاب الإسلامية بمزاولة نشاطاتها بصفة رسمية، ومن أبرز الأحزاب الإسلامية في الجزائر سوف أتناول ثلاث حركات إسلامية ألا وهي حركة جبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة الإسلامية و حركة الإصلاح.

1- حركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (F.I.S)

الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي حزب سياسي جزائري وا ٍختصارها الشائع حتى بالعربية FIS أنشئ في مارس 1989 بعد التعديل الدستوري و إدخال التعددية الحزبية الذين فرضتهما الإنتفاضة الشعبية في أكتوبر1988وا ٍعترفت الحكومة الجزائرية رسميا بالجبهة في مطلع شهر سبمتبر 1989 و يترأسها منذ تاريخ تأسيسها الشيخ عباس المدني و ينوب عنه الشيخ بلحاج.[1]

- تنتمي جبهة الإنقاذ تاريخيا إلى الحركة الإسلامية الجزائرية و تسعى الجبهة إلى إقامة نظام الحكم يرتكز على مبدأ الحاكمية لله وما يؤكد الولادة الظرفية للجبهة الإسلامية

[1] ادريس ولد القابلة، المرجع السابق.

للإنقاذ التصريح الذي أدلى به "عباس المدني" بمسجد السنة 18 فيفري 1988 بقوله (إن إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة تاريخية و حضارية ذات رسالة).[1]

- إذا كانت أحداث أكتوبر 1988 دفعت بالحركة الإسلامية إلى الساحة السياسية وجعلتها القوة الوحيدة التي بيدها تحريك الشارع فإن الدستور الجديد أسس هذه الحركة كجمعية سياسية معترف بها و تحولت من موقف دفاعي إلى موقف هجومي تسعى فيه إلى فرض هيمنة سياسية من خلال المطالبة بقيام دولة إسلامية ومن أهم النقاط الواردة في برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ القضاء على الإستبداد و تمني مبدأ الشورى لإزالة الإحتكار السياسي و الاقتصادي و الإجتماعي وتبني المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص إبتداءا من الميادين التالية:

- إصلاح الجهاز التنفيذي من الرئاسة إلى البلدية.

- جعل التشريعات السياسية خاضعة للشريعة الإسلامية مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية.

-إعادة النظر في الطرق التربوية و التقليد الأعمى وا ٍعطاء الصبغة الإسلامية لمختلف التخصصات.

- أما بالنسبة للسياسية الإقتصادية فهي مبنية على أساس البحث عن التوازن بين الحاجيات الإستهلاكية وظروف الإنتاج و التكامل بين الحاجات الكمية و الكيفية، بإضافة إلى فرضهم مبدأ الإستقلال الإقتصادي و للإشارة فإن البرنامج الإقتصادي يحمي ثلث البرنامج الإجمالي.[2]

[1] عبد الرحيم، بوابة الحركات الاسلامية، نافذة لدراسة الاسلام السياسي و الأقليات، متوفر على الرابط، www.islamist-mouvement.com يوم 30-03-2018 على الساعة، 22.55

[2] -Mostapha al ahnaf et berrard botiveau et frégosi, algérie parsrs islamistes (paris editions khartala) 1992, p.155

2- حركة المجتمع الإسلامي (حماس)

- حركة مجتمع السلم "حماس" أحد أكبر الأحزاب في الجزائر شعاره العلم والعدل و العمل تأسست هذه الحركة سنة 1990 وأسسها الشيخ محفوظ نحناح تحت إسم حركة المجتمع الإسلامي شارك الحزب في جميع الإستحقاقات السياسية التي جرت في الجزائر شكل في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية جانفي 2012 مع حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني ما كان يسمى بالتحالف الرئاسي و تكتل مؤخرا مع حزب حركة النهضة الجزائرية و حركة الإصلاح الوطني فيما سمي ّ بتكتل الجزائر الخضراء ولقد كان للحركة أول إطار قانوني تحت إسم أو راية "جمعية الإرشاد والإصلاح" التي تأسست في 1988/11/12 كإمتداد للعمل السري الذي بدأ عام 1963 مستندة إلى مرجعية الإخوان المسلمين العالمية، نشأتها كانت نتيجة التأثر بالإسلام المجاور ولقد تأسس الحركة في 1990/12/06 بعد فوز الواسع للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات المحلية ومحاولة منها لإستدراك ثغرات الجبهة وتغيير إسم الحركة إلى حركة المجتمع السلم (M.S.P)بموجب دستور سنة 1996 الذي أوردها في مادته 42 والمتعلقة بالأحزاب السياسية بأنه لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي تعرف الحركة بنشاطها المستمر وعملها الدؤوب على جميع الأصعدة المجتمعية خاصة على مستوى الحركات الطلابية، كما يلاحظ عنها مشاركتها المستمرة في كل المحافل الإنتخابية بجميع مستوياتها.[1]

- في سنة 1995 دخلت "حماس" بمرشحها لرئاسة الجمهورية السيد محفوظ نحناح وتحصلت على المرتبة الثانية بواقع 3.2 مليون صوت أي بالنسبة 25 % من الأصوات، وكان الهدف من الترشح هو إعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية وترسيم خط الوسيطة و الإعتدال و بيان الوجه الصحيح للإسلام و الحركة الإسلامية.

[1] عبد الرحيم، بوابة الحركات الاسلامية، نافذة لدراسة الاسلام السياسي و الأقليات، المرجع السابق.

- أما في سنة 1996 دخلت الحركة في الحكومة بوزيرين كأول تجربة لدخول الإسلاميين الجزائريين إلى الجهاز التنفيذي هما وزير وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووزير وزارة كتابة الدولة للصيد البحري وكانت هذه التجربة مشجعة على إلتحاق الآخرين من حركة النهضة فيما بعد (بوزيرين) بعد أن تأكدت كل الأطراف بأن المسار الحركة ناضج و وواعد ليتم عام 1999 تنظيم الإنتخابات الرئيسية المسبقة التي خاضها سبعة مرشحين في غياب الشيخ نحناح بسبب إفتعال شهادة العضوية في الثورة ومع هذا الإقصاء و لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية وقف الشيخ محفوظ نحناح موقفا جيدا مشرفا من الإنتخابات وسامح الذين أقصوه أو تسببوا في إقصائه، ووقع عقد إئتلاف ضمكل من حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، و حزب النهضة، وحزب حركة مجتمع السلم و كدعم لترشيح السيد عبد العزيز بوتفليقة في السباق الرئاسي وخوفا على أن تقع الجزائر في أيدي العلمانيين وخوفا أن تعود إلى دوامة العنف من جديد ومع أن أداء الحركة في الحكومة وفي البرلمان قد تميز بديناميكية جديدة وساهم في رفع الغبن عن كثير من المواطنين إلا أن النتائج الإيجابية لم تشفع بالحركة في الإستحقاقات التي تلت ذلك، ومع دخول سنة 2002 جرت الإنتخابات البرلمانية و بعدها الإنتخابات المحلية من نفس السنة ووجدت الحركة المجتمع السلم (حماس) نفسها تتقهقر إلى المرتبة الرابعة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة وفي 19 جوان 2003 إنتقل مؤسس حركة مجتمع السلم (حماس) إلى مثواه الأخير مخلفا وراءه منهجا واضحا وجماعة متماسكة لينتخب الشيخ أبو جرة السلطاني خلفا للشيخ محفوظ نحناح.[1]

3- حركة النهضة الإسلامية:

بعد أحداث 1988 بادرت "حركة الإخوان المحليين" بإنشاء الجمعية ذات طابع ثقافي وا ٍجتماعي عرفت بحركة النهضة وبعد الدستور 1989وا ٍثرا نجاح" الجبهة الإسلامية

[1] عبد الرحيم، بوابة الحركات الاسلامية، نافذة لدراسة الاسلام السياسي و الأقليات، المرجع السابق

للإنقاذ" وعلى غرار حركة "حماس" تحولت الحركة إلى حزب سياسي ليحمل إسم حركة النهضة الإسلامية يرأسها الشيخ عبد الله جاب الله مع نهاية 1990 تغير إسم الحزب إلى حركة الإصلاح (M. N) بموجب القانون المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في 1997/03/06، لقد عرفت الحركة بنشاطها الكثيف في المحافل الإنتخابية خاصة المحلية منها ومع بداية 1999 عرفت الحركة إضطرابات داخلية قبيل الإنتخابات الرئاسة المزمع إجرائها حيث ترتب عنها إنفصال زعيمها مع مؤيديه لتنشئ "حركة الإصلاح الوطني" وقد تميزت هذا الأخيرة بنشاطها الدؤوب و المستمر في الإنتخابات الوطنية و تسجيلها بفوز معتبر في المحليات منها بالدرجة الأولى.[1]

- إن الأزمة السياسية التي شهدتها حركة النهضة كانت نتيجة من للخلافات الداخلية التي وصلت لذروتها في مسألتين هما:

-ديمقراطية التسيير وذلك عبر إستحداث منصب الأمين العام بدلّ رئيس الحركة ووضع "لحبيب أدمي"على رأسه وأعيد انتخاب عبد الله جاب الله رئيسا وللحدّ من صلاحيته تقاسمها معه المكتب السياسي للحركة للقضاء على مركزية القرار وا إضفاء أكثر ديمقراطية داخل الحزب.[2]

- التغيير في إستراتيجية العمل والتحول إلى المشاركة في السلطة، بدلا من المشاركة من منظور المعارضة وهناك من يرجع هذه الأزمة إلى فرضية المؤامرة السلطوية وهذا ما أكدته بعض الأوساط الإسلامية بأن السلطة حاولت إختراق الحركة بإفتعال الأزمة داخلية بغرض إخراجها من المعارضة تميزت بالنشاط الكبير في الإنتخابات الوطنية وقد سجلت نجاحات معتبرة في الإنتخابات المحلية أسسها الشيخ عبد جاب الله قبل ترشحه للرئاسة سنة 1999 مع جماعته من أبرزهم محمد بولحية ولخضر بن خلاف وجهيد يونسي وعبد

[1] برقوق عبد الرحمان، صونيا العيدي، المجتمع المدني و تحول الديمقراطي في الجزائر، دراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 2005، ص 99.

[2] عبد الرحيم، بوابة الحركات الاسلامية، نافذة لدراسة الاسلام السياسي و الأقليات، المرجع السابق

الغفور سعدي فلقد تأسست حركة الإصلاح الوطني من أجل القيام بإعادة بناء وهيكلة التيار الإسلامي الوطني النزيه على رؤية سياسية تقوم على إخضاع المصالح للمبادئ وتعتبر السياسة مصالح يحميها الحق وهي اليوم منتشرة عبر كل ولايات القطر الجزائري ولها ممثلون في المجالس المنتخبة وطنيا ومحليا مما أصبحت عليه بعد إنتخابات 2002 التشريعية والمحلية القوة الثانية في البلد.

ثانيا الحركات الإسلامية في المغرب

بروز القوى الإسلامية الحركة في المغرب وتطورها

- يعود ظهور أول تجربة تنظيمية للحركة الإسلامية المغربية سنة 1970، حيث تأسست أول خلية إسلامية منظمة بالمغرب بإشراف " عبد الكريم مطيع الحمداوي" الذي صرح تأثره بالسلفية الوطنية ورموزها خاصة "المختار المرسي" والشيخ "محمد الحمداوي" هذه الخلية حملت إسم الحركة الإسلامية المغربية وتم الإتفاق لاحقا وبعد أن تطورت خلايا الحركة الإسلامية المغربية وطنيا وتوزع نشاطها على أن تعمل الحركة الإسلامية المغربية على تأسيس واجهات جمعوية قانونية لها من هذه الواجهات "جمعية الشبيبة الإسلامية" "جمعية شباب الدعوة ""،جمعية طلائع الإسلام "،"جمعية الشباب المسلم "،"جمعية خريجي مدارس المعلمين الإسلاميين"، ففي هذا الإطار سأدرس التيار الإسلامي المغربي بالتركيز على حركتي الجماعة الإسلامية وجماعة العدل الإحسان .[1]

1- جمعية الجماعة الإسلامية: قدم الملف القانوني لدى السلطات المحلية في الرباط سنة 1983 وترأس الجماعة الإسلامية الأستاذ "عبد الاله بن كيران "بينما كان كاتبها العام الأستاذ" عبد الإله بها "وبذلك ثم تأسيس جمعية الجماعة الإسلامية في بداية الثمانينات على يد نخبة من التيار المنفصل عن حركة الشبيبة الإسلامية والتي تحددت أهدافها في

[1] رشيد مقتدر، الإدماج السياسي للقوى الاسلامية في المغرب، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون مركز الجزيرة للدراسات، لبنان: الدوحة، 2010، ص 34.

الدعوة إلى تحديد فهم الدين والإلتزام به على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدولة وقد إرتكزت الجماعة الإسلامية على الأسس التالية:

- أنها جماعة وطنية غير تابعة لأي جبهة تنظيمية خارجية أو دولية.

- لا تعتبر نفسها جماعة المسلمين، ولا ممثلا وحيدا للإسلام ولا وصيا عليه إنما هي جماعة من المسلمين تعمل على إقامة الدين في جميع مجالات الحياة متعاونة مع كل من يسعى لنفس الغايات، منطلقة من مبادئ رامية إلى تحقيق أهداف واضحة ومستعملة في ذلك كل الوسائل المشروعة وبذلك فقد إعتنقت الجماعة الإسلامية أطروحة "الإنحراف" بدل أطروحة "الجاهلية" التي كانت مستشرية داخل الأوساط الإسلامية فقلد رأى هذا التيار أن الأمة الإسلامية لن تنجو من الإنحراف الذي أصابها إلا بصحة أصولها الدينية من قرآن وسنة وا ٍجماع وفسح المجال لكل مجدد للدين أومصلح له ، يبتغي التغيير والقضاء على الإنحراف، بشتى أشكاله فلقد حدد ميثاق الجماعة الإسلامية أهدافها مايلي:

- تحديد فهم الدين والإلتزام به مع إقرار الحقوق والتحريات العامة والدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية والعمل على تحسين أوضاع المسلمين المادية والمعيشية والإكثار من العمل الخيري والثقافي لتحقيق نهضة حضارية شاملة للخروج بنتيجة وهي العمل على وحدة المسلمين.[1]

- فبحلول منتصف الثمانينات توضحت الرؤية الأيديولوجية والسياسية للحركة، فانضمت إليها مجموعة من الدار البيضاء بزعامة سعد الدين العثماني سنة 1986 فقلد عرفت هذه المرحلة نوعا من الإنفراج النسبي في علاقة الحركة مع السلطة نظرا لأنها إتبعت نهجا

[1] رشيد مقتدر، الإدماج السياسي للقوى الاسلامية في المغرب، المرجع السابق، 35.

معتدلا في إطار مسلسل و سعيها للبحث عن المشروعة القانونية فاستبدلت الحركة إسمها من الجامعة الإسلامية إلى حركة الإصلاح والتوحيد.[1]

01- سأتعرض لحركة الإصلاح والتوحيد في موجز قصير يضم أهداف حركة الإصلاح والتوحيد ورابطة المستقبل الإسلامي لقد حددت أهداف حركة الإصلاح والتوحيد فيمايلي:

- التخلي من كل أشكال السرية والعنف والتطرف أي الإيمان ما بالحل السلمي الحضاري في التعامل على الواقع.

- الحرص على العمل في إطار المشروعية القانونية الدستورية.

- التركيز على العمل الثقافي والإعلامي والاجتماعي.

2- رابطة المستقبل الإسلامي:

- لقد تم الإعلان عن ميلاد رابطة المستقبل الإسلامي في 04 أفريل 1994وا إختارت الدكتور "أحمد الريسوني" رئيسا لها والدكتور "أحمد العماري" نائبا للرئيس والرابطة عمل توحيدي لثلاث جماعات إسلامية رئيسية هي "جماعة الدعوة" في فاس التي تأسست عام 1976 على يد الدكتور عبد السلام الهراس ومجموعة الأساتذة المنشغلين في حقل التعليم وقد تحفظ مؤسسو هذه الجماعة منذ البداية على الإنضمام إلى الشبيبة الإسلامية أو التعامل معها نظرا لتباين الرؤية وا إختلاف المنهج ثم "الجمعية الإسلامية" في القصر الكبير التي أسست سنة 1976 على يد الدكتور " أحمد الريسوني" فقد حصرت أنشطتها بين التلاميذ والطلبة وبعض الأطر التعليمية في شمال المغرب وبعض المناطق المجاورة.

- فقد نص القانون الأساسي لرابطة المستقبل الإسلامي على الأهداف التالية:

[1] رشيد مقتدر، مرجع السابق، ص 43-44

- تمتين الروابط التاريخية للمجتمع المغربي، وفي مقدمتها الإسلام وثراته العلمي الحضاري.

- العمل على إشاعة روح التعاون والتفاهم والحوار والبناء بين مختلف فئات المجتمع ومكوناته الفكرية بما يخدم وحدته وا لتحامه.

- نشر الوعي الحضاري والإسهام في توفير النهضة الحضارية لأمتنا.

- العمل على معالجة الآفات والسلبيات التي تسبب تأخر مجتمعاتنا وتعرقل نهضتها ورقيها.

02- جماعة العدل والإحسان:

- قدمت جماعة العدل والإحسان نموذجا مغايرا من النموذج السابق فالجماعة ترفض الولوج في اللعبة السياسية والإنتخابات النيابية وغيرها إحتجاجا على شروط اللعبة وقواعدها في سياق هيمنة المخزن، وتستبدل الجماعة المحظورة بالعمل البرلماني والسياسي والقانوني النشاط والفعالية داخل الجماعات والنقابات و للعمل على إكتساب الأعضاء والقيام بعملية تنشئة روحية وسياسية صارمة لهم بالموازاة السعي للتأثير في الرأي العام من خلال الميراث والمظاهرات والبيانات السياسية إتجاه القضايا المحلية والعربية الإسلامية.[1]

-إن جماعة العدل والإحسان ترتبط إرتباطا وثيقا بمِؤسسها ومرشدها عبد السلام ياسين وقد حولت الجماعة إسمها إلى جماعة العدل والإحسان سنة 1987 ثم تعرضت للحل ووضع ياسين عبد السلام تحت الإقامة الجبرية منذ سنة 1989 وتم إعتقال أعضاء

[1] محمد أبو رمان، الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي: المقاربات القوى الولويات، الاستراتيجسات، ط1، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2010، ص 281.

* 16 ماي 2003: خمسة انفجارات تهز وسط الدار البيضاء مخلفة 45 قتيلا، من بينهم غرنسيان و ثلاثة اسبان و ايطالي بالإضافة إلى أزيد من 100 جريح و استهدفت التفجيرات فندق "فرح" و قنصلية بلجيكا و مقبرة يهودية قديمة و ناديا للطائفة اليهودية و مطعم دار اسبانيا، حيث وقع أكبر عدد من الضحايا

مكتب الإرشاد في الجماعة وحكم عليهم بالسجن نظرا للإحتكاكات مع السلطة نتيجة ظهورها إلى العلن وممارسة النشاط السياسي من خلال المسيرات والجماعات وفي نفس الوقت تؤكد الجماعة أنها إستطاعت تحقيق إنتشار ونشاطواسع جغرافيا وا ٍجتماعيا ومع قدوم عهد الملك محمد السادس ظهر ننوه من الإنفراج بين نظام الحكم وجماعة العدل والإحسان، فالجماعة وا ٍن كانت في خطاباتها المتشددة ضد اللعبة السياسية والأوضاع العامة إلا ترفض إتخاذ العمل المسلح في التغيير على خلاف السلفية الجهادية والإنقلابات العسكرية وفي سياق متصل يقول "فتح الله أرسلان": أن الموقف المبدئي والإستراتيجي للجماعة منذ نشأتها والذي برهنت فيه الجماعة على نبذها العنف، رغم ما مورس على أعضائها من أشكال التعذيب الوحشي الذي همشت فيه الجماجم وكسرت فيه العظام، ما يجعل من الصعب توظيف الأحداث للنيل من الجماعة حيث بدأ التضييق على نشاط جميع الحركات الإسلامية بالمغرب خاصة بعد الأحداث التي عرفتها الدار البيضاء في 16 ماي 2003.

ثالثا الحركات الإسلامية في تونس:

- تمثل مختلف الحركات الإسلامية إتجاها يختلف أساسا عن النظام بقدر ما يختلف عن المعارضة التقليدية لذلك بفعل إنطلاقه من تحديد مغاير تماما لمفهوم الثقافة والهوية بحيث يعتبر الإسلاميون بأنه لا يمكن مجابهة مشاكل المجتمع بالتجرد من التراث الحضاري والديني والثقافي و قد عرفت تونس حركات إسلامية مختلفة كانت تنشط على غرار الحركات السياسية المتواجدة غير أن الذي يوحدها هو الهدف الذي تعمل من أجله والمتمثل في إعادة الإعتبار للإسلام وا ٍن إختلفت في الرؤية والكيفية.[1]

[1] محمد أبو رمان، الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي، المرجع السابق، ص 282.

حركات الاتجاه الإسلامي التونسي:

- حركة الإتجاه الإسلامي بتونس ،حركة إسلامية قامت على منهج فكر الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي وظهرت كرد فعل شعبي ضد التطرف العلماني المتمثل في الإستهتار بالإسلام وقيمه وأحكامه، ونتيجة لتذهور الأوضاع الإقتصادية وا ٍستشراء الإستبداد السياسي وقد بدأها راشد الغنوشي و عبد الفتاح مورو و حميدة النيفر، وا ٍلتف حولهم عدد من الشباب و شكلوا جميعا النواة الأولى لإنتشار الفكرة الاسلامية وأصبحت المساجد و المعاهد و الجامعات رافدا أساسيا للحركة الإسلامية التي واصلت معركتها ضد رموز التبعية و التغريب، و ظلت تنشط في الساحة التونسية حتى صدر قرارا بحلها و بدأ بإعتقال قادتها وشبابها في ظل الحكم الحالي، لأنها حركة مستقلة في قرارها و مازال لها وجود داخل تونس و خارجها رغم مطاردة

1- حركة الإسلامية التقدميون:

- تعود جذور هذه الحركة إلى الجماعة الإسلامية التونسية ولقد عقد مؤتمرها التأسيسي في 24 جويلية 1980 وفيه تم وضع خطة عمل الحركة التي تضمنت مواقفها الإقتصادية والعقائدية والسياسية، و قد ترأسها "زياد كريشان" و قد كان أصحابها ينشطون في إطار الجماعة الإسلامية و لكن عندما قرر راشد الغنوشي و عبد الفتاح مورو تحويل الجماعة الإسلامية إلى حركة الإتجاه الإسلامي في بداية الثمانينات عارضوا هذا القرار و كان على رأسهم "أحميدة النيفر" و" صلاح الدين الجورشي" و "زياد كريشان" وأصروا على الإستمرار في خطهم الإسلامي ضمن رؤيتهم الثقافية و الفكرية والعقلانية.[1]

- وكان هذا التيار يحمل في بدايته على ما يسمى بمذهب السلف الصالح وأقطاب السلفية القدامى و المعاصرين و إعتمد على مقولة اليسار الإسلامي، و كان هذا التيار

[1] عباس عائشة، اشكالية التنمية و الديمقراطية في دول المغرب العربي: مثال تونس، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سنة 2007-2008، ص 79.

يركز على العقل أكثر من تركيزه عن النص، و حمل الإسلاميون التقدميون على عاتقهم فكرة التجديد الإسلامي و طرح كل الشوائب التي علقت به الفقهية والعقائدية و الأصولية وغيرها، و ذهبت هذه الجماعة إلى حد القول بجواز تعطيل الثوابت عندما تكون هناك ضرورة إلى ذلك

2- حزب التحريري التونسي:

- هو فرع لحزب التحرير الذي تأسس سنة 1953 في القدس على يد "تقي الدين النبهاني" أما في تونس فرئيس مكتبه السياسي هو "عبد المجيد الحبيبي" تربط أفكار الحزب التحرير في تونس بكافة فروع الحزب في العالم حيث يدعو إلى إستئناف الحياة الإسلامية في بإقامة دولة الخلافة و يتبع الفرع التونسي إلى قيادة الحزب المركزية ثم إعطاء التأشير للحزب في تونس في 17 يوليو 2012 بعد ثورة تونسية ومن أهم الشخصيات في فرع تونس هو رضا بلحاج المتحدث الرسمي بإسم الحزب فلقد إرتبط ظهورهذا الحزب نتيجة نشاط الكثير من من المؤمنين بفكرة حزب التحرير المشرقي وقد عقد الإجتماع التأسيسي للحزب في يناير 1983 فلقد كان هذا الحزب يخطط للإستيلاء على السلطة ومن ثم إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية وذلك من خلال وسائل وطرق تبناها الحزب في دستوره العام.[1]

- فلقد تم إعتقال ملاحقة معظم قيادي حزب التحريرو من بينهم عدد من العسكريين في النصف الثاني من سنة 1983 بتهمة تشكيل جمعية سياسية والإنتساب إليها وحضور إجتماعها وتحريض عسكريين على الإنتساب إلى هذه الجمعية و أصدرت المحكمة العسكرية أحكاما بالسجن على عدد من قادة الحزب من بينهم "محمد جربي" زعيم حزب التحرير في تونس وفي مارس 1990 تم تقديم مجموعة جديدة من أعضاء الحزب إلى

[1] محمد أبو رمان، الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي، المرجع السابق، ص 283.

المحاكمة بتهمة توزيع منشورات في المساجد وتولت قيادة الحزب مجموعة مدنية عسكرية بالتوافق فيما بينها ورموزها الطاهر العيادي ومحمد فاضل شطارة ومحمد حربي وكان حزب التحرير الإسلامي يصدر نشرة خاصة و سرية بعنوان الخلافة وقد ربطت السلطات التونسية عدة مرات بين نشاطات الحزب و محاولات إنقلابية فاشلة لإسقاط السلطة في تونس وأهمها ما حدث سنة 1983 وسنة 1986.[1]

03- التيار السلفي الجهادي في تونس:

- يعود ظهور تيار السلفية الجهادية بتونس إلى فترة التسعينات من القرن العشرين في فترة غياب الوجود القانوني لحركة النهضة فقد بدأ حجم هذا التيار يتعاظم بعد إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وخاصة منذ سنة 2003 حيث سافر العديد من التونسيين إلى العراق لمحاربة الأمريكان، ففي هذا الشأن يرفض تيار السلفية الجهادية التحزب السياسي وكذلك الديمقراطية إذ يعتبرونها كفرا لأنها تؤدي إلى إنتخاب برلمان يشرع القوانين و هو ما يسمى من مبدأ حاكمه الله في التشريع حسب إعتقادهم ويلتف السلفيون الجهاديون في تونس حول شخصية دينية في الأوساط العلمية ويسمى الخطيب الإدريسي الذي أنهى سنة 2009 عقوبة حبس تهمة عدم الإبلاغ عن جريمة إرهابية ينتمي إلى مدينة سيدي بن عون التابعة لولاية سيدي بوزيد.

- ألقت السلطات القبض عليه سنة 2006 بعد إشتباكات مسلحة في الضاحية الجنوبية لتونس العاصمة بين مسلحين وقوات الأمن وكانت التهمة التي وجهت إليه من الإفتاء بالقيام بعمليات جهادية، وعدم الإرشاد عن وقوع جريمة وتميز أنصار هذا التيار التكوين بالتشبث الحرفي بالنص الديني، وينشطون على المواقع الإجتماعية ولا ينظمون أنفسهم

[1] يحي أبو زكرياء، الجركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، نشر إلكترونيا، 2003، ص 79-80-81

وداخل تيار معروف له زعاماته وناطقون بإ سمه ، لكن تجمعهم وحواراتهم تقتصر على شبكات التواصل الإجتماعي.

- في هذا الإطار سأتعرض لجدول يبين الفئات المنخرطين في التيار السلفي الجهادي بتونس.

جدول رقم (01) يوضح: الفئات العمرية للمنخرطين في التيار السلف في تونس

الفئات العمرية	النسبة المئوية
من 19 إلى 24 سنة	%30
من 25 إلى 30 سنة	%48
من 31 إلى 37 سنة	%11
باقي الفئات العمرية	%11

المصدر: كتاب أغلبية علاني، التيار السلفي في تونس المكونات بالفئات العمرية، ص 367.

- تجدر الإشارة إلى أن السلطة في تونس على ثلاثة أنواع ألا وهي:

1- السلفية العلمية: وهي في صف السلطة، حيث يرى الباحث في الجماعات الإسلامية عبد الستار العايدي أن السلفية العلمية هي فصيل دعوي و يركز دعاتها على الجوانب الفقهية والعقائدية وهم في ذلك متقيدون بالمراجع السلفية العلمية في الخارج.

- ويضيف العايدي معلقا عن موقفهم من السلطة قائلا السلفيون العلميون يحرمون الخروج في الحاكم ولو كان ظالما و يغلب عليهم اليوم الموقف المؤيد لحركة النهضة

الحاكمة، حتى إن أحد رموز هذا التيار الشيخ البشير بن الحسن، قد كفر كل معارض لها في أحد خطبه المنبرية.[1]

02/ السلفية الحركية: وتقول الدراسة أن العام 2012 شهد بروز مجموعة من أحزاب السلفية الحركية الأول هو حزب جبهة الإصلاح التونسي وهو أو لهم ذي مرجعية سلفية يحصل على ترخيص للعمل السياسي في تونس ويعرف الحزب نفسه بأنه "حزب سياسي أساسه الإسلام ومرجعه في الإصلاح القرآن والسنة بفهم سلف الأمة ويترأسه محمد خوجة والثاني هو حزب الرحمة السلفي ويتزعمه سعيد الجيري وحصل الحزب على ترخيص قانوني في شهر أوت الماضي.

03/ السلفية الجهادية:

- في هذا الباب تقول الدراسة أنه بعد الثورة أعاد التيار الجهادي التشكل في التنظيم أنصار الشريعة بقيادة أبو عياض التونسية الذي أعلن أن تونس أرض دعوى لإجهاد غير أن الحكومة دائما ما كانت تتهمه بالوقوف خلف أعمال العنف المسلح وخاصة إقتحام السفارة الأمريكية في سبتمبر 2012 وكذلك الأسلحة التى يتم ضبطها من حيث الآخر.[2]

- وتعليقا على علاقة حركة النهضة الحاكمة بالطيف السفلي يرى الباحث العايدي أن حركة النهضة تحاول إستمالة السلفيين من أجل تقوية موقفها في مراجعة خصومها العلمانيين غير أنها متأرجحة المواقف منهم وخاصة الجهاديين بسبب ضغوط القوى الدولية التى تدعمها وعلى رأسها الإدارة الأمريكية .

[1] المرجع نفسه، ص 367.
[2] احمد النظيف، الخارطة السلفية في تونس بعد الثورة متوفر على الرابط: http:// www.alarbi ya.net/ar/north.africaj على الساعة 22:52

04/ الحركة الإسلامية في ليبيا:

- قبل أن أتناول الحركة الإسلامية في ليبيا سأتعرض بإيجاز للوضع السياسي في البلاد وبالتحديد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الإعلان من الإستقلال فقد نالت ليبيا إستقلالها في 24 ديسمبر 1951 بعد كفاح عسكري وسياسي دام نحو أربعين عاما (1911-1951) وجاء الإستقلال ثمرة التضحيات التي قدرت بأكثر من نصف مليون ليبي وعندما ما خسرت إيطاليا الحرب العالمية الثانية، وا إنسحبت قواتها ليبيا عام 1943 أصبحت البلاد تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية بإستثناء المناطق الجنوبية (فزان) التي أصبحت تحت سيطرة القوات العسكرية الفرنسية وقد أنشأ الإنجليز إدارة عسكرية مؤقتة أي المنطقة الشمالية في كل من برقة وطرابلس وكل واحد منها منفصلة عن الآخرين إنفصالا تاما بينما خضعت المنطقة الجنوبية لحكم الفرنسيين الذين أنشأؤو بدورهم إدارة عسكرية فيها باعتبار أن الفرنسيين هم الذين قاموا بالعمليات العسكرية التي أخرجت الطليان وحلفائهم من هذه المنطقة.

- إن المجتمع الليبي كما هو شأن كثير من الدول العربية الإسلامية تنوعت فيه نشاطات العمل الإسلامي ما بين الدعوي والجهادي والعلمي، فظهر الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية المقاتلة إضافة إلى جماعة التبليغ والتيار السلفي إلا أن القمع الشديد لنظام العقيد القذافي يكاد يكون قد ترك البلاد صحراء جرداء من التيارات الإسلامية إلا من بعض الواحات والحالات المعزولة عن التواصل مع المجتمع واللجوء إلى العمل السري ذلك الأسلوب الذي قادها جميعا إلى صراعات ومواجهات مع السلطة الحاكمة كان من نتيجة الإعتقال والتعذيب وحتى التشريد والقتل وفي مراحل مختلفة طيلة حكم العقيد القذافي بقيام الثورة اليبية، وسقوط نظامه في أواخر عام 2015.[1]

[1] محمود الناكوع، الحركات الاسلامية الحديثة في ليبيا، منطلقاتها قياداتها تجاربها مآلاتها (لندن: دار الحكمة)، ص 2010، ص 07

01/ ظهور الإخوان المسلمين في ليبيا:

- ينقسم تاريخ حركة الإخوان المسلمين في ليبيا إلى ثلاث مراحل كانت إنطلاقته المرحلة الأولى منها في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين والتي يمكن وصفها بأنها مرحلة التعريف بالمنطلقات و الأفكار العامة للجماعة والدعوة لنشرها والعمل من أجل إستقطاب الأنصار في أوساطا لشباب ومن أهم أسباب وصول فكر الإخوان المسلمين إلى ليبيا وخاصة إلى مدينة بنغازي قدوم ثلاثة من الشبان المصريين من جماعة الإخوان على مصر إلى ليبيا وهم عز الدين إبراهيم ومحمود الشربيني وجلال سعدة الذين هربوا بسبب الإتهامات التي وجهت إلى عدد من الإخوان في حادثة إغتيال النقراشي رئيس الحكومة المصرية عام 1949.

وا ٍحتضنت مدينة بنغاز ي هؤلاء الشبان بعد إصرار الأمير إدريس على رفض تسليمهم للسلطات المصرية و إستطاع أحدهم وهو الأستاذ عز الدين إبراهيم من خلال التدريس في المدارس الليلية ومن خلال العلاقات التي أقامها مع الناس أن يعطي الصورة الجيدة عن الإخوان ودعوتهم ونتيجة ذلك إنتمى عدد من الشبان الليبيين إلى الجماعة وا ٍلى جانب هؤلاء الشبان الثلاثة الفارين كان لبعض المدرسين المصريين لإخوان المسلمين تأثيرهم في تلك المرحلة في ليبيا.[1]

- فلقد أدى التقارب الجغرافي بين مصر وليبيا إلى سرعة تعرف المجتمع الليبي على فكر جماعة الإخوان المسلمين خاصة مع فرار الكثير منهم خارج مصر نتيجة الأوضاع السياسية في مصر بعد الثورة وا ٍصطدامهم مع نظام عبد الناصر وعندما وقع الانقلاب العسكري في الأول من سبتمبر 1969 الذي أنهى النظام الملكي ، لم يكن هناك وجود فعلي للتجربة التنظيمية الإخوانية ولم يتم حلّها بصورة حاسمة من قبل اللجنة القيادية

[1] محمود الناكوع، المرجع السابق، ص 08

للإنقلاب و عبر ملفات الأمن الموجودة لدى النظام الملكي والتي تضمنت قائمة بأسماء العناصر الإخوانية النشطة والمعروفة بحضورها الثقافي أو الصحافي أو الجماعي جرى إعتقال نحو ثلاثين شخصا من طرابلس في أفريل سنة 1973 أثناء الإعلان كما سمي رسميا بالثورة الثقافية والإدارية كان في مقدمتهم اللجنة القيادية كما يسميها البعض الأسرة القيادية.

- فعندما تأسست الجبهة الوطنية للإنقاذ ليبيا عام 1981 بمبادرة مجموعة من الشخصيات الإسلامية إنضم عدد من أعضاء الجماعة الإسلامية إليها وكونوا مع عناصر أخرى تيارا مهما داخلها وكان أحمد أحواس أكثر قيادات الجبهة حماسة وا ٍهتماما بذلك التيار وظلت الجماعة قائمة بتواصل نشاطها، فقد عاد عدد كبير من أعضاء والإخوان مطلع الثمانينيات إلى ليبيا بعد أن أكملوا دراستهم العليا، ليستأنفوا سريا تنظيم الإخوان ومن بين الشخصيات التي شاركت في إحياء النشاط الإخواني في تلك المرحلة عاد البناني عبد المنعم المجراب، الأمين بلحاج ،عبد المجيد بروين ، ومن العناصر السابقة إنضم على من إدريس ماضي ومصطفى الجهاني وهذان إنضما فيما بعد إلى حركة التجمع الإسلامي.[1]

- تعتبر هذه المرحلة الأولى من نوعها التي تجمع قيادة وأعضاء كل حركة الإخوان في جميع أنحاء ليبيا ولقد تم ذلك عام 1987 وفي عام 1991 طورت المجموعة القيادية أسلوبها في إختيار القيادات وأجرت إنتخابات لإختيار مجلس الشورى ينتخب أحد أعضائه مراقبا عاما، لقد كانت القبضة الأمنية الحكومية في تلك الظروف بالغة الشدة إذ لم يكن هناك مجال لأي نشاط سياسي أو دعوي ملموس وكل الذي كان متاحا هو توجيه بعض الشباب تربويا من خلال علاقات العمل أو في إطار العلاقات العائلية أو في

[1] محمود الناكوع، المرجع السابق، ص 09

بعض المناسبات الإجتماعية والدينية كما عمل الإخوان على جمع بعض الأموال لمساعدة الفقراء.[1]

- في عام 1995 شنت السلطات الأمنية حملة إعتقالات واسعة، شملت تنظيمات عدة وا ٍستطاعت أعداد كبيرة من الشباب المنتمي إلى تنظيمات إسلامية ومنهم بعض الإخوان الهروب من البلاد بشتى الطرق ليتجه أغلبهم إلى أوروبا الغربية بينما إستأنفت مجموعات أخرى أغلبهم من الطلاب العائدين النشاط من جديد من هؤلاء عبد الله عز الدين المراقب العام، سالم أبو حنك نائب المراقب العام و ومجموعة من أصحاب الشهادات العلمية العليا ، ففي عام 1998 إكتشفت السلطات الأمنية التنظيم الإخواني فنفذت حملة إعتقالات واسعة شملت نحو مئة عضو حيث حكم على المراقب العام ونائبه بالإعدام وحكم على أعضاء مجلس الشورى بالمؤبد وعلى أعداد أخرى بالسجن لسنوات عدة ومن أبرز العناصر التي كانت ضمن المعتقلين الدكتور عبد الله شامية أستاذ الإقتصاد المعروف في جامعة قاريونس

- هكذا نلاحظ وأنه من خلال مسيرة المسلمين في ليبيا لأكثر نصف قرن، لم يكن العمل العسكري وا ٍستخدام العنف يمثل لديهم وسيلة للتغيير وبالتالي فقد ظلت وسائلهم فكرية ثقافية تربوية.[2]

2- حزب التحرير الإسلامي الليبي:

- تأسس حزب التحرير الإسلامي بمبادرة من الشيخ تقي الدين النبهاني عام 1953 وهو شخصية فلسطينية إسلامية درس في الأزهر وكان على صلة بالشيخ حسن البنا منطلقا من ضرورة العمل من إعادة الخلافة الإسلامية وقد ألف النبهاني مجموعة من الكتب في السياسة والإقتصاد و الإجتماع والنظم والدساتير ولاسيما الدستور الإسلامي و من أهم

[1] سامح عيد، الحركات الإسلامية في العالم (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية)، 2011، ص 13
[2] المرجع نفسه، ص 17/16

تلك الكتب "نظام الإسلام " الذي يدرس في الحلقات الأسبوعية التي يعقدها الحزب ،فالحزب تنظيم سياسي إسلامي يدعو إلى إستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة من جديد و هو يسعى إلى بلوغ هذه الغاية عبر ثلاثة مراحل أو عناصر، إستقطاب العناصر ، التفاعل مع المجتمع عن طريق نشر أفكار و آراء الحزب من خلال الدروس و المحاضرات و النشرات السياسية و إرسال الوفود ،و أخيرا طلب النصرة ممن لديهم القدرة و التأثير لإقامة دولة الإسلام . [1]

- فقد إعتقلت السلطات الليبية معظم قيادات الحزب وأعضائه الذي بلغ عددهم نحو أربعين شخصا أكثرهم من الشبان الذين تراوحت أعمارهم ما بين السادسة عشر والخامسة العشرين والذين سرعان ما أخرج عن أكثرهم وهم من صغار السن في جوان عام 1974 مع الإبقاء على قرابة عشرة من العناصر القيادية.

- في أفريل 1981 إعتقل ثلاثون من ناشطي الحزب في طرابلس وبنغازي وأجدابيا وفي أفريل 1982 جرت محاكمتهم أمام المحكمة الثورية التي حكمت بالإعدام حضوريا على كل من عبد الله المسلاتي وحسن كردي الذي كان يعاني من مرض السل ، وعبد الله حمودة وصالح النوال ومحمد أحفاف ونصر خالد عيسى وناصر سريس و عوض الله وبديع حسن بدر الأربعة الأخيرون من فلسطين وكانوا يعملون بالتدريس في أجدابيا وقد نفذ حكم الإعدام فيهم جميعا في أفريل 1983 وحكم غيابا بالإعدام على كل من محمد سعدا مغرب و أحمد أحفاف، بعدما تمكنا من مغادرة البلاد حيث غادرها الأول في عام 1981 أما الثاني فقد غادرها قبله في عام 1978 أما الثاني فقد غادرها قبلة في عام 1978.

[1] هيثم أحمد مزاحم، مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا، متوفر على الرابط التالي:
htpp://www.dohainstitve.org يوم 2018/04/24، الساعة 23:00

03- جماعة الدعوة والتبليغ:

- تعد جماعة التبليغ رقما مهما بين الجماعات الإسلامية في ليبيا وقد كان نشاط هذه الجماعة منذ ستينات القرن الماضي ومعلوم أن جماعة الدعوة التبليغ تم إنشاؤها على يد الشيخ محمد إلياس الكائد هلوي(1303-1364) وقد أسسها في الهند سنة1867 ومن مبادئها الدعوة إلى التوحيد والعلم والدعوة والعمل....

- نشطت جماعة التبليغ في ليبيا في ستينات وسبعينات القرن الماضي إلا أنها خفتت في ضمن الثمانيات حيث حوربت من النظام السابق كغيرها من الجماعات الإسلامية رغم أن الجماعة لا تهتم بالعمل السياسي وجل إهتمامها منصب على الجهد الدعوي وتربية النفس والخروج في سبيل الله للدعوة و الإعتكاف في المساجد.[1]

- وقد نشطت جماعة التبليغ بعد ثورة 17 فبراير وكان لها نشاط ملحوظ وجدير بالذكر أن تقول بأن قادة وأمراء جماعة التبليغ ينأون بأنفسهم عن الخصومات ولايرون الإنشغال بالردود عن منتقصيهم كانت لزيارات الشيخ الجهاني لليبيا في بدايات ثورة 17 فبراير وقام بجولات في العديد من المدن الليبية أثر كبير في قلوب الناس حيث كان يدعوا إلى تربية النفس والإخلاص لله تعالى والخروج في سبيل الله وقد إلتقى بالشيخ محمد الشريف والشيخ عمر شعيب رحمها الله وهما من المنخرطين في جماعات التبليغ الأولى منذ تسعينات القرن الماضي ويعد من أشهر أفراد الجماعة في ليبيا الشيخ محمد بوسدرة الذي إعتلقه القذافي لأكثر من عشرين سنة ومن الأعضاء البارزين والشيوخ القدامى المشهورين في الجماعة أيضا مبروك غيث المدهوني الذي عرف بميوله لأفكار جماعة التبليغ منذ أن كان معيدا في كلية العلوم جامعة طرابلس سنة 1976 وقد سافر الشيخ مبروك إلى

[1] هيثم أحمد مزاحم، المرجع السابق

الولايات المتحدة في مطلع الثمانينات إزداد نشاطه هناك ومن الناشطين في هذه المرحلة كذلك بشير الخروبي وحسن الليدي .

- فلقد حاول بعض أفراد الجماعة إقامة مركز دعوي لهم في ليبيا لكن تهجم بعض السلفيين عليهم وا ٍنكارهم الشديد على ما يقومون به من أعمال جعلهم يكتفون بالدعوة بشكل فردي دون الظهور في المساجد وا ٍقامة الملتقيات العلنية كما كانوا يتأملون بعد أحداث 17 فبراير

- إن أهم الأصول التي تقوم عليها جماعة الدعوة والتبليغ: مايلي:

- تحقيق الكلمة الطيبة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وهو معنى التوحيد.

- الصلاة ذات الخشوع والخضوع لله تعالى

- الخروج في سبيل الله لدعوة

- إكرام المسلمين وتحسين النية.

- عدم التدخل في السياسة والتركيز على الجانب الروحي والأخلاقي[1]

04/ المجموعة السلفية:

- السلفية بشكل عام لفظة تعني التدين على طريقة السلف الصالح وهو صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم واقتدى بهم، وعلى هذا الأساس فإن جميع الحركات الإسلامية تعتبر نفسها سلفية بمعنى من معاني الإقتداء الكثير ومنهم ما يمكن تسميته بالسلفية النصية الحرفية وهي مدرسة يكثر روادها والمنظرون لها في المملكة العربية السعودية وفي مناطق أخرى من العالم الإسلامي هذه المدرسة لا تهتم بالإجتهاد والفكر

[1] سالم رحيل، **الجماعات و الحرمات الإسلامية المعاصرة و تأثيرها في العلم الإسلامي**، " ليبيا وتحديات المصالحة نموذجا ورقة بحثية مقدمة لـ المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الإسلامية ودورها في تطوير واقع المة وخدمة الإنسانية، جامعة بارتن اسطنبول تركيا، 26-27-10-2016، ص 14-15

المقاصدي الشرعي الذي يذهب إلى ما وراء الألفاظ و يبحث في معانيها في إطار المكان والزمان والحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية تعني المدرسة النصية الحرفية كثيرا بالمظاهر الخارجية مثل إعفاء اللحي وتقصير السراويل وغيرها من الملابس إلى ما فوق الكعبين ولا تجيز بعض آرائها للسيدات قادة السيارات.

- ومنهم مجموعة فكرها يرتكز على الولاء للسلطة ولولي الأمر فيها هذا الفكر قد وصل إلى ليبيا في كثير من مفاهيمه من المدرسة السلفية السعودية، والتي تعرف في بعض فروعها بالمدخلية نسبة إلى شخص سعودي إسمه ربيع المدخلي، وتعرف عدد من الليبيين على أفكار ذلك التيار خلال تأدية مناسك الحج والعمرة كما تأثر بعض الشباب بآراء مقبل الوادعي، وهو من اليمن وله آراء ومواقف متشددة و معادية لأفكار مدرسة الوسط والإعتدال التي تعتبر الشيخ يوسف القرضاوي من أبرز رموزها والمنظرين لها في هذا العمر،و يبدوا أن السلطات الليبية التي كانت تعاني من حركات الإسلام السياسي البعض مسلح والآخر مقاتل فضلت أن تغض النظرعن التيار السلفي الذي لا عداوة له مع السلطة بل يؤمن بطاعة ولي الأمر على علاته ولكن هذا التيار كان يقلق بمفاهيمه وسلوكه الكثير من المواطنين ومنهم رواد المساجد الذي يزعجهم فرض سلوك معين أثناء الوقوف للصلاة من أولئك الشباب الذين يعملون على إلصاق أرجلهم بأرجل المصلين وكان الصلاة لا تجوز إلا بتلك الكيفية كذلك يدخلون في جدل مع عامة الناس في كثير من العادات والتقاليد بالكل و الشرب و اللباس.[1]

- والجدير بالملاحظة أن الفكر السلفي ظل عموم المجتمع الليبي كما عبر عنه الأئمة الكبار من أمثال الإمام مالك بن أنس صاحب المذهب السائد في ليبيا فهو الأصل في عبادات ومعاملات المجتمع الليبي وهو الأصل في الفتاوى التي تتعلق بشؤون الأفراد والأسر.

[1] سالم رحيل، **الجماعات و الحرمات الإسلامية المعاصرة و تأثيرها في العلم الإسلامي**، المرجع السابق، ص 16

05/ الحركات الإسلامية الموريتانية:

وقد بدأت ملامح هذه الحركة تتشكل في نهاية السبيعنات وتأثرت بفكر مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران الإمام الخصيني وأول بيان أصدرته هذه الجماعة كان في سنة 1985 وعلى الرغم أن عناصر هذه الحركة الإسلامية فد تأثروا في بدايات نشاتهم بحركة الإخوان المسلمين المصرية والجماعة الإسلامية الباكستانية ودرسوا كتب سيد قطب وأبي الأعلى المودي مؤسس الحركة الإسلامية بباكستان إلا أنهم وبعد الثورة الإسلامية في إيران باتوا يطالعون كتب محمد باقر الصدر وعلي شريفي والخميني وقائد هذا التيار هو محمد ولد عبد الله استاذ التاريخ في جامعة نواطتوط وقد انقسمت الحركة الإسلامية الموريتانية حول الموقف من الحكحة والتعامل معه وفي سنة 1983.

حول ولد أن يقضضي حكمه الديكاتوري القصصي أن يطبق الشريعة الإسلامية فعل جعفر في السودان وتحديدا في آخر عهده وكان إعلان هيدالة كفيل بإخراج الناس إلى الشارع داعمة وبعض المجموعات الإسلامية رفعت شعار هيدالة بطل السلام والإسلام علما أن السجون الموريتانية كانت تهج بالإسلاميين المعارفين والوطنين من مختلف التيارات السياسية والإرهاب الناس و تخويفهم أسست الحكومة في عهد "هيدالة" لجان التهذيب الوطنية وكانت هذه اللجان أشبه بأفواج قطاع الطرق.[1]

إن الحركة الإسلامية في موريتانيا وجدت في جو لم يساعدها على التبلور الصحيح وعلى التحديد كحركة مؤثرةنتيجة لقتل المشروع الذي يؤت اكله في موريتانيا و العامل الثاني حب هذا المثقف الإسلامي والذي حال دون تبلور حركة إسلامية قوية فهو القبيلة المعادية للحركة الإسلامية فالقبيلة فركها الخاص وغنتمائها المحدد ولاتعرف معظم القبائل الموريتانية إلا بالتصرف الذي يدعو إلى الزهذ في الذنيا وافنصراف عن ملذاتها وشهواتها

[1] سالم رحيل، **الجماعات و الحرمات الإسلامية المعاصرة و تأثيرها في العلم الإسلامي**، المرجع السابق، ص 17.

والسلطة هي أبرز مصادق لهذه لذات لا تعني القبائل كثيرا مسألة الإسلام السياسي ورغم ذلك فإن بعض القبائل في شرق موريتانيا احتضت الإسلام السلفي، وقبائل أيد وعلي احتضنت الإسلام الصوفي.[1]

ومع أن الحركة الإسلامية موزعة على مجموعات عديدة إلا أنه لا أحد يشك في انها موجودة وقد تتحول إلى طرف رئيسي معادلة السياسة الموريتانية، ولقد كان نظام الئريس السابق معاوية ولد سيدي احمد ولد الطابع قد وجه للإسلاميين تهمة قيادة تنظيمات إرهابية وتعويض سمعة موريتانيا للإنتقام الخرجي ورفضا لفختراق بالأحزاب، التي أسسها الإسلاميون الموريتانيون وظل ينعتهم بأنهم قادة للتطرق ونشر الفكر الجهادي في صفوف المجتمع بينما يؤكد الإسلاميون أنهم وسطيون معتدلون يتنذون كل أشكال العنف.

المطلب الثالث: خصائص الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي:

إن الحركات الإسلامية المغاربية تتسم بمجموعة من الخصائص تترك فيها مع باقي الحركات الإسلامية في العالم الإسلاني كما أنها تنفرد بخصائصه تتماشى وخصوصية منطقة المغرب العربي فاهم هذه الخصائص هي كالاتي:

1-خاصية الهدف الذي تنشده: أي إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة شؤون المجتمكع ويمكن هنا التمييزين صنفين من النشاط الدعويي يتطابقان مع صفين من الفاعلين الاجتماعين الإسلامين يتمثلان في الدعوة الهادفة إلى إحياء العقدية و حث الناس على الإلتزام باداء الشعائر والسلوكيات والأخلاق الإسلامية والدعوة الهادفة إلى إقامة دولة إسلامية تسهر على الإنضباط بمبادئ الدين ويشكل هذا الهدف السياسي فية اغلب الجماعات الإسلامية، واكثرها حضورا و فعلا و في هذا يبرر اعتبار الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية عنصرا مشتركا

[1] سالم رحيل، **الجماعات و الحرمات الإسلامية المعاصرة و تأثيرها في العلم الإسلامي**، المرجع السابق، ص 19

بين الحركات الإسلامية ومن المهم الإشارة إلى اختلاف التعبرات والشعارات التي تتم بها صياغة هدا الهدف الأساسي والاستيراتيجات التي تتبعها كل فصل لبلوغه (العمل السلمي او العنف المرحلية او التطبيق الفوري وكذلك الاختلافات في منصور كل تيار في أسلوب التعامل مع الشريعة وكيفية لكن بالرغم من كل هذه الفوارق فإن الحركات الإسلامية تتقف مع بعضها في هدف إعادة الدين إلى دقة القيادة، وتجسيد واعتبار الإسلام دين ودولة في آن واحد.[1]

2- خاصية النزعة الوصائية: فالبرغم من الفروق التي يمكن تسجيلها في سلوك مختلف الجماعات فإن تشكيلها او كعنها في الطبعة المسلحة للمجتمع، وفي موقف الدولة الوطنية من الدين واعتقادتها انها هي الممثلة للشرعية الدينية وا ٍحساس اعائها بالصلاح الذاتي وشعورهم بانهم يؤدون مهمة رسالية، كل هذا يمثل دافعا قويا للتدخل من أجل تقديم السلوكات المعرفة ومقاومة مظاهر الفساد و افنحلال ما يجعل من نزعة الوصاية وكذلك النزعة إلى استخدام العنف حاضرتين باستمرار حتى وغن ثم كتبها او تهذيبها.

3- **خاصية التعداد:** أي تعدد المرجعيات فعلى صعيد الواقع التنظيمي، وفي حدود المعطيات المتوافرة، نلاحظ اهمية ظاهرة الانقسام والنشر، ففي الجزائر تقدم اثناعشر حزبا يطلب النشاط القانوني وحصلت كلها على التأثيرة أما المنظمات العاملة في السرية فلا تتوافر بشانها معلومات كافية اما في المغرب الأقصى أحصى بعض الباحثين ثلاثا وعشرون جمعية فيما تحدث مصادر أخرى عن وجود مائة وخمسين مجموعة سرية منفصلة والأرجح ان هذا الرقم الخير يشمل جمعيات الدعوة الوعظ والإرشاد أما المرجعيات العقائدية و الفكرية فتشمل الفكر السلفي من

[1] سالم رحيل، **الجماعات و الحرمات الإسلامية المعاصرة و تأثيرها في العلم الإسلامي**، المرجع السابق، ص 20.

أبن تميمة إلى محمد عبد الوهاب والفكر السلفي الإصلاحي المدرسة الأفغاني تيفرعاتها كمدرسة ابن باديس في الجزائر و فكر علال الفاسي في المغرب.

وكذلك فكر تالجماعات الإسلامية يتفرعاته مردسة البناء تمدرسة المورودي ومدرسةقطب مثل هذا التعدد في التنظيمات والمرجعيات لا يشكل بالضرورة عامل ضعف بل بوسعه أن يتحول إلى عنصر إثراء وقوة بحسب الأوضاع القائمة.

4-**خاصية الحداثة:** فغن ايستثنائيا بعض المحاولات والفاشلة مثل حركة البحث الإسلامي بالمغرب الإسلامي في تونس، في أواخر الأربيعاينات وكذلك امتدادات الحركة السلفية الإصلاحية كجمكعية القيم في الجزائر، امكننا القول إن الحركات الإسلامية في المغرب العربي هي حركات شابة في مجملها إذ لم تبدأ الجماعات بالظهور إلا مع أواخر الستينات واوائل السبعينات

ففي تونس تشكلت النواة الأولى سنة 1970 لتتخذ سنة 1974 اسم الجماعة الإسلامية ثم تاليها اسم حركة الاتحاد الإسلامي وأخيرا حركة النهضة أما في الجزائر تكونت حول المفكر مالك بن نبي في النصف الاني من الستينات وفي سنة 1979 ظهر افتجاه السلفي الإصلاحي والاتجاه الإخواني وجماعة الطليعة والتبليغ والاتجاه الصوفي ونذكر بعض المصادر أن الدعوة خرجت من الجلسة إلى الأوساط التبعية ولكنها بقيت مقسمة وفي المغرب ظهرت في مبادئ الأمر جمعية التبعية الإسلامية سنة 1970 وأبرز فصل هو الجماعة الإسلامية التي تزعمها عبد القادر ياسين والذي اشتهر بكتاباته خاصة رسالته المفتوحة الموجهة سنة 1973 إلى ملك المغرب الإسلام او الطوفان.

المبحث الثاني: مسار الحركات الإسلامية في الجزائر

- تحولت الحركة الإسلامية في الجزائر إلى العمل المسلح مع نهاية السبعينات و بداية الثمانييات إلا أن ذلك التوجه لم يكن بشكل علني حيث الجماعات الإسلامية المسلحة تتشكل في هدوء و سرية وتنفذ هجماتها من وقت لآخر دون أن تلفت إليها أنظار السلطة الحاكمة، ومع نهاية الثمانييات دخلت الجزائر مرحلة جديدة من التغيير الإجتماعي ميزتها تلك التحولات التي عرفتها قطاعات المجتمع على إختلافها و كانت أزمة الخامس من أكتوبر 1988 سببا مباشرا لهذا التغيير الذي مس بشكل أكبر المجال السياسي في البلاد رغم أن أزمة أواخر الثمانييات كانت إقتصادية حتى أنها سميت "بأزمة الخبز" فدخلت الجزائر مرحلة التعددية الحربية بشكل فوضوي لم تكن البلاد جاهزة له.

المطلب الأول: الحركة الإسلامية في الجزائر ومسار التحول

- دخلت المواجهة بين الحركة الإسلامية من جهة و السلطة من جهة ثانية جديدة تميزت بالممارسات العنيفة الموجهة ضذ الدولة وممتلكاتها وكان ذلك مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانييات حيث خرجت خلال هذه الفترة حركة العنف الممارسة من قبل الحركة الإسلامية الجزائرية من أبواب الجامعات و تدفقت إلى الشارع و كانت أول الأعمال التي قامت بها تلك الجماعات هي تحطيم محلات بيع الخمور في مدينة الوادي جنوب شرق الجزائر ثم تلتها مظاهرات و إحتياجات بسبب إعتقال احد قادة الحركة من مدينة الأغواط و سقط خلال تلك المظاهرات و المواجهات أولى ضحايا العنف من الطرفين، رجال الأمن، و مناضلي الحركة الإسلامية في تلك المواجهات، أخذت الاحتجاجات شكل إعتصام داخل مساجد المدينة وخلالها تم إصدار بيان يدعو الشعب إلى الجهاد ضذ النظام الملحد حسب قناعتهم الراسخة.

- يمكننا القول أن مؤشرات قيام الدولة الإسلامية في الجزائر أصبحت أكثر و ضوحا إذا وقفنا جيدا في مطالب الحركة الإسلامية ذلك أن هذه المطالب هي ذاتها التي تبنتها الحركة الإسلامية في العالم و في مقدمتها حركة الإخوان المسلمين و الثورة الإسلامية في إيران، وهذا ما يؤكد الإمتداد الفكري للحركة الإسلامية الجزائرية لجهات خارجية بمعنى أن الفكر المتطرف و المتشدد الذي تغلغل في المجتمع الجزائري تم إستيراده من خارج المجتمع هذا و بالتالي فإن الإنفتاح الذي شهده العالم على كافة المستويات بقدر ما كان إيجابيا على بعض النواحي كان سلبيا على نواحي أخرى خاصة تلك المتعلقة بالجانب الأمني للبلاد مما شكل خطرا على إستقرار الجزائر سياسيا وأمنيا خاصة.[1]

-لقد ظهرت الحركة الإسلامية في الجزائر كقوة سياسة متصاعدة في ذلك المنعطف الكبير الذي ميز عقد الثمانيينات و هكذا إنتقلت الحركة من خطب الجمعة التي كانت تمثل دعوة معارضة لتعبئة المتحد الطلابي، إنتقلت إلى التدخل السياسي وعلى إمتداد هذه المرحلة كانت الخاصية الثابتة للإسلاميون هي التأليف بين إستراتيجية أخذ السلطة من تحت و إستراتيجية المجابهة العنيفة و معنى ذلك أنها تنسج من جهة من دون اللجوء إلى مصطلح السياسية و إعتمادا على العمل الإجتماعي و الثقافي حيث من خلال ذلك كانت ترمي إلى التشكيك في مدى مصداقية النظام الحاكم في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر المستقلة.

- لقد أظهرت الحركة الإسلامية في الجزائر تغييرا نوعيا في خط سيرها، وقد تزامن ذلك مع بروز تنظيمات تفضل العمل المسلح و تدعو إليه بشكل صريح ومن بينها :

- تظيم الجهاد.

[1] محمد بوسليماني وقفات مع الحركة الاسلامية في الجزائر، متوفر على الرابط التالي:
http://www.khaua.com/candles/intro/buso/imany/rotice.html

- جماعة أهل التوحيد و الدعوة و التي إعتبرت جزءا منها جماعة" التفكير و الهجرة" على الرغم من إختلافاتهما المذهبية.

- الحركة الإسلامية المسلحة، و هي تعتبر التنظيم الأول الذي بدأ بالعنف المسلح ضذ النظام القائم في ذلك الحين.[1]

- هناك نقطة هامة لابد أن نشير إليها نظرا للأهمية البالغة التي تمثلها في تاريخ العنف الإرهابي في الجزائر، إذ تذكر معظم الكتابات المهتمة بتاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر إن لم نقل كلها أن الحركة الإسلامية المسلحة هي التنظيم الرائد في أعمال العنف في البلاد حيث نظم قائدها في مرحلة أولى بعض الحملات التأديبية على المحلات التي تبيع الخمور و كذا أماكن الدعارة و كان يجمع حوله مجموعة من المؤمنين لينشأ مجموعة النهي عن المنكر و يصبح بعدها "بويعلي" زعيما ناشطا يتولى مهمة إصلاح المجتمع الجزائري الذي كان حسب إعتقاد زعماء و مؤيدي الحركة الإسلامية الجزائرية أكثر قربا للكفر منه لتعاليم العقيدة الإسلامية .

- وفي ظل تلك الظروف الداخلية و الخارجية التي عرفها عقد الثمانينات إقتنع "بويعلي" أن الصراع بينه و بين السلطة يجب أن يأخذ الطابع المسلح، هذا ماجعله يتسلح على أفضل وجه ممكن وأنشأ الحركة الإسلامية المسلحة وهي تمثل الفرع المسلح للدعوة كما أنها تعتبر الطريقة الوحيدة المتاحة لإقامة دولة إسلامية جزائرية مشابهة لتلك القائمة في ايران إن مثل هذه القناعة التي تتخذ من العنف أسلوبا لتحقيق الأهداف إنما أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على البنية المجتمعية الجزائرية و هي التي ستحدث تغييرات كثيرة ستكون عواقبها خطيرة على البلاد.[2]

[1] لياس بوكراع، الجزائر، **الرعب المقدس**، تر: خليل أحمد خليل، ط1، بيروت: دار الفاربي، 2003، ص 213.
[2] المرجع نسفه، ص 233

- في ختام هذا العنصر الذي خصصناه ووردنا فيه إنتقال الحركة الاسلامية في الجزائر للعمل المسلح ضد النظام السياسي وتقويها بحيث صارت أكثر حزنا في الساحة السياسية الجزائرية من أي وقت مظى .يمكن إيجاز أهم النقاط التي تضم الأحداث الدولية والإقليمية والوطنية التي كان لها الدور الفاعل في تحريك الأحداث في الجزائر وهي كالتالي .

01/ على الصعيد الدولي:

_الثورة الإيرانية في فيفري 1979

_دخول الإتحاد السوفياتي إلى أفغانستان في ديسمبر 1979

_النزاع العراقي الإيراني سبتمبر 1981

_أزمة البلدان الإشتراكية وتراجع المد اليساري

02/ على الصعيد الإقليمي:

- إتفاقية كامب ديفيد في مارس 1979.

- الهجوم على الجامع الكبير في مكة في 20 نوفمبر 1981.

- إغتيال الرئيس السادات في 06 أكتوبر 1981.

- دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت في جوان 1982.

- مجزرة حماة التي جرت في عهد الرئيس السوري "حافظ الأسد" في عام 1982.[1]

[1] لياس بوكراع، المرجع السابق، ص 234

03/ على الصعيد الوطني

- إعادة نظر الرئيس" شادلي بن جديد" في التوجه الإشتراكي و تطبيقه لسياسة إنفتاح جامع.

-كما عاد إلى فتح المجال للتعددية السياسية، وا ٍنشاء جمعيات مستقلة عن جبهة التحرير الوطني في إطار سياسة الإصلاح فدخل في صراع مع المحافظين الذين فقدوا نفوذهم في الحزب و تحول معظم مناضليه إلى أحزاب أخرى و بقيت فيه إلا القلة المخلصة و المؤمنة بإديولوجية الحزب، و بعض العناصر التي مازالت لا تفرق بين جبهة التحرير التاريخية التي حررت الجزائر و حزب جبهة التحرير الوطني الذي لا علاقة له مع الأولى.

- هبوط أسعار النفظ الذي قلص من قدرات الدولة المالية حيث فرض ذلك على الدولة الجزائرية ضرورة التخلي عن سياستها الإجتماعية وا ٍعادة توزيع الدخل الوطني.[1]

المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988 و ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر.

- تسبت الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن لقمة العيش في إختلال البيئة الإجتماعية في الجزائر و تزامن مع هذا الإختلال مظاهر مرضية مثل الإقصاء و التهميش وا ٍ مؤسسات المجتمع من قبل أقلية مسيطرة قامت بإخضاعها لمصالحها الخاصة مما ولد لدى الغالبية العظمى من الشعب الجزائر ي شعورا بالإحباط و الظلم و عدم المساواة و التفاوت الإجتماعي بل أزمة هوية بين دعاة الأصالة و الحفاظ على الثوابت، فلقد كانت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 لحظة فاصلة في تذهور الأوضاع في الجزائر حيث لم تعرف البلاد من قبل مشهدا مثل تلك الأحداث التي كانت في ذلك اليوم فلقد زادت

[1] سيف الإسلام شوية، **الخلفيات السويسر اقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر** متوفر على الرابط: www.aranth ropos.com

سياسية الإنفتاح التي باشرها النظام من التباينات الإجتماعية نتيجة لإغتناء قلة من الأشخاص بينما دخل غالبية الجزائريين دائرة الفقر إن تلك الأحداث قد حركتها عوامل إقتصادية هذه العوامل يمكن ايجازها فيمايلي:

- الهبوط الشديد لأسعار المحروقات، حيث هبط سعر برميل النفظ من 43 دولار سنة 1985 إلى 7 دولارات في العام نفسه.

- عبئ الدين الخارجي: إرتفاع الدين الخارجي للجزائر 26 مليار دولار عام 1988.

- الجفاف عامي 1988 و 1989 طرأ جفاف قاس جعل النقص الكبير في المياه أمرا لا يمكن تحمله الأمر الذي أدى إلى إرتفاع كبير في أسعار المنتوجات الزراعية.

- مثلت سياسة الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر تخلي الدولة من دورها في تخطيط الإقتصاد الذي كان معمولا به بعد الإستقلال العامل الرئيسي الذي أدى إلى إزدياد الفقر و إتساع رقعة الفقراء وا ذا كانت الجزائر قد إستندت مداخيلها المالية على الريع النفطي فإن إنهيار أسعار النفظ و تذبذبها إنعكس سلبا على مواردها المالية تزامن ذلك مع تزايد في الإنفاق العام و إرتفاع المديونية و التضخم و غياب الإستثمارات الضرورية لتجهيز المعدات لإستمرار الإنتاج و إنخفاض الإحتياط النقدي ونقص حاد في الإنتاج الزراعي وتفشي العوز و الفقر لاسيما أن مستوى الأجور لا يتساوي مع مستوى الأسعار.[1]

- دخلت البلاد في أزمة مالية حادة قادتها إلى ما أصطلح على تسميته "بإنتفاضة الخبز" حيث سرت شائعة أخذت مع مرور الأيام في التعاظم وهي أن إضرابا سيكون يوم الأربعاء الذي صادف تاريخ 05 أكتوبر 1988 هذا اليوم أصبح نقطة تحول في تاريخ الجزائر المستقلة، لقد تحولت التظاهرات التي شهدتها ذلك اليوم إلى إضطرابات

[1] سيف الإسلام شوية، **الخلفيات السويسر اقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر، المرجع السابق.**

و إنتفاضات فلقد كان المحركون لها في معظمهم شباب ، حيث هاجموا المكاتب الرسمية و المباني العامة مراكز جبهة التحرير الوطني البلديات ،صالات العرض، معالم وزارات و غيرها من دون أن تتدخل قوى الأمن، فلقد إمتدت الإضطرابات إلى كامل التراب الوطني، إلا أن صمت أجهزة الدولة لم يدم طويلا حيث جاء رد فعلها في اليوم الموالي أي في السادس من أكتوبر كان ذلك في شكل مواجهة عسكرية على عكس ماهو مألوف، أعلنت الأحكام العرفية في الجزائر وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في اليوم نفسه و إستدعت الجيش لإستعادة الأمن حيث تركت هيئات الأمن الوطنية الساحة لمدرعات العسكريين الثقيلة و أسلحتهم وقد أدت المجابهات بين المتظاهرين و أجهزة الدولة إلى مقتل 500 شخصا حسب حصيلة رسمية يعتبرها المراقبون دون الواقع بكثير بالإضافة إلى آلاف الموقوفين تم إمتدت أعمال الشغب إلى مدن للداخل.[1]

- يرى العديد من المهتمين بالأزمة الجزائرية أن أحداث 05 أكتوبر 1988 كانت فرصة لظهور الإسلاميين في الجزائر إذ شكلوا مسيرة سليمة لأول مرة في تاريخ البلاد و كان ذلك في اليوم الثالث من الأحداث وقد رفع خلالها الإسلاميون وقيادتهم شعارات ونادوا بهتافات تحث على عودة السلم المدني و كانت قد إنطلقت بقيادة الرجل الثاني في حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ التي ستظهر كحزب سياسي في تاريخ لاحق و كانت تلك هي المرة الأولى التي سمعت فيها الجماهير الجزائرية بإسمه.

- سبق مسيرة الإسلاميين السابقة الذكر تحرك آخر تمثل في إنشائهم لخلية أزمة حيث في السادس من أكتوبر أي اليوم الثاني للأحداث صدر تصريح عنهم إقترحوا فيه مخرجا للأزمة تتشكل من عدة نقاط :

- إقامة الشورى في السلطة.

[1] لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 243-245

- العدالة في توزيع الثروات.

- مساواة الجميع أمام القانون

- صفاء الآداب وسلامة الدين.

- حرية التعبير

المطلب الثالث: الإسلاميون وتوقف المسار الإنتخابي في الجزائر

- يمثل ضيق قنوات الحوار و غياب قنوات وسيطة أو عدم فاعليتها وعدم الإعتراف بمبدأ المعارضة السياسية و غلق كل قنوات التعبير الشرعي حافزا لتحريك العنف السياسي لدى فئات عريضة من المجتمع ويضاف إلى ذلك إستئثار الحكام بالسلطة و إلى نشاط الحركات السياسية الإسلامية و صحوة الجماعات الإثنية و الطائفية و أضحى الواقع يقدم للعنف السياسي البيئة المناسبة لإندلاعه، و لم يكن فشل الإضراب العصبي في ماي و جوان 1991 السبب في تشكل الفروع المسلحة للجهة الإسلامية للإنقاذ ذلك لأن هذه الفكرة هي قديمة تزامن ظهورها مع ظهور الجبهة على الساحة السياسية في الجزائر فلقد أخد العنف مع غاية سنة 1991 تاريخ توقيف المسار الإنتخابي أبعادا وصلت إلى حد الدعوة إلى سكوت و رفض كل حق في الإختلاف و المقصود بالمسار الإنتخابي هو تلك الإنتخابات التشريعية التي كان أعلن عنها رئيس الدولة آنذلك يوم 1991/10/15 والتي حدد لها موعدا أي السادس و العشرين من ديسمب[1]ر من نفس السنة ليعلن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ قراره المشاركة في تلك الإنتخابات و كان رسميا في الرابع عشر من ديسمبر حينها كانت الحملة الإنتخابية قد بدأت منذ يومين و قد شكلت عملية الهجوم على ثكنة قمار وادي سوف التي تبعد 860

1 سيف الإسلام شوية، **الخلفيات السويسر اقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر**، المرجع السابق.

كلم جنوب شرق العاصمة في يوم 1991/11/29 التي كانت أول عملية جهادية واسعة النطاق.[1]

- يمكننا إعتبار تلك الخطوات التي إتخذتها السلطة الحاكمة في الجزائر آنذلك مجرد حلول ترقيعية حيث أن بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية في الدورة الأولى من الإنتخابات التشريعية أخذ الجيش قرارا بإلغاء الدورة الثانية وتعليق المسار الإنتخابي في 1992/11/11 قدم رئيس الدولة إستقالتة وفي 1992/01/14 من السنة نفسها أعلن المجلس الأعلى للأمن عن شغور السلطة إذ كان الرئيس قد حل الجمعية الوطنية بمرسوم رئاسي يوم 06 جانفي وأنشأ المجلس الأعلى للدولة وهو عبارة عن قيادة جماعية مكونة من خمسة أعضاء مكلفة بالإدارة كمرحلة إنتقالية للدولة محددة ثلاث سنوات كما تم إعتقال قادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ‘إن مثل هذه الإجراءات القمعية التي مست مناضلي الحزب لم تضعفه مثلما كان متوقعا على العكس من ذلك فقد عززت صورته على أنه الحزب الوحيد القادر على إحداث التغيير الذي كان ينتظره السكان بكل شغف، فبعد توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992 و تقديم الرئيس لإستقالته وحل المجلس الوطني و كل ما خلقه ذلك من كل فراغ دستوري وهي الوضعية التي لم يسبق للجزائر أن مرت بها الجزائر منذ إستقلالها وكذا قيام رئيس المجلس الأعلى للدولة بإلغاء نتائج المرحلة الأولى من الإنتخابات التشريعية إستنادا إلى أحكام المجلس الدستوري بشأن الطعون التي تقدمت بها بعض القوى السياسية في هذا الشأن و إلغاء الدور الثاني للإنتخابات ففي هذه الحالة كان لابد للجيش من التدخل للإستتباب الأمن في البلاد ففي مقابل ذلك إتجهت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ببلورة أساليب جيدة للتعامل مع السلطات بعد أن فقدت شرعيتها بعد أن تم حلها كحزب سياسي، فلقد زادت حالة الطوارئ التي أعلن عنها في 1992/02/09 من تصاعد أعمال العنف في الجزائر بعد أن تمكن الجيش من

[1] المنصف وناس، **الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر محاولة قراءة انتفاضة أكتوبر 1988**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 191، 1995، ص 107

قمع كل المعارضين وهذا راجع كله إلى فرض الحالة الإستثنائية[1] في البلاد، فلقد شهت هذه المرحلة تزايد في عمليات العنف و تصعيد حملات الإعتقالات وتأزم الوضع الأمني و ذلك بعد إغتيال الرئيس بوضياف، في هذه الحالة تم إختيار علي كافي الذي إستمر في إستخدام نفس السياسة الإقصائية معلنا رفضه أي حوار مع الإسلاميين في ظل عدم وجود أساليب الحوار، ففي هذه الحالة أصبح الشعب الجزائري في نظر الجماعات الإسلامية كافرا وهذه مرحلة خطيرة كان لها تأثير كبير من مستقبل البلاد، حيث إنطلاقا من هذه العقيدة و ترسيخها لها أعلن أحد قيادي الإسلام المسلح في الجزائر تكفيره للشعب الجزائري بأكمله ليكشف حقيقة منهج تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة المبنية على إيديولوجية السيد قطب و أتباعه التي تكفر شعوب الدول الإسلامية و تتخذ من الجهاد أسلوب للوصول إلى أهدافها المتمثلة أساسا في إلزامية تطبيق تعاليم العقيدة الإسلامية وقد تم تبني هذه الأيديولوجية من قبل الجماعات الإسلامية الجزائرية وهو منعرج خطير للعنف الإسلامي في الجزائر.

- لقد كان الخيار المسلح حاضرا دائما لدى الإسلاميين الجزائريين و ذلك لسببين إثنين هما:

أولا: لأن الإسلاميين يعتبرون "الجهاد" أحد أركان الإسلام "الفريضة الغائبة".

ثانيا: لأن الحراك الإسلامي هو تحالف متنافر بين قوى إجتماعية متباينة و مختلفة المصالح نمت على أطرافه المباشرة بإستمرار تيارات راديكالية تجعل من العنف وسيلة خيرة لبلوغ السلطة لإقامة الجمهورية الإسلامية عندما تكون الظروف و موازين القوى مواتية لها.

[1] لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 288-290

خلاصة واستنتاجات :

من خلال ما تطرقنا إليه يتم استنتاج مايلي:

إن الحركة الإسلامية المعاصرة تصوغ وفق أفكار و نظريات جديدة و تطورة ولو كذا في صدد التاريخ للحركة الإسلامية لقلنا إنها اليوم تؤسس لنفسها نمطا جديدا و تعيش دورة تاريخية جديدة و قدر خرجت من المنهج و النط التقلديين في الحركة الإسلامية.

- إن التي ميزت العلاقة بين الحركات الإسلامية وانظمة الحكم المغاربية العامة في علاقة صراع وصدام، وقد أدى هذا إلى إعاقة ميزة التحول الديمقراطي و أبعد من ذلك إلى الكثير من المشاكل و الخسائر المادية و البشرية، و هو ما يمثله الوضع الجزائري نتيجة دخول الجزائر في دولة العنف في إطار هذا الصراع منذ ثمانينيات القرن الماضي.

- إن العوامل الفاعلة في متغيرات واقع الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي ليست محصورة داخليا و لكنها جزء و انعكاس لأزمة عالمية بحكم التداخل الشامل بين مختلف الشعوب، نتيجة ثورة المواصلات و الإتصالات المعاصرة في استعياب هذه العوامل المؤثرة و الواردة إلى الشعوب الإسلامية عبر التداخل مع أنساق الحضارات الأخرى يعتبر من المداخل الضرورية التي يجب أن تشبه إليها الحركات الإسلامية لفهم ما يحدث في الواقع و الخد بمنهجية قادرة على التحرك في الواقع و التأثير على المستويين الداخلي و الخارجي.

- إن عن بعض جماعات الإسلام السياسي في دول المغرب العربي يرجع أساسا إلى البنية الفكرية و التنظيمية لهذه الجماعات وغن كنا لا نسقط أثر عن الحكومات المغاربية في مواجهتها لهذه الجماعات في تزايد درجة توجهها إلى استخدام العنف السياسي كاداة للتغيير في المجتمع المغاربي وفي الشأن يول فؤاد زكرياء إن العنف ليس ظاهرة طارئة

على هذه الجماعات المتطرفة، وا ٍنما هو شيء ينتمي إلى تركيبها ذاته وهو جزء لا يتجزأ من تكوينها الذهني و النفسي، وهو وسيلتها الوحيدة لتحقيق أهدافها في المجتمع.

- إن طبيعة العلاقة التي تحكم مختلف القوى السياسية بما فيها القوى و الحركات الإسلامية مع النظام من حيث أنها علاقة صراع و تصادم أو علاقة تشاورية تعاونية وفق ما تقضيه المشار السياسية و الديمقراطية تؤثر إما بالسلب أو بالإيجاب على عملية التحول الديمقراطي في أي دولة وأيضا طبيعة تعامل النظام مع مختلف القضايا و القوى من حيث الإقصاء أو الجميع او الإشتراك.

الفصل الثالث

تاريخ حركة مجتمع السلم وبنيتها التنظيمية و الفكرية

- حركة مجتمع السلم احد أكبر الأحزاب في الجزائر شعاره : العلم و العدل و العمل تأسست هذه الحركة سنة 1999 أسسها الشيخ محفوظ نحناح تحت إسم حركة المجتمع الإسلامي شارك الحزب في جميع الإستحقاقات السياسية التي جرت في الجزائر شكل في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية جانفي 2012 مع حزبي التجمع الوطني الديمقراطي و جبهة التحرير الوطني ماكان يسمى بالتحالف الرئاسي .

- لذت إرتايت أن يتضمن هذا الفصل مبحثين كل واحد منهما يختص بدراسة شاملة لموضوع حركة مجتمع السلم و مظاهر مشاركتها في مشاركتها في السلطة .

المبحث الأول: تاريخ الحركة و هيكلها التنظيمي

- قسمت هذا المبحث إلى فرعيين أساسين الفرع الأول تحدث فيه عن أهم المحطات الرئيسية التي مرت بها حركة مجتمع السلم منذ تأسيسها إلى غاية يومنا هذا مركزا على الأحداث الكبرى في تاريخها، أما الفرع الثاني فتحدث فيه عن البناء التنظيمي للحزب منذ تأسيسه سنة 1991 والذي بدوره ينقسم إلى قسمين الهيئات التنظيمية الوطنية و الهيئات التنظيمية المحلية.[1]

المطلب الأول: المحطات الكبرى في تاريخ الحركة

-مرت حركة مجتمع السلم بمراحل عديدة يمكن أن نجملها في فترتين رئيستين الفترة الأولى هي فترة الأحادية التي دامت من سنة بداية التعددية (1962-1989) أما الفترة الثانية فقد بدأت مع التعددية السياسية واستمرت إلى يومنا هذا (1989-2012)

1)**فترة الأحادية** .

- شهدت فترة ما بعد الإستقلال في الجزائر نقصا فادحا في نسبة الأساتذة و المؤطرين في قطاع التعليم وهذا ما جعل النظام الجزائري يستعين بالآلاف من الأساتذة من المشرق العربي خاصة من جمهورية مصر العربية ، بحكم أن الجزائريين كانت تجمعهم علاقة جد وطيدة بنظام جمال عبد الناصر, الكثير من أولئك القادمين من مصر كانوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين مجيئهم إلى الجزائر كان لسببين رئيسين :

01-) من جهة الأولى كان تصاعد المد الإسلامي في مصر في تلك الفترة كبيرا حيث تمثل في تجدر الحركة الإسلامية في الشارع المصري بل ونجاح بعض أفرادها في إختراق بعض

[*]- الإخوان المسلمون هي جماعة إسلامية تصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة، تعتبر اكبر معارضة سياسية في كثير من دول العربية قبل الثورات العربية التي حصلت مؤخرا، مهدها الأول كان جمهورية مصر العربية أساسها حسن البنا عام 1928 و سرعان من انتشر فكر الجماعة فنشأت جماعات و أحزاب تحمل الفكر الإخواني في عديد من الدول وصلت إلى أكثر من 70 دول شعار الجماعة الله غايتنا، و رسول قدوتنا، القرآن دستورنا و جهاد سبيلنا

المواقع الحساسة داخل أجهزة الدولة ,مما ولد صراعا حامي الوطيس بين السلطة والإسلامين وصل في منتصف الستينات إلى إعدام الكثير من قيادات الإخوان المسلمين أبرزهم سيد قطب وعبد القادر عودة ,ومن ثمة عندما وصل العرض إلى النظام المصري بإمكانية إستقبال مصريين في الجزائر كانت الفرصة السانحة لجمال عبد الناصر للتخلص من الآلاف منهم عن طريق إرسالهم إلى الجزائر .

2)من جهة ثانية ومن أجل إبعاد الكثير من كوادرها وا ٍطاراتها من السجون والمعتقلات ومن أجل نشر أفكارها خارج مصر قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال جزء من أعضائها الأساتذة منهم إلى الجزائر .

نشاط الأساتذة القادمين من المشرق العربي في الجزائر ,سواء في الجامعات والمدارس أو المساجد والأندية الثقافية ,جعل بعض الجزائريين ذووا الخليفة الإسلامية ,يتأثرون بأفكار حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ويتبنونها ويعملون من أجل نشرها ,وأبرز أولئك الرجال محفوظ نحناح ,ومحمد بوسليماني الذين قادوا جماعة الإخوان المسلمين الجزائرية سواء في مرحلة السرية أو العلنية.[1]

- يقول الشيخ محمد بوسليماني عن نشاط حركتهم أنه دام في مرحلته الأولى من 1963 إلى غاية 1975 حيث تميز بالتركيز على العمل التربوي و على التظيم التأسيسي السري، و يضيف بأن 13 سنة كانت كافية لجماعتنا من أن تنتقل بالمجتمع الجزائري من مرحلة الدعوة السرية و العمل التربوي البسيط إلى مرحلة الوعي بشمولية العقيدة التي تعبر الحكم بمأ انزل الله من أصول العقيدة لا من فرعيات الحكام و يعترف رفيق نحناح بأن " أول مواجهة مع النظام كانت منذ الستينات في شكل بيانات لتوجيه النظام الحاكم و تنبيهه من مغبة النهج الإشتراكي الذي سلكه.

[1] abdelhamid boumezbar et azine djauila, lislamisme algerien de lagenése au terrorisme, chihab é dition 2002, p.40

- المرحلة الثانية في تاريخ الحركة ،عرفت بالمعارضة الصريحة للنظام لاسيما معارضة ميثاق سنة 1976، و في هذا الشأن يضيف بوسليماني عملت حركتنا على كشف هذا النظام المجتمع و نقد مواطن الإنحراف فكا بين 1976. الذي دعونا فيه الشعب الجزائري المسلم إلى رفض الميثاق الدستوري، و التمرد الحاكم و المطالبة بتطبيق الإسلام شريعة و منهاجها وأهم ما جاء فيه تمثل في إحدى عشر نقاط و هي كالتالي:

- لا للإشراكية لا للشيوعية المستترة وراء القمصان الخضراء لا لدكتاتورية البروليتاريا لا للصراع الطبقي و الإتحاد لا للعضوية السياسية و التشريعية و القضائية و التنفيذية لا للميثاق الذي كتبته أيدي معروفة بخيانتها نعم للإسلام عقيدة و شريعة و منهج حياة نعم للإسلام دستورا نظاما و إقتصادا، نعم للإسلام حقوقا و واجبات و محاسبة، نعم للإسلام شورى و عدالة وحدة و أخوة.

- البيان كان بإمضاء "الموحدين" و يحمل عنوان إلى أين يا بومدين؟ إضافة إلى ذلك تم توزيع منشورات تحريفية و القيام بعملية إحتجاجية تمثل في قطع 19 عمود هاتفي، وكل ذلك كان تعبيرا عن رفض سياسية هواري بومدين المتمثلة في التوجه الإشتراكي، أما رد فعل النظام الحاكم في تلك الفترة فتمثل في سجن قيادات الحركة على السيد محفوظ نحناح بخمسة عشر سنة نافذة وعلى بقية الأفراد بالسجن لمدة تتراوح سنة واحدة و عشر سنوات من بينهم محمد بوسليماني مصطفى بلمهدي، بوجمعة عياد، طاهر زيشي، رشيد كسور.

- أما حقبة الثمانيات خصوصا بتجمع الجامعة المركزية سنة 1982، كان هذا التجمع تحت سمع النظام و بصره، و يعتبر أول تظاهرة جماهرية يستعرض فيها الإسلاميون عضلاتهم أمام جميع خصومهم الإيديولوجيين و السياسيين و السؤال الذي ظل يتردد على ألسنة الكثير منهم: أين كان الشيخان محفوظ نحناح، و محمد بوسليماني؟ ولماذا تغيبا عن هذه التظاهرة الإسلامية التاريخية؟ يجيب السيد أبو جرة سلطاني عن هذا السؤال موضحا أن غياب بعض

الوجوه البارزة عن هذا الحدث التاريخي لم يكن خاضعا للصدفة وا ٍنما كان خاضعا لتخطيط محكم دفع بأصاحبه إلى إبقاء البعض خارج سلة الجامعة المركزية إحتياطا لما يمكن أن يبرز على مسرح الأحداث لذلك إقترحوا أن لا يظهر محفوظ نحناح و محمد بوسليماني لكي لا تفزغ الساحة من شيوخ الحركة الإسلامية دفعة وحدة فتكون معرضة لتهور الشباب و قد إختير الرجلان لأنهما كانا مسجونين أصلا من سنة 1976 حتى سنة 1981.

- بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 على إثر الإحتجاجات الشعبية الغاضبة التي عمت مختلف المدن في الجزائر أصدرت جماعة نحناح بيانا تضمن محتواه مايلي:

- التنديد بكل من كانت لهم يد في إراقة الدماء.

- التنديد بنظام حكم الحزب الواحد الذي كاد أن يؤدي إلى حرب أهلية.

- المطالبة بالتعددية الحزبية لأن ذلك كفيل بأن يضمن الديمقراطية و حرية التفكير و التعبير.[1]

02/- فترة التعددية:

- على إثر دستور فيفري 1989 خرجت جماعة محفوظ نحناح من عهد السرية معلنة دخولها في العمل العلني القانوني، وذلك بتأسيس جمعية وطنية هي جمعية الإرشاد و الإصلاح ثم تأسيس حركة المجتمع الإسلامي (حماس) سنة 1991. التي أصبحت تسمى حركة مجتمع (حمس) سنة 1996، و لقد كان الظهور الأول للحركة في ممثلا في جمعية الإرشاد و الإصلاح التي أعلن عنها في نهاية 1988 إل أنها إعتمدت رسميا يوم 06 نوفمبر 1990 كأول جمعية وطنية لها فروعها في كامل أنحاء الوطن، تركزت أغلب نشاطاتها في الميدان الخيري و الدعوي و كانت لها إهتمامات بالطفولة و الأمومة و

[1] فوزي أوصديق: محطات في تاريخ الحركة الاسلامية بالجزائر، 1962-1988، الطبعة الأولى، مطبعة الكبع المستمر المتيجة، الجزائر، 1992، ص 96.

الشيخوخة و كفالة الأيتام و الفقراء و المساكين و كان رئيس الأول هو الشيخ محفوظ نحناح.[1]

- إن الغرض من تأسيس حركة حماس ليس الإستعجال و الدخول إلى الموقع السياسي خاصة و أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت قد إعتمدت لأول حزب إسلامي سنة 1989، و في هذا الشأن يقول السيد محمد بوسليماني "جاءت الإنتخابات التشريعية، فحاولنا التحالف من الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير أن الإخوة في الجبهة رفضوا هذه الخطورة إلى آخر نص، فالمعطيات الداخلية أرغمتنا على أن نبحث عن حل آخر غير المراهنة على الجبهة فأنشأنا وواجهة سياسية أخرى هي حركة المجتمع الإسلامي حماس الجزائرية تقيدا بحماس الفلسطينية وتم توزيع المهام حيث بقي الشيخ محمد بوسليماني رئيسا لجمعية الإرشاد و الإصلاح بينما ترأس محفوظ نحناح حركة المجتمع الإسلامي التي أعلن عنها يوم 06 ديسمبر 1990 تحت ثلاثة مبادئ :

- الإسم مصدر عملها.

- ثوابت الأمة إطارها.

- أما شعارها فهو العلم و العمل و العدل.

- إن تأسيس حركة حماس كحزب تلقى إهتماما كبيرا نظرا لما قدمته من بديل مساوي لجبهة الإنقاذ الإسلامية فضلا عن إنتشارها الواسع و الكبير في الإتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان) و على الرغم منذلك أبقيت حماس كثاني أكبر قوة إسلامية وا ٍن كانت نخبوية قاصرة عن إجتداب قاعدة جماهرية بسبب وحدة المنطلقات الفكرية و النسق التربوي الموحد لكوادر الحركة.

[1] ابراهيم بن عمر، محفوظ نحناح رجل الحوار، دار عيسات ايدير، الجزائر، 1995، ص 17.

- عقدت الحركة أول مؤتمر لها في 29 ماي 1991، وثم فيه إعداد قانونها الأساسي و النظام الداخلي و حاولنا مراجعة أسلوب عملها السياسي لتحدث عليه الكثير من التعديل فلقد إكتشفت بقوة التجربة أنها لا تحصد من أسلوب المواجهة السافرة و المباشرة مع النظام غير العزلة و الإضهاد و الضعف لذا عملت على الإستفادة ليس من أخطاء ماضيها فحسب بل من خصومها الشيوعيين الذين إستطاعوا جهد تخليهم عن الصراع المباشر مع السلطة التسرب و التوغل إلى الأجهزة و المراكز الحساسة حيث إستطاعوا بذلك رغم ضعفهم العددي التأثير على مراكز إتخاذ القرار ومن ثمة لن تتخلف الحركة عن الحضور في كل الإستحقاقات الإنتخابية و إعتمدت سياسة المشاركة ورفضت في المقابل أسلوب المغالبة و سياسة الكرسي الشاغر في سنة 1994 شاركت الحركة في ندوة الوفاق الوطني الذي جاءت باليمين زروال رئيسا للجزائر و إقترحت ميلاد هيئة تشريعة بدلا من المجلس الإستشاري الذي شكله محمد بوضياف.[1]

- في عام 1995 دخلت حركة المجتمع الإسلامي بمرشحها محفوظ نحناح في أول إنتخابات رئاسية تعددية و تحصلت على المرتبة الثانية بأكثر من 03 ملايين صوتا أي نسبة 25 بالمئة من الأصوات المعبر عنها و في سنة 1996 فإن الدستور الجديد الذي جاء بضع إقامة الأحزاب من الناس دين في هذه الحالة تغيير إسم الحركة من حركة المجتمع الإسلامي (حماس) إلى حركة مجتمع السلم (حمس)، ففي شهر ماس 1998 عقدت حركة حمس مؤتمرها الثاني بنادي الصنوبر بالعاصمة تحت شعار "العلم و التنمية" وقد كرس المؤتمر خط المشاركة و نادي بالتحالف لمساهمة في إخراج البلاد من الأزمة التي تمر بها بعدها بسنة ثم إقصاء الشيخ محفوظ نحناح من الترشح من الإنتخابات الرئاسية المسبقة و ذلك بإحتجاجهم له بعدم إمتلاكه وثيقة تثبت مشاركته في ثورة التحرير المظفرة، ورغم كل الضغوطات التي توالت على الحركة بقيت هذه الأخيرة صامدة ومحافظة على خيار

[1] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1999، ص 19-20

المشاركة وقد إنخرطت في تحالف حزبي ضم 04 أحزاب وهي حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة، في هذا السياق قرر هذا التحالف، دعم السيد عبد العزيز بوتفليقة كمرشح إجماع و هذا ما أدى إلى فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ما أدى إلى فوز الحركة بأربع وزارات[1].

- في سنة 2002 جرت إنتخابات تشريعية و محلية هذه الأخيرة جعلت الحركة تتراجع و تتقهقر إلى المرتبة الرابعة بعدد يضم 38 نائبا و 1200 منتخب، بالإضافة إلى 10 نواب في مجلس الأمة 06 منتخبون 04 من الثلث الرئاسي هذا ما أدى إلى تفسيره على أن الحركة تمادت في المشاركة السياسية ما أدى إلى إلتصاقها بالسلطة.

- بتاريخ 19 جوان 2003 إنتقل رئيس الحركة إلى الرفيق الأعلى بعد ذلك شهرين إنعقد المؤتمر الثالث للحزب تحت شعار " نحو طور جديد" وقد نتج عن هذا المؤتمر إنتخاب السيد أبو جرة سلطاني رئيسا جديدا للحركة، و الذي جاء في مضمون ما أدى به أن تعهد بالحفاظ على الخيار السابق ألا و هو المشاركة في السلطة حيث تأكد ذلك من خلال تنظيم إنتخابات رئاسية شهر أفريل 2004 إختار فيها المجلس الشوري الوطني الذي يغير الهيئة القيادية العليا إختار ترقية الإئتلاف الحزبي إلى تحالف الرئاسي الذي ضم ثلاثة أحزاب وهي حزب جبهة التحرير الوطني و حركة مجتمع السلم و حزب التجمع الديمقراطي و تمكن أيضا في هذه الإنتخابات السيد عبد العزيز بوتفليقة من الفوز في هذه الإنتخابات.

- في سنة 2007 إرتفع عدد نواب الحركة (حس) من 38 إلى 52 نائب وبقي التحالف الرئاسي بأحزاب الثلاثة مهيمنا على السلطة، في سنة 2007 تم ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مما أدى إلى التحالف فكانت النتيجة أيضا فوز الرئيس في الإنتخابات في سنة 2012 كانت هي آخر محطة حيث حصلت مستجدات سياسية عميقة في المنطقة العربية

[1] احميدة عياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، دار الحكمة ن الجزائر، 1992، ص 208.

أدى إلى سقوط أنظمة سياسية بأكملها على غرار النظام التونسي و المصري و الليبي، وهذا في إطار ما يسمى بالربيع العربي و الذي جاء بأنظمة سياسية جديدة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم

- الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم تيميز بوجود نوع من التشابك، وأهم ما يميزه هو إدماجه للمفاهيم الدينية حيث أن الأحزاب الإسلامية تختلف فقط من حيث التسميات و الفروع و الهيئات و الهياكل عن طريق إدراجها لمفاهيم إسلامية و على رأسها الشورى و تنقسم الهيئات التنظيمية إلى قسمين.:

- الهيئات التنظيمية الوطنية.

- الهيئات التنظيمية المحلية.[1]

أولا: الهيئات التنظيمية الوطنية:

- هو أعلى هيئة سيدة في الحزب يتشكل من الأعضاء المنتخبين على مستوى القاعدة ، أعضاء مجلس الشورى الوطني ورؤوساء و المكاتب الولائية ورؤوساء مجالس الشورى الولائية إذ أن مؤتمر الحركة ينعقد في دورة عادية كل خمس سنوات و ينعقد في دورة إستثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك و يتولى المؤتمر المهام التالية:

- تعديل القانون الأساسي للحركة و المصادقة عليه.

- مناقشة التقرير الأدبي و التقرير المالي و المصادقة عليهما.

- تحديد السياسية العامة و السياسة التربوية.

- تشكيل مجلس الشورى الوطني.

[1] محمد زيتوني، الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر، دراسة حالة مجتمع السلم 1989 -2010، مذكرة ماجستير، 20 جامعة الجزائر 03، 2011، ص 92

- تزكية رئيس الحزب ينتخبه مجلس الشورى الوطني

ثانيا:مجلس الشور ى الوطني:

- يعتبر مجلس الشورى الوطني كأعلى هيئة قيادية للحركة في فترة ما بين إنعقاد المؤتمرين، ينبثق عن المؤتمر و يتشكل من :

- المؤسسين قانونا.

- رئيس مجلس الشورى الوطني السابق و نائبه.

- أعضاء المكتب الوطني الذين مارسوا سنة كاملة على الأقل خلال العهدة الماضية.

- وزراء الحركة بالإضافة إلى سبعة أعضاء من ذوي الكفاءات يقترحهم المكتب الوطني.

- بالإضافة إلى ممثلين عن الطلبة و الشؤون الإجتماعية و الشباب، الجالية، و المرأة

- تتلخص أهم الأدوار التي يقوم بها مجلس الشورى الوطني في:

- إنتخاب رئيس الحركة و نوابه

- إنتخاب رئيس مجلس الشورى الوطني و نائبه[1]

- وضع المعالم العامة لخطة الحركة و توجهاتها داخليا و خارجيا و الزوال في القضايا التي تتطلبها المرحلة.

- المصادقة على الميزانية العامة و البرنامج السنوي.

- متابعة و مراقبة أعمال المكتب التنفيذي الوطني.

[1] حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي و النظام الداخلي 5-6-7 اوت 2003 ص 11-11.

- و على عكس الطابع الرئاسي الذي تشتغل به بعض الأحزاب الجزائرية مثل التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية إذ يتمتع رئيسه بحق تعيين و إنهاء مهام أعضاء اللجنة التنفيذية، على عكس ذلك نجد أن حركة مجتمع السلم تتبع الطريقة البرلمانية ، حيث أن مجلس الشورى الوطني يقع في أعلى مرتبة وسلطة .

ثالثا: رئيس الحركة

- يشترط في رئيس الحركة ألا يقل سنة عن الأربعين سنة كاملة عند إنعقاد المؤتمر وأن يكون قد تقلد عضوية مجلس الشورى الوطني لمدة لا تقل عن 10 سنوات، إضافة لقدرته على التسيير و المتابعة و يتولى رئيس الحركة المهام التالية:

- رئاسة الحزب و متابعة هياكله و مؤسساته و هو الناطق الرسمي بالحزب.

- رئاسة المكتب التنفيذي الوطني.

- تمثيل الحركة في المحافل الرسمية الوطنية و المحلية.[1]

رابعا: المكتب التنفيذي الوطني:

- إن المكتب التنفيذي هو أعلى هيئة تنفيذية في حركة حمس تنبثق عن مجلس الشورى الوطني و يتكون من:

- رئيس الحركة و نوابه الثلاثة الأمين الوطني للتنظيم و المتابعة، الأمين الوطني للتربية و التكوين و الدعوة ،الأمين الوطني للإدارة و المالية ، الأمين للإعلام و الشؤون السياسية، الأمين الوطني للمنتخبين الأمين العام للعلاقات الخارجية و الجالية، الأمين الوطني للمرأة و شؤون الأسرة، الأمين الوطني للجماعات و العمل الطلابي، الأمين الوطني للشباب و العمل الجمعوي، وتتمثل أبرز المهام التي يتولاها هذا المكتب فيمايلي:

[1] محمد زيتوني، الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 93

- تنفيذ السياسات العامة للحزب عبر الأمانات و الهياكل و المؤسسات.

- تنفيذ توصيات و قرارات المؤتمر و مجلس الشورى الوطني.

- السهر على إحترام القوانين الحركة و لوائحها ومتابعة سير هياكلها.

خامسا: المجلس السياسي

- هو جهاز سياسي مركزي يقوم بجملة من المهام و الوظائف من بينها تزويد قيادة الحركة بالبدائل السياسية الممكنة في التعامل مع مختلف الأحداث السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية حيث يقترح إستراتيجيات العمل السياسي و يحضر الوثائق السياسية للحركة، كما يقوم بمتابعة الأحداث السياسية المحلية و الإقليمية و الدولية و تحليلها و يتكفل أيضا بإعداد الدراسات حول المواضيع السياسية ذات العلاقة بالحركة[1].

- كما يقوم بالإشراف على التثقيف السياسي لأعضاء الحزب عن طريق تنظيم دورات للتكوين السياسي منها مثلا دورة نظمت سنة 2006 بعنوان "تطوير التنافسية السياسية" و هي دورات يشارك فيها مت يقارب 500 إطار من إطارات الحزب.

ثانيا: الهيئات التنظيمية المحلية

01- مجلس الشورى الولائي

يعتبر المجلس الشورى الولائي كهيئة شورية على مستوى الولاية، يتشكل من ممثلي البلديات و المؤسسة و الكفاءات وفق ما يحدده النظام الداخلي للحركة من مهامه التي تتميز بها مايلي:

- انتخاب رئيس المكتب الولائي و رئيس مجلس الشورى الولائي و نائبه.

[1] حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي و النظام الداخلي ،مرجع سابق، ص 15-16.

- تقييم وتوجيه الأعمال التي تقوم بها مؤسسات الحزب على المستوى الولائي.

- السهر على تنفيذ قرارا الحكومة و احترام قوانينها

02- المكتب التنفيذي الولائي:

هو عبارة عن هيئة تنفيذية تنبثق عن مجلس الشورى الولائي و يتكون من مايلي: رئيس المكتب الولائب نائب رئيس الأمين الولائي للتنظيم الأمين الولائي للتربية و التكوين و الدعوة الأمين الولائي للإدارة و المالية ، الأمين الولائي للإعلام، الأمين الولائي المنتخبين الأمنية الولائية للمرأة وشؤون الأسرة، ومن أهم مهام هذا المكتب نستخلص فيما يلي:

- تنفيذ السياسة العامة للحركة على مستوى الولاية و البلديات التابعة لها.

- تنفيذ قرارا وتوصيات الهيئات العليا للحركة.

- دراسة اهتمامات و مقترحات القاعة التنظيمية للحركة و رفعها للهيئات العليا.

03- الجمعية العامة:

هي هيئة بلدية تضم الأعضاء الملتزمين المناصرين و المنتخبين في البلدية من اهم مهامها:

- المصادقة على برامج المكتب التنفيذي البلدي بعد المداولة و الإثراء.

- مناقشة أوضاع البلدية و تقديم الإقتراحات حول القضايا المختلفة.[1]

[1] حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي و النظام الداخلي ،مرجع سابق، ص 17

04- المكتب التنفيذي البلدي:

هو الذي يمثل الهيئة التنفيذية على المستوى البلدي و يتفرع عن الجمعة العامة، و يتكون من رئيس و نائب و أعضاء تحدد مهامهم و صلاحياتهم في النظام الداخلي و يقدم هذا المكتب بتنفيذ السياسة العامة للحركة على المستوى البلدي و يقوم بإعداد تقارير و رفعها إلى المكتب الولائي.

05- مكتب المجموعة المجموعة هي مجموع الأمر على المستوى حيز جغرافي محدد من تراب البلدية كالأحياء و القرى و المناطق النائية

06- الأسرة:

تعتبر الأسرة أصغر هيئة تنظيمية في الحزب تمارس العملية التربوية بمختلف مراجلها.

المطلب الثالث: مرجعية الحركة و ثوابها

إن الحركات الإسلامية تتميز عن باقي الحركات و الأحزاب الأخرى بثوابها الأصلية المتمثلة أساسا في اللغة و الدين و في هذا الإطار لم تخرج حركة مجتمع السلم عن هذه القاعدة حيث أن المتصفح لأدبياتها يجدها مملوءة ببعض المصطلحات: التاريخ ، الدين الإسلامي، اللغة العربية، الأمة الإسلامية الهوية...الخ.[1]

أولا: الهوية:

ترى حركة مجتمع السلم حسب زعيمها محفوظ نحناح ان كل شعب له "منظومة معرفية" قائمة على مجموعة من التصورات و المعلومات المشتركةبين أفراده حول الإنسان، الكون الحياة..الخ و قائمة أيضا على شبكة التداعيات حول العلاقة التي تربط تلك المعلومات و التصورات بعضها ببعض كما أن لكل شعب "سلم قيم" بضبط سلوكه و يحكم تصرفاته

[1] حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي و النظام الداخلي ،مرجع سابق، ص 18

على مستوى الفرد و المجتمع ومن هنا فإن "المنظومة المعرفية" "سلم القيم" تشكل المرجعية التي يعود إليها الفرد لتحديد مواقفه وضبط سلوكياته، هذه المرجعية لا تأتي من فراغ و لا تتولد من العدم بل أن مصدرها هذا الثواب الكبرى و المعالم الرئيسية الراسخة التي لا تتأثر بمرور الأزمان و لا تتبدل باتقضاء الوقات و السنوات، و التي أثرت بشكل فاعل و حاسم في تكوين كيان الشعب و رسم ملامحه المتميزة، و هي بشكل عام الدين، اللغة، الموقع الجغرافي افتتماء العرقي و هذا كله يشكل لنا مفهوم الهوية.[1]

الهوية حسب الشيخ نحناح لها ثلاثة أسس أل وهي الإسلام، العربية، الأمازيغية.

01- الإسلام: يعتبر الدين مكون أساسي لهوية كل أمة فهو الذي يجدد طبيعة الفرد في سر الحياة و غاية الوجود، و يجيب عن الأسئلة التي فرضت نفسها في كل الأزمة و العصور: من انا؟ من أين جئت؟ إلى أين أمضي؟ لمذا أحيي؟ لمذا أموت؟ و للإسلام تأثيره العميق و الشامل في حياة الأمة العربية و الإسلامية عامة و على الشعب الجزائري بشكل خاص ومن ثمة يؤكد مؤسسة حركة "حمس" أنه لا أحد يستطيع أن ينكر تأثير الإسلام على الإنسان الجزائري أي كان قدره من التدين فاللغة بمعاني الدين و كذلك الثقافة و حتى الفلكلور بأمثاله و حكمه ممزوج بالدين و معجون بمعانيه وأشكاله، وينعقد الشيخ نحناح أن الإسلام في الجزائر جزء من الحل و ليس جزءا من المشكلة حيث يقول في خطابه بمناسبة الذكرى العاشر لتأسيس الحزب أن الإسلام هو الحصن و المحور الذي مثل إقصاؤه من منظومتنا القانونية و السياسية وحتى الدستورية أحد أسباب أزمتنا خلال عقود الإستقلال الأربع.

02- العربية: يناضل أعضاء حركة حمس من أجل تكريس و ترسيخ اللغة العربية أكثر في المجتمع الجزائري حيث يقول محفوظ نحناح في هذا الشأن "العربية جزء من الشريعة الإسلامية و الشريعة جزء من اللغة العربية، و اللغة العربية هي وعاء الإسلام و الحديث

[1] فاروق أبو سراج الذهب، المعالم العشرون ، نماذج من الفكر السياسي للشيخ محفوظ نحناح، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 17

عن اللغة العربية هو الحديث عن الإسلام فلا تنظر للمسألة على أنها مجزءة ومبشورة فمن لا يعرف العربية عمر عليه فهم الإسلام و من هنا فاللغة العربية هي قضية الشخصية الوطنية و قضية الاستقلال و السيادة قبل أن تكون قضية علم و ثقافة فإعطاء اللغة العربية المكانة المرموقة لا يعني الجمودو الإنغلاق أمام اللغات الأخرى وا ٍنما العكس فتنمية وتطوير و ترفية اللغة الوطنية ضرورة حتمية تفتح المجال للتواصل مع كل اللغات الحية.[1]

03- الأمازيغية: تعتبر البعد الثالث من أبعاد الهوية في فكر الحزب فهي تمثل الجوانب المنفردة و المتميزة في الشخصية الوطنية و تعطي الشعب الجزائري ملامحه و خصوصية مقارنة بباقي الشعوب العربية و الإسلامية و قد كانت لها بصمة في كيان الشعب الجزائري و التي تمثلت في حجبه الشديد للحرية و تعلقه بها و استعداد الكلي للتضحية في سبيلها، إلا أنه في نفس الوقت إن الحركة تعارض بشدة تلك المعادلة الخاطئة حسب اعتقادها التي تضع الإسلام و العروبة في تعارض و تضاد مع الأمازيغية و ترفض الإحتكار الحزبي للقضية الأمازيغية و استخدامها كورقة ضغط و كعامل تهييج و إشارة.

ويعتبر الإسلاميون الجزائريون بصفة عامة و أعضاء حركة مجتمع السلم خاصة من المدافعين بشراسة في وجه خصومهم العلمانيين عن الهوية الجزائرية، وفي هذا الصدد محمد بوسليماني إن الشعب الجزائري هويته العربية الإسلامية...غير أن أعداؤه بانصالة و العمالة خلطوا بين أبناء باريس و أبناء باريس بل اختلط عليهم تاريخ ثقافة إليزي مع قصر الإليزي كما يؤكد عبد المجيد مناصرة احد قيادي الحزب سابقا أن أهم ما يوثر المجتمع وو يهدد استقراره و يحرك داخله مظاهر الهدم ان يتولى اموره من ينافض هويته.

[1] فشار عطا الله، تجربة التغيير في فكر الشيخ محفوظ نحناح، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 49-50

ثانيا: ثوابتها

لقد تم تحديد مرجعيات الحركة من القانون الأساسي للحركة و التي تلخصت فيمايلي :

1- الإسلام بمصادره و مقاصده باعتبار قوة جمع و توحيد و ضبط لتوجيهات الأمة و تطلعها و تصدر إلهام و تجديد و عنصر تفاعل للشعب و رعاية مصالحه عبر افجتهاد الجماعي.

2- تراث الحركة الوطنية و جمعية العلماء المسلمين و الزوايا التي كانت صنع إحياء الروح الوطنية بالجهادية في الشعب الجزائري.

3- بيان أول نوفمبر 1954 بنوده وأهدافه و ما يشكه من أهداف شاملة و متوازنة للدولة الجزائرية المنشودة و دورها في المحيط العربي و الإسلامي و العالمي.[1]

4- القيم الحضارية التي توصل إليها الفكر الإنساني لإسعاد البشرية و تحقيق تطورها

-أما عن الثواب فقد حددت في ثماني (08) نقاط في الأداة الثالثة من القانون الأساسي وهي كالتالي:

1- الإسلام عقيدة ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان و الكون و الحياة كما أنه احكام تنظم جوانب و مجالات الحياة كلها وقيم تربط الأفراد المجتمعات.[2]

2- الوحدة الوطنية ترابا و شعبا و تراثا و اعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ خلال نضال و الضحيات الشعب الجزائري.

[1] عبد المجيد مناصرة، مقالات في أزمة، دار البديع، 2008، ص 109.

[2]-

3- الإنتماء للأمة بالحضارة العربية الإسلامية فالجزائر جزء من هذه الأمة و كما اعطت لمحيطها العربي الإسلامي اخذت فيه وكما تضمنت مع تضاياه كانت محط باهتمام ودعم و اقتباس.

4- اللغة العربية كوعاء ضمن للأمة تراثها و حافظ على غيابها و ساعد في تجميع عناصرها.

5- اللغة الأمازيغية بكل أشكالها التعبيرية كأحد الأصول التي تجدرت في عمق التاريخ و استمرت في الوجود تقدم صور الإبداع.

6- النظام الجمهوري الذي يكرس حق الشعب في انحياز حكامه دون غكراه أو وصاية و يحقق العدل و المساواة و الحرية و الشروى و الديمقراطية في كل المؤسسات.

7- التداول السلمي على السلطة كطريق انجح بمعالجة إشكالية الشرعية في الحكم.

8- الحريات الخاصة و العامة باعتبارها مبدأ إسلاميا و متطليا إنسانيا يتيح لكل مواطن الحق في التعبير عن أوانه وأفكاره.[1]

[1] المرجع سابق، ص 5-6.

المبحث الثاني: مظاهر مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة.

المطلب الأول: المشاركة في السلطة التشريعية انتخابات التشريعية (1991 - 1997)

تمثلت أبرز القوى السياسية في بداية التسعينات في الجماعات الإسلامية بمختلف أطيافها وأبرز قوة إسلامية من بينها الجماعات والأحزاب الإسلامية هي الجبهة الإسلامية للإنقاد، وهكذا ما أكدته نتائج الإنتخابات المحلية التي جرت في جوان 1990 حيث تمكنت الجبهة الإسلامية من حصد أغلبية الأصوات متحصلة هلى 850 بلدية من مجموع 1500 بلدية أي ما يعادل 54 من الأصوات مقابل 28 تحصلت عليها حزب جبهة التحرير الوطني، بعد عام ونصف سمحت السلطات الجزائرية بإجراء انتخابات تشريعية هي الأولى من نوعها في جزائر التعددية في ديسمبر 1991 وحتى لا تقع في فخ الإنتخابات المحلية السابقة التي جاءت بالإسلاميين إلى البلديات حاولت ان توجه نتيجة الإنتخابات لصالح جبهة التحرير عن طريق من قانون انتخابي يفتت الدوائر الإنتخابية حتى يكثر من الدوائر المتوقع ان تنحاز للحزب الحاكم ومن ثم تضاعف عدد المقاعد البرلمانية من 295 إلى 542 مقعد مما جعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ تشعر بأنها مستهدفة داعية إلى إضراب عام يشمل مختلف مؤسسات الدولة وتعدد بعض قيادتها بإعلان تعبئة عامة في صفوفها من أجل إعلان الجهاد في حين اعتبرت السلطات الجزائرية هذه التصريحات بمثابة إعلان حرب فاعتقلت عباس المدني و علي بلحاج بتهمة التآمر على امن الدولة و في ظل المعطيات الجديدة اضطرت الجبهة الإسلامية لعقد مؤتمر استثنائي في مدينة باتنة آلت فيه القيادة إلى رجل أكثر اعتدلا تمر السيد عبد القادر حشاني الذي يحتل من الناحية الفكرية تيار الجزرأة و في ظل ذلك تم الإعلان في إجراء الدور الأول من الانتخابات يوم 26 ديسمبر 1991 فلقد بقي التنافس في هذه الإنتخابات شديدا ليس بين الأطراف السياسية المتناقضة ايديولوجيا فقط بل بين الإسلاميين أنفسهم حيث كانت هناك محاولات لتوحيد ممثلي الحركة الإسلامية للدخول بقائمة واحدة إلا أن جميع تلك المحاولات جاءت بالفشل، ومع اقتراب موعد

الإنتخابات جدرت الجمعية دعوتها للتحالف على أساس القائمة الموحدة حيث اقترحت حصول 70 من القائمة على مترشحي الجبهة الإسلامية بينما تقاسم مترشحي كل من حركة النهضة و جمعية الإرشاد 30 المتبقية لكن قيادة الجبهة الإسلامية رفضت الاقتراح مرة ثانية وطلبت من الجميع الإلتحاق بها فرد و هذا على يبين التباين الشديد بين مختلف أطراف الحركة الإسلامية خاصة بين الجناح الذي يؤمن بالتغيير الجذري و الفوري و الذي يتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الجناح الأكثر تعقلا الذي يؤمن بالتغيير المرحلي و التدريجي ممثلا في جماعته الإخوان المسلمين، لكن تم الإتفاق في الأخير بين حركة النهضة التي شاركت في 130 دائرة و حركة المجتمع الإسلامي في 381 دائرة و رغم كل هذا الإحتقان السياسي السائد إلا أن الإنتخابات جرت في موعدها المحدد وكانت النتائج كالتالي:[1]

الدور الأول من نتائج الإنتخابات ليوم 26 ديسمير 1996

الأحزاب	عدد المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	188
جبهة القوى الإشتراكية	25
جبهة التحرير الوطني	16
الأحرار	03
التجمع من أجل ثقافة و الديمقراطية	-
حركة المجتمع الإسلامي	-
حركة النهضة	-

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الانتخابات التشريعية يوم 1991/12/26

[1] -abdilahouari, l'algérie et la dé mocratie : pouvoiret crise politique dans l'algérie contem poraine, editiow ladécouverte, paris, 1995, p 11.

يمثل الدور الأول من نتائج الإنتخابات يوم 26 ديسمبر 1996.

- لقد كانت نتائج الإنتخابات بمثابة صدمة كبيرة للكثير من المراقبين من جهة و للسلطة من جهة أخرى، حيث تقدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ و فازت بكل المقاعد بفارق كبير عن باقي الأحزاب الأخرى، فلقد فسر الهواري عدي فوز الجبهة الإسلامية على أنه بمثابة عقاب للدولة و للحزب لأنهم انقطعوا عن الشعب و يرى بأن التأييد الشعبي الواسع الذي حظي به الإسلام السياسي كان نتيجة لما وعد به بخصوص النظر في أساليب توزيع الدخل القومي من الربع وهو بمثابة العودة إلى الشعبوية الاقتصادية التي مارستها جبهة التحرير الوطني في سنوات الستينات و السبعينات.[1]

- الإنتخابات التشريعية 1997.

- تعتبر الانتخابات البرلمانية التي اجريت شهر جوان 1997 خطوة هامة لتكريس الشرعية السياسية المفقودة فهي أول انتخابات تشريعية بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 ومن ثمة حاولت السلطة التحكم في التوازنات السياسية و تجنب تكرار ما حدث سنة 1991 وذلك من خلال التعديل الدستوري سنة 1996 ومصادقة المجلس الإنتقالي على قانوني الأحزاب السياسية و الانتخابات لسنة 1997 و الذي تغيرت بموجبه تسمية حركة المجتمع الإسلامي لحماس إلى التسمية حركة مجتمع السلم (حمس)

[1] هناء عبيد، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، أحمد منيسي (محرارا)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2004، ص 140

الأحزاب	عدد المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	155
حركة مجتمع السلم	69
جبهة التحرير الوطني	62
جبهة القوى الإشتراكية	34
حركة النهضة	20
التجمع من أجل ثقافة و الديمقراطية	19

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الانتخابات التشريعية يوم 1997/06/05

لقد فازت حركة مجتمع السلم بـ 69 مقعد محتلة بذلك المرتبة الثانية في ترتيب الأحزاب بعد التجمع الوطني الديمقراطي الذي في كشف النظام قبيل الإنتخابات بضعة أشهر يؤكد الأستاذ عبد الناصر جابي على البعد الجهوي في الانتخابات فيقول نتائج حركة مجتمع السلم تؤكد القوة التغيرية للعامل الجهوي في الحياة السياسية الجزائرية فبعد نتائج جبهة التحرير بطابعها الجهوي الشرقي ها هي حركة (حمس) تؤكد الميزة الجهوية المعارضة الإسلامية فمن مجموع الولايات 26 التي حصلت فيها حركة مجتمع السلم على أكثر من المعدل الوطني لنتائجها 18.15 من المقاعد.[1]

المطلب الثاني: المشاركة في الانتخابات التشريعية و مشاركتها في الحكومة

جرت ثالث انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر يوم 30 ماي 2002 تنافس فيها 21 حزب بالإضافة إلى المترشحين المستقلين أما نسبة المشاركة فقد بلغت 49.09 مقابل 65.49 في انتخابات جوان 1997 ومن تم تراجعت نسبة المشاركة بنسبة كبيرة وصلت تقريبا إلى

[1] هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، المرجع السابق، ص 141.

المقاطعة النهائية في بعض البلديات المحسوبة على منطقة القبائل حيث تدنت نسبة المشاركة في ولاية تيزي وزو إلى 0.15% [1]

جدول رقم (03) يمثل نتائج انتخابات 30 ماي 2002

الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	199
التجمع الوطني الديمقراطي	47
حزب الإصلاح الوطني	43
حركة مجتمع السلم	38
قوائم الأحرار	30
حزب العمال	21
الجبهة الوطنية الجزائرية	08
حركة النهضة	01
حركة الوفاق الوطني	01

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج عليها من طرف وزارة الداخلية

لقد تبين من خلال النتائج أن حركة مجتمع السلم تراجعت بشكل ملحوظ فقد خسرت نصف عدد المقاعد التي تحققها في تشريعات 1997 فقد تراجعت خلال 05 سنوات من 69 مقعد إلى 38 مقعد فلماذا هذا التراجع و ما سببه؟ فلقد حاول الشيخ محفوظ نحناح الإجابة على هذا السؤال فلقد حدد الأسباب التراجع إلى ثلاثة أنواع منها الذاتية و المحلية و الدولية و نذكر منها:

- إن رئيس الحركة لم يدخل الانتخابات كما دخلها في الانتخابات السابقة.

- التزوير في الاستحقاقات قبل و أثاء و بعد عملية التصويت

[1]- مصطفى بلعور، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية مرحل للأرمة**، دفاتر السياسية و القانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد خاص، 2009، ص 173.

- خطاب الحركة لا يتلاءم مع الاحتقان الشعبي.

- تداعيات 11 ستمبر على و ما خلفتها من تخويف عالمي من كل ما له علاقة بالإسلام و المسلمين

الانتخابات التشريعية 2007:

لقد كانت هذه الانتخابات بمثابة فرصة لتطوير الخريطة السياسية عن طريق دمج أكبر عدد ممكن من القوى السياسية في العملية السياسية، لكن المرحلة الأولى من إجراء الانتخابات أكدت أنه سوف يتم تقليص هذه الخريطة و ليس توسيعها، حيث قررت بعض الأحزاب أو بعض القوى الأساسية و تأتي في مقدمتها جبهة القوى الإشتراكية، فلقد بلغت نسبة المشاركة الشعبية 35.68 وهي أضعف نسبة مشاركة منذ بداية الإستحقاقات 1991.[1]

- سأتعرض في هدا الجدول النتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2008، و هي كالتالي:

[1] التقرير الاستراتيجي العربي (2006-2007)، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 332.

جدول رقم (04) يبين النتائج الخاصة بالانتخابات التشريعية 2007

الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	136
التجمع الوطني الديمقراطي	62
حركة مجتمع السلم	51 خط احمر
قوائم الأحرار	33
حزب العمال	26
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	15
حركة النهضة	05
حزب الإصلاح الوطني	03

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج عليها من طرف وزارة الداخلية

ومن خلال الجدول نستنتج نسبة المشاركة التي أصبحت مع مسار التراجع المستمر ابتداءا من 1 64.54%مرورا ب 2002 46.17% وصولا إلى سنة 2007 35.67% و هذا كله راجع حسب العديد من المراقبين إلى عدة عوامل على رأسها التزوير الذي أجبر الشعب عن العروق عن مشاركة ويأسهم من التغيير عن طريق الانتخابات[1]، فلقد تراجع عدد مقاعد الإسلاميين من 103 مقعد سنة 1997 إلى 82 مقعد في سنة 2002 إلى أن وصل إلى 59 مقعد سنة 2007، فالنسبة لحركة مجتمع السلم فلقد تحصلت الحركة على 51 مقعد على مستوى 38 ولاية بزيادة مقارنة بانتخابات 2002 و لكنها أقل من نتائج انتخابات 1997 / 69 مقعد، هذا كله جعل السيد عبد المجيد مناصرة أحد قيادي الحزب السابق يقول "إن

[1] مصطفى بلعور، الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية مرحل للأرمة ، المرجع السابق، 174.

المقارنة بين انتخابات 1991 و انتخابات 2007 تكشف انه على بعد 16 سنة وعاء الانتخابي لم يتوسع كثيرا بالرغم من زيادة عدد المناضلين فعلى العموم يمكن القول بأن حركة المجتمع السلم حققت تقدما نسبيا مقارنة مع الانتخابات السابقة خاصة إذا اخذ تابعين بعين الاعتبار أنها أول انتخابات تخوضها الحركة بعد وفاة زعيمها ومؤسسها الشيخ محفوظ نحناح سنة 2003.

الانتخابات التشريعية 2012

إن هذه الانتخابات التي كانت الأخيرة و التي جرت في موعدها المحدد لكنها تزامنت على الربيع العربي بسقوط أنظمة سياسية بأكلمها وجاءت أنظمة سياسية أخرى مجملها و تخص بالذكر نظام بن علي في تونس ونظام حسين مبارك في مصر و نظام القذافي في ليبيا إضافة إلى خروج علي عبد الله من الحكم و تسلمه السلطة لنائبه، وذلك تحت الضغوط الشعبية الكبيرة التي لم يشهدها العالم العربي منذ موجه الاستقلال الدول العربية عن الاستعمار في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي، هذه الظروف كلها دفعن بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطار الحوار مع الأحزاب السياسية و عدد من الشخصيات السياسية المقربة من النظام، من اجل الإعداد الانتخابات التشريعية في إطار سياسي و قانوني جديد.[1]

- أجريت الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012 بمشاركة 44 حزبا سياسيا و قد بلغت نسبة المشاركة الشعبية 43.14% و كانت النتائج على النحو التالي هي مبينة في الجدول أدناه:

- من خلال تتبعنا للنتائج الانتخابات السابقة الذكر يظهر لنا عدم التغيير في الخريطة السياسية الجزائرية حيث نرى تصدر حزب السلطة على كامل المقاعد وهذا ما يعتبر هيمنة

[1] مصطفى بلعور، الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية مرحل للأرمة ، المرجع السابق، 175.

مطلقة على البرلمان أما الأحزاب الإسلامية فلم تتجاوز 60 مقعد بما فيها تكتل الجزائر الخضراء الذي نال حوالي 10 % من مقاعد البرلمان.

جدول رقم (05) يبين نتائج خاصة بانتخابات التشريعية سنة 2012.

الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	221
التجمع الوطني الديمقراطي	70
تكتل الجزائر الخضراء	48
جبهة القوى الإشتراكية	21
قوائم الأحرار	19
حزب العمال	17
الجبهة الوطنية الجزائرية	9
جبهة العدالة و التنمية	7
جبهة التغيير	4
أحزاب أخرى	47

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج عليها من طرف وزارة الداخلية

يرجع السيد الناصر جابي حصول حزب التحرير على الأغلبية 221 مقعد ، إلى عاملين أساسيين هما: عدم المشاركة الفردية من إن الشعب جعلت الأحزاب التقليدية و على رأسها حزب جبهة التحرير هي المتفيد الأكبر لأنها استطاعت أن تجند قواعدها و السبب الثاني: هو أن القانون الإنتخابي[1] يحدد بأنه من لا يحصل من الأحزاب على 05% تلغى نتائجه، وهذا معناه أن أكثر من ثلاثين حزب لم يغز ألغيت نتائجه وذهبت في غالبيتها إلى جبهة

[1] مصطفى بلعور، الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية مرحل للأرمة ، المرجع السابق، 175.

التحرير و بشكل عام يمكن أن تقول أن النظام الحاكم أعاد إنتاج نفسه بطريقة أو بأخرى متلافيا عواصف الربيع العربي أما الإسلامين الحالمين بالوصول إلى السلطة و الإقتداء بالإسلاميين المصريين و التوانسة فقد خيبت أملهم

- إن المتحدد بمشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة معناه مشاركة أحد أقطاب الحركة الإسلامية مع أطراف أخرى علمانية على قواسم مشتركة أو برنامج مشترك مع المحافظة على التميز وعدم الذوبان و الإندماج في الآخر و المشاركة تكون من أجل تحقيق أهداف عامة واضحة كما أنها ليست استراتيجية دائمة بل هي استراتيجية مرحلة، ويحدد نائب رئيس الحركة حمس السابق السيد عبد المجيد ناصرة ثلاث مستويات للمشاركة هي[1]

- مشاركة الفكرة الإسلامية كحزب سياسي ببرنامجه، و سياسته وفقا للأشكال السياسية المتعارف عليها.

- مشاركة الرجال أي رجال الحركة الذين يمثلونها و يحرمون على تحقيق أهدافها و التمكين لمشروعها.

- جاءت المشاركة في الحكومة منتيجة لمشاركة الحزب في المجلس الإنتقالي لسنة 1994 و الدخول في رئايسات 1995 حيت احتل الشيخ نحناح المرتبة الثانية محققا نتائج معبرة م الأصوات ثلاثة ملايين صوت ومن ثم ظهرت حركة مجتمع السلم كحزب سياسي قوي، حيث فرضت نفسها في الساحة السياسية خاصة في ظل غياب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تم إقصاؤها من العمل السياسي بعد توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992 و عليه أصبحت (حماس) هي القوة السياسية المدني في التيار الإسلامي وهذا ما جعل النظام السياسي يتفاوض معها من أجل الفراغ عن طريق إدماجها في الحكومة، وذلك من أجل إرسال رسالة للداخل و الخارج فحولها أن النظام السياسي ليس ضد الإسلاميين لعمومهم إنما

[1] عبد المجيد مناصرة، **الاصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل**، اصدارات المجلس السياسي مجتمع السلم، الجزائر، 2008، ص 120.

هو بقدر ما يحارب المتطرفين و المتشديين فهو يرحب بالمعتدلين الذين ينخرطون في اللعة السياسية.

المطلب الثالث: تقييم المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم (حمس)

إن استرتيجية المشاركة ولدت في ظروف حد خاصة مرت بها الدولة الجزائرية مما يوجب تفهم تلك الظروف عند التقييم و يمكن ذكر اهمها مايلي:

- انعدام تجربة المشاركة في الحكومة الجزائرية سابقا من قبل الإسلاميين وقلتها في تاريخ الحركات الإسلامية.

- وجودأزمة دموية طرفاها حزب إسلامي من جهة و السلطة الحاكمة من الجهة الثانية تخص عنها عشرات الآلاف من الموتى و المسجونين و المفقودين، وهذا ما جعل البعض يرى المشاركة انحياز السلطة ضد الطرف الآخر.

- حصول الحركة على وزارات تقنية أغلبها مفرغة الصلاحيات و بعيدة عن التأثير الإيجابي في حياة المواطن اليومية.

- غياب قاعدة إطارات تقنية من الحركة داخل الإدارة تسند عمل الوزراء لإحتكار التيارات السياسة الأخرى للمناصب في الإدارة الجزائرية.[1]

- وعموما يمكن تلخيص ايجابيات المشاركة في النقاط التالية:

- الإبقاء على صوت الحركة الإسلامية عاليا من خلال تمثيلها في الكثير من المحاصل و الهيئات.

- تثبيت صورة الحركة المعتدلة الوسطية المحاورة و الواقعية.

[1] عبد المجيد مناصرة، **الاصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل**، المرجع السابق، ص 121.

- إشراك الحركة في الحكومة هو إعتراف من السلطة الحاكمة بشرعية الحركة و دورها في استقرار البلاد و تنميتها.

- عدم الإنتقال بمستوى المشاركة عموديا واقفيا و غلق مجالات الحكومية معنية في وجه إطارات الحركة.

- تراجع التضحية و ظهور الإشكالية و التنافس السلبي بين أعضاء الحركة.

- ضعف القدرة التفاوضية مع الحكومة، و تبني سلبياتها شعبية و إعلاميا.

- تماهي صورة الحركة في صورة الآخر (السلطة) مع ضعف التميز بينهما.

خلاصة:

خلصت دراسة الفصل الثالث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية ألا وهي المشاركة السياسية الحركة الإسلامية، حركة مجتمع السلم.

- المشاركة السياسية.

- تجربة المشاركة السياسية للحركات الإسلامية لم تستكمل عناصر نضجها بعد ذلك أنها لازالت بحاجة إلى وقت أكثر حتى تنضج و تترسخ كقناعة وكممارسة عملية، خاصة أن المسألة لا تتعلق بالحركات الإسلامية لوحدها بقدر ما تتعلق بعناصر أخرى تتحكم فيها كالأنشطة السياسية و الزوال السلمي على السلطة من خلال صندوق الإنتخابات وهذا المر يحتاج إلى المؤيد من الوقت حتى تترسخ التجربة الديمقراطية و تتطور خاصة في الجزائر و العالم العربي.

- الحركة الإسلامية

لقد عارضت الحركات الإسلامية النظام الجزائري القائم على الإحادية الحزبية و شكلت تحديا رئيسيا إلى أن العنف لا يحدث تغيير سياسيا، لذلك أعلنت عن رفضها لاستخدام القوة و اتخاذ الشرعية القانونية كآلية للتعامل السياسي.

- لقد أثرت تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على باقي فضائل الحركة الإسلامية ذلك أن الخطاب الرديكالي الذي تبناه قياد و الجبهة و خطا السياسي القائم على نهج المغالبة و المطالبة بالتغيير الجذري أخاف النخبة الحاكمة مما جعل الجيش يتدخل و الذي أدى توقيف المسار الإنتخابي.

- حركة مجتمع السلم

إن انخراط حركة مجتمع السلم في إستراتيجية المشاركة برفض و اسعياب من عدة أطراف اهمهل تلك الفئات التعبية التي لم تستنخ هذه المشاركة نظرا فختلاط صورة الحركة الإسلامية النظيفة بصورة النظام المشوهة و المتسمة بالفساد عند الكثير من الناس إضافة لبعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامي التي شعرت بأن الحركة تحصلت على عدة مكاسب سياسية من وراء ظهرها خاصة انصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ و ختاما الكثير من قواعد الحركة الغير مقتنعين أصلا بسياسات المشاركة.

- تحقيق حركة حمس جراء خيار المشاركة السياسية لبعض المكتسبات منها الخبرة السياسية و الفنية و تكسير تلك الصورة النمطية عن الحركة الإسلامية التي لا تحس إلا القطاعات السياسية وميولها إلى الغلو و التشدد حيث أنبتث القدرة على التسيير خاصة في بعض القطاعات مثل الأشغال العمومية، إضافة غلى ذلك استطاعت الحركة تامين وجودها القانوني و الاجتماعي عن طريق إرسالها رسائل طمأنة للنظام السياسي لكنها و في المقابل فإنها خسرت جزءا من جاذبية خطابها الجماهير نظرا لتقلص حريتها في المعارضة و النقد و المراقبة.

خاتمة

خاتمة

- بعد دراستي لموضوع الحركات الإسلامية و أثرها في الإستقرار السياسي في بلدان المغرب العربي و أخدي في ذلك حركة مجتمع السلم (حمس) كنموذجا للدراسة و بهذا توصلت إلى مجموعة من النتائج مع العلم أن الحركات الإسلامية في المغرب العربي تختلف عن بعضها البعض و ذلك من حيث البيئة الموجودة فيها و حسب الظروف التي نشأت فيها و هذا ما أدى بي إلى الوصول إلى نتائج مشتركة و غير قابلة للتعميم و يبقى هذا ضمن العلوم الإجتماعية العامة التي تعرف بنسبيتها في الوصول إلى النتائج و فيما يخص نموذج الدراسة المقترح حركة مجتمع السلم (حمس) فإن نتائجها متعددة لكونها موضوع الدراسة وقد وصلت إلى النتائج التالية:

- الحركات الإسلامية هي التي تنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في المجالات بإعتبار الإسلام دين سياسة و نظام حكم وهي تختلف من حيث تصوراتها و من حيث أساليب السياسة فيما يخص أو مايتعلق بالتطبيق.

- العلاقة بين النخب الحا كمة و الحركات الإسلامية في الوطن العربي بصفة عامة و المغرب العربي بصفة خاصة يحكمها الطابع الصراعي بإعتبار أن الإسلاميين يشكلون البديل السياسي و الفكري للأنظمة الحاكمة لأنها القوة السياسية الوحيدة القادرة على إسقاطها

- إن عنف بعض جماعات الإسلام السياسي في دول المغرب العربي يرجع أساسا إلى البنية الفكرية و التنظيمية لهذه الجماعات و إن كنا لانسقط أثر عنف الحكومات المغاربية في مواجهاتها لهذه الجماعات في تزايد درجة توجهها إلى إستخدام العنف السياسي كأداة للتغيير في المجتمع المغاربي و في هذا الشأن يقول فؤاد زكريا : إن العنف ليس ظاهرة طارئة على هذه الجماعات المتطرفة و إنما هو شيئ ينتمي إلى تركيبها ذاته و هو جزء لايتجزأ من تكوينها الذهني والنفسي و هو وسيلتها الوحيدة لتحقيق أهدافها في المجتمع

- إن العوامل الفاعلة في متغيرات الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي لسيت محصورة داخليا و لكنها جزء و إنعكاس لأزمة عالمية بحكم التداخل الشامل بين مختلف الشعوب ، نتيجة ثورة المواصلات و الإتصالات المعاصرة فإن إستيعاب هذه العوامل المؤثرة و الواردة إلى الشعوب الإسلامية عبر التدال مع أنساق الحضارات الأخر ى يعتبر من المداخل الضرورية التي يجب أن تنتبه إليها الحركات الإسلامية لفهم مايحدث في الواقع و الأخذ بمنهجية قادرة على التحرك في الواقع و التأثر فيه على المستويين الداخلي و الخارجي

- إن وصول الإسلاميين إلى السلطة حتى عبر صناديق الإقتراع لايمثل حلا لمشكلات الأمة الإسلامية ، ولايمكن أن يكون هو المنهج المطلوب لإصلاحها لأن الإصلاح المنشود يجب أن يبدأ بمعالجة أسباب الخلل المختلفة و ليس إلى السلطة لتطبيق ما لديهم من ثراث فقهي على الشعوب وكان مطبقا قبل سقوط الخلافة العثمانية ولم يحميها و لم تحل سائر المشكلات التي أدت بالمحصلة إلى نهايتها .

-إن إنخراط حركة مجتمع السلم في إستراتيجية المشاركة قوبل برفض و إستهجان أطراف تللك الفئات الشعبية التي لم تستسغ هذه المشاركة نظرا لإختلاط صورة الحركة الإسلامية النظيفة بصورة النظام المشوهة و المتسمة بالفساد عند الكثير من الناس إضافة لبعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامي التي شعرت بأن الحركة تحصلت على عدة مكاسب سياسية من وراء ظهرها خاصة أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ و ختاما الكثير من قواعد الحركة الغير مقتنعين أصلا بسياسات المشاركة .

- تحقيق حركة حمس جراء إنتهاجها خيار المشاركة لبعض المكتسبات منها البرة السياسية و الفنية و تكسير تلك الصورة النمطية عن الحركة الإسلامية التي لا تحسن إلا الخطابات السياسية و ميولها إلى الغلو والتشدد حيث أثبتت القدرة على التسيرخاصة في بعض القطاعات مثل الأشغال العمومية إضافة إلى ذلك إستطاعت الحركة تأمين وجودها القانوني

والإجتماعي عن طريق إرسالها رسائل طمأنة للنظام السياسي لكنها و في المقابل فإنها خسرت جزءا من جاذبية خطابها الجماهيري نظرا لتقلص حريتها في المعارضة و النقد و المراقبة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

القرآن الكريم

ثانيا: المراجع

أ/- العربية

1- النجار ابراهيم وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، ط2، مصر: مركز الدراسات السياسية و الاسترتتيجية، 2006.

2- بن عمر ابراهيم ، محفوظ نحناح رجل الحوار، دار عيسات ايدير، الجزائر، 1995.

3- عياشي احميدة ، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص، دار الحكمة ن الجزائر، 1992.

4- برقوق عبد الرحمان، صونيا العيدي، المجتمع المدني و تحول الديمقراطي في الجزائر، دراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 2005.

5- أعوشت بكر بن سعيد ، **إسلام يوم بين المصالحة و التعريف**، ط2، باتنة، دار الشهاب، 1987.

6- التقرير الاستراتيجي العربي (2006-2007)، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 2007.

7- طوالبة حسن ، **العنف و الإرهاب من منظومة السياسي**، مصر و الجزائر نموذجا، ط2، الاردن، عالم الكتاب الحديث، 2005.

8- مقتدر رشيد ، الإدماج السياسي للقوى الاسلامية في المغرب، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون مركز الجزيرة للدراسات، لبنان: الدوحة، 2010.

9- رفعت السيد أحمد، **الحركات الاسلامية في مصر و ايران**، ط1، القاهرة، دار سينا للنشر، 1989.

10- الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1999.

11- هنتغون صامويل ، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، تر: فلو عبود، دار الساقي، ط1، 1993.

12- الكواكبي عبد الرحمان ، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستبداد**، كتب عربية (د م ن).

13- الهرماسي عبد اللطيف ، **الحركات الاسلامية في المغربي العربي**، عناصر أولية للتحليل المقارن،مجدي حماد وآخرون الحركات الاسلامية و الديمقؤراطية دراسات في الفكر و الممارسة، ط2 مركز للدراسات الوحدة العربية، بيروت: ، 2005.

14- مناصرة عبد المجيد ، الافصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل، اصدارات المجلس السياسي مجتمع السلم، الجزائر، 2008.

15- مناصرة عبد المجيد ، مقالات في أزمة، دار البديع، 2008.

16- منيب عبد المنعم ، **دليل الحركات الإسلامية المصرية**، ط1، (القاهرة: مكتبة مديولي)، 2010.

17- الأفندي عبد الوهاب ، **الحركات الاسلامية**: النشأة و المدلول وملابسات الواقع، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث، 2002.

18- بن هادية علي و آخرون، **قاموس الجديد للطلاب معجم العربي مدرسي ألفبائي**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط1، 1991.

19- أبو سراج الذهب فاروق ، المعالم العشرون ، نماذج من الفكر السياسي للشيخ محفوظ نحناح، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

20- بورجا فرنسوا ، **الإسلام السياسي صوت الجنوب**، القراءة الجديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا)، تر: لورين زكري، ط2، 1993.

21- كريم فريد ، **تحديد المقصود بالتيارات الاسلامية**، ط1، (بيروت)، مركز الدراسات للوحدة العربية ، 1997.

22- عطا الله فشار ، تجربة التغيير في فكر الشيخ محفوظ نحناح، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

23- أو صديق فوزي: محطات في تاريخ الحركة الاسلامية بالجزائر، 1962-1988، الطبعة الأولى، مطبعة الكبع المستمر المتيجة، الجزائر، 1992.

24- عبد الرحيم حسن كريمة ، **أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، مشكلات و تجارب التنمية**، بغداد: دار الحكمة 1990.

25- بوكراع لياس ، الجزائر، الرعب المقدس، تر: خليل أحمد خليل، ط1، بيروت: دار الفاربي، 2003.

26- أبو رمان محمد ، الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي: المقاربات القوى الأولويات، الاستراتيجسات، ط1، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2010.

27- السيد الجليند محمد ، **منهج السلف بين العقل و التقليد**، ط1، القاهرة: دار قباء، 1999.

28- الجابري محمد عابد ، **فكر ابم خلدون، العصبية و الدولة، معالم نظرية خلدونية في تاريخ الإسلامي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.

29- محمود الناكوع، الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا، منطلقاتها قياداتها تجاربها مآلاتها (لندن: دار الحكمة)، ص 2010.

30- بلعور مصطفى ، الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية مرحل للأرمة، دفاتر السياسية و القانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد خاص، 2009.

31- البعبكي منير ، قاموس المورد، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1994.

32- صالح نغم محمد ، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي** (المغرب، تونس، الجزائر)، دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، ط1، 2010، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان .

33- مسعد نيفن عبد المنعم ، **الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطني العربي،** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

34- الاقداحي هشام محمود ، **الاستقرار السياسي في العلم المعاصر،** ملحق خاص بالمصطلحات السياسة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

35- هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، أحمد منيسي (محرارا)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2004.

36- أبو زكرياء يحي ، الجركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، نشر إلكترونيا، 2003.

37- القرضاوي يوسف ، أولويات الحركات الاسلامية في المرحلة القادمة، ط1، القاهرة: مكتب الوهبة، 2006.

38- أبوش هوة مالك عبيد ، **محمود محمد خلق، الإيديولوجيا و السياسة،** ليبيا: دار الجماهرية للنشر و التوزيع، 1993، ص 75.

ثالثا: مذكرات

1- رائد محمد عبد الفتاح دبعي، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر الممارسة الإخوان المسلمين في مصر نموذجا،** مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012، السنة الجامعية 2012.

2- كروي كريمة، **الحركات الإسلامية و المشاركة السياسية في دول المغرب العربي حالة حركتي الاصلاح الوطني في الجزائر و التوحيد و الإصلاح في المغرب،** مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 03، كلية العلوم العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية (2011/2010).

3- لزهر بن عيسى، **انعكاسات أحداث 11 ستمبر على الحركة الاسلامية في الشرق الأوسط**: نموذج الحركة الإسلامية في الأردن، مذكرة ماجتسير، جامعة محمد

خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2010.

4- عباس عائشة، اشكالية التنمية و الديمقراطية في دول المغرب العربي: مثال تونس، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سنة 2007-2008.

5- محمد زيتوني، الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر، دراسة حالة مجتمع السلم 1989 -2010، مذكرة ماجستير، 20 جامعة الجزائر 03، 2011.

رابعا: المجلات:

1- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المسقبل العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدية العربية، العدد 309، أكتوبر 2004.

2- محمد شلبي، **الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، "دراسة المقارنة"** ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 1.

3- المنصف وناس، الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر محاولة قراءة انتفاضة أكتوبر 1988، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 191، 1995.

4- وليد خالد أحمد حسين، **اشكالية شرعية في الانظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة و العربية بالتعاون مع بالجمعية العربية للعلوم السياسية العدد 13، 2007.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1- منير السايبي، **كتاب الشيخ راشد الغنوشي: من تجربة الحركة الاسلامية في تونس**، متحصل عليه من الموقع التالي: http:// www.alhiwara.net.show new.ph ? tnd=21251 يوم 12.01.2018 الساعة 14h00

2- محمد بن مختار التنقسطس، **الحركات الاسلامية وهجات 11 ستمبر، خلافات و خلفيات**، متحصل عليه من موقعwww.aljazeera.net يوم 2018/01/25 ، الساعة 13:30

3- فتحي يكن، **خصائص الحركات الإسلامية**

4- (معالم متوفر على الرابط http:// path/andmarks.blegsopt.com.2011/07 يوم 2018/01/12 الساعة 12:00

5- محمد الصالح بوعافية، **الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم و الغايات**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 15، جوان 2016.متوفر على الرابط: http://dspace.univ-ouargia.dz>¨bistreem.

6- ادريس ولد القابلة، نشأة الحركات الاسلامية في المغرب العربي متوفر على الرابط التالي: http://www.tat.net/download/24.doc على الساعة 23.25

7- عبد الرحيم، بوابة الحركات الاسلامية، نافذة لدراسة الاسلام السياسي و الأقليات، متوفر على الرابط، www.islamist-mouvement.com يوم 30-03-2018 على الساعة، 22.55

8- احمد النظيف، الخارطة السلفية في تونس بعد الثورة متوفر على الرابط: http:// www.alarbi ya.net/ar/north.africaj على الساعة 22:52

9- هيثم أحمد مزاحم، مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا، متوفر على الرابط التالي: htpp://www.dohainstitve.org يوم 2018/04/24، الساعة 23:00

10- محمد بوسليماني وقفات مع الحركة الاسلامية في الجزائر، متوفر على الرابط التالي:
http://www.khaua.com/candles/intro/buso/imany/rotice.html

11- سيف الإسلام شوية، الخلفيات السويسر اقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر متوفر على الرابط: www.aranth ropos.com

سادسا: ملتقيات:

- سالم رحيل، الجماعات و الحرمات الإسلامية المعاصرة و تأثيرها في العلم الإسلامي، " ليبيا وتحديات المصالحة نموذجا ورقة بحثية مقدمة لـ المؤتمر الدولي

الثاني للدراسات الإسلامية ودورها في تطوير واقع الأمة وخدمة الإنسانية، جامعة بارتن اسطنبول تركيا، 26-27-10-2016.

سابعا: المراجع بالفرنسية

Dictionnaire relarousse. Paris. Larousse. 1982.p.389.

abdelhamid boumezbar et azine djauila, lislamisme algerien de lagenése au terrorisme, chihab é dition 2002, .

Lahouri addi, dinamique, et contradiation du system politque algerein ; revonne algérien des science juridque économique et politique n°02, 1989,

Dictionnaire oxford, newyork : universté presse, 1999,

Mohamed nourddine affaya, locident dans pinagnaier arabo, musulman (maro : les séditions toubkal, 1997

Mostapha al ahnaf et berrard botiveau et frégosi, algérie parsrs islamistes (paris editions khartala) 1992,

Abdilahouari, l'algérie et la dé mocratie : pouvoiret crise politique dans l'algérie contem poraine, editiow ladécouverte, paris, 1995,

الفهرس

الفهرس

إهداء

شكر و تقدير

مقدمة 01

الفصل الأول :الحركات الإسلامية والاستقرار السياسي

المبحث الأول :الحركات الإسلامية المفهوم، النشأة، والتطور 13

المطلب الأول :مفهوم الحركات الإسلامية وتمييزه عن بعض المصطلحات ذات العلاقة 13

المطلب الثاني :نشأة الحركات الإسلامية 23

المبحث الثاني :تصنيفات الحركات الإسلامية وخصائصها 28

المطلب الأول :تصنيفات الحركات الإسلامية 28

المطلب الثاني :خصائص الحركات الإسلامية 32

المبحث الثالث :الاستقرار السياسي المفهوم ، المتطلبات 37

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي 37

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار السياسي: 41

المطلب الثالث: معيقات الاستقرار السياسي 45

خلاصة 49

الفصل الثاني: ظاهرة الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: واقع الحركات الإسلامية في منطقة المغاربية 53

المطلب الأول: تاريخ ومسار الحركات الإسلامية في المغربي العربي. 53

المطلب الثاني: أهم الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي 60

المطلب الثالث: خصائص الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي: 84

المبحث الثاني: مسار الحركات الإسلامية في الجزائر 87

المطلب الأول: الحركة الإسلامية في الجزائر ومسار التحول 87

المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988 و ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر. 91

المطلب الثالث: الإسلاميون وتوقف المسار الإنتخابي في الجزائر 94

خلاصة 97

الفصل الثالث: تاريخ حركة مجتمع السلم و بنيتها التنظيمية و الفكرية

المبحث الأول: تاريخ الحركة و هيكلها التنظيمي 101
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم 108
المطلب الثالث: مرجعية الحركة و ثوابها 113
المبحث الثاني: مظاهر مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة. 118
المطلب الأول: المشاركة في السلطة التشريعية انتخابات التشريعية (1991 - 1997) 118
المطلب الثاني: المشاركة في الانتخابات التشريعية و مشاركتها في الحكومة 121
المطلب الثالث: تقييم المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم (حمس) 128
خلاصة 130
الخاتمة 133
قائمة المصادر و المراجع 137
الملاحق

خطـــــة المذكـــرة

الفصل الأول : الحركات الإسلامية و الإستقرار السياسي

المبحث الأول :الحركات الإسلامية المفهوم، النشأة، والتطور

المطلب الأول :مفهوم الحركات الإسلامية وتمييزه عن بعض المصطلحات ذات العلاقة

المطلب الثاني :نشأة الحركات الإسلامية

المبحث الثاني :تصنيفات الحركات الإسلامية وخصائصها

المطلب الأول :تصنيفات الحركات الإسلامية

المطلب الثاني :خصائص الحركات الإسلامية

المبحث الثالث :الاستقرار السياسي المفهوم ِ المتطلبات

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار السياسي

الفصل الثاني : ظاهرة الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: واقع الحركات الإسلامية في منطقة المغاربية

المطلب الأول: تاريخ ومسار الحركات الإسلامية في المغربي العربي.

المطلب الثاني: أهم الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي

المطلب الثالث: خصائص الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي:

المبحث الثاني: مسار الحركات الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: الحركة الإسلامية في الجزائر ومسار التحول

المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988 و ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر.

المطلب الثالث: الإسلاميون وتوقف المسار الإنتخابي في الجزائر

الفصل الثالث : تاريخ حركة مجتمع السلم و بنيتها التنظيمية و الفكرية

المبحث الأول: تاريخ الحركة و هيكلها التنظيمي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم

المطلب الثالث: مرجعية الحركة و ثوابها

المبحث الثاني: مظاهر مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة.

المطلب الأول: المشاركة في السلطة التشريعية انتخابات التشريعية (1991 - 1997)

المطلب الثاني: المشاركة في الانتخابات التشريعية و مشاركتها في الحكومة

المطلب الثالث: تقييم المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم (حمس)

خاتمـــــــــة

ملاحق

محفوظ نحناح داعية وسياسي جزائري، أسس حركة مجتمع السلم) حمس) ذات التوجه الإسلامي وتولى رئاستهاحتى وفاته. كان واضحا وجريئا في موقفه من رفض العنف، وترشح للانتخابات الرئاسية عام 1995.

المولد والنشأة

ولد محفوظ بن محمد نحناح يوم 27 يناير/كانون الثاني 1942، لأسرة محافظة في مدينة البليدة) مدينة الورود) التي تبعد خمسين كيلومترا جنوب الجزائر العاصمة

الدراسة والتكوين

تعلم محفوظ نحناح في المدرسة الإصلاحية التي أنشأتها الحركة الوطنية للدفاع عن الذات العربية الإسلاميةومقاومة التغريب، وحصل على شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) والتحق بالجامعة في الموسم الجامعي 1967/1966. درس نحناح في معهد اللغة والآداب وحصل عام 1970 على الليسانس (البكالوريوس) في اللغة العربية، وسجل في جامعة القاهرة قسم الدراسات العليا.

الوظائف والمسؤوليات

عمل محفوظ نحناح في التعليم، ودر ّس في جامعة الجزائر السيرة والتفسير.

التوجه الفكري

ينتمي محفوظ نحناح لمدرسة الإسلام الوسطي، إذ اختار نهج الاعتدال ودعا لنبذ العنف والتطرف

غرد النص عبر تويتر

، ودافع عن التعددية والتداول السلمي للسلطة والتعايش والحوار مع الآخر واحترام حقوق الإنسان.

دافع نحناح كذلك على مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة التي تتناسب مع طبيعتها، وعلى احترام حقوق الأقليات، واحترام الحريات الشخصية والأساسية، وتجسير العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكرس مشواره الدعوي للدفاع عن هذه القيم

التجربة السياسية

شارك محفوظ نحناح في ثورة التحرير وكان أحد فتيتها في البليدة، وشارك في المظاهرات الشعبية الجماهيرية إلى جانب محمد بو سليماني ومحمد بلمهدي.

بدأ الشيخ نشاطه الدعوي عام 1962 في مساجد العاصمة والبليدة، وساهم في الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة في فتح مسجد الطلبة، وشارك في المسيرات التي تطالب بالمحافظة على الشخصية الإسلامية للأسرة ومواجهة كل دعوة غربية.

عارض محفوظ نحناح فرض النظام الاشتراكي بالقوة على المجتمع الجزائري باعتباره خيارا لا يتماشى مع هوية ومقومات الشعب الجزائري العربي المسلم.

حُكم على محفوظ نحناح عام 1975 بالسجن 15عاما بتهمة تدبير انقلاب ضد نظام حكم هواري بومدين، قضى منها أربع سنوات استغلها في طلب العلم والدعوة داخل السجن.

ساهم في أواخر عام 1988 في تأسيس جمعية الإرشاد والإصلاح مع الشيخ محمد بوسليماني- الذي اغتالته الجماعة الإسلامية المسلحة عام 1994- وشارك في إنشاء رابطة الدعوة الإسلامية برئاسة الشيخ أحمد سحنون.

أنشأ نحناح حركة المجتمع الإسلامي يوم 30 مايو/أيار 1991 وترأسها، وقد غيرت اسمها إلى حركة مجتمع السلم (حمس) بعد صدور قانون يحظر على الأحزاب استعمال وصف "الإسلامي" في أسمائها، وشاركت في الحياة السياسية وفي أكثر من حكومة بحقائب وزارية.

ترشح في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني 1995 منافسا للرئيس حينها اليامين زروال وسعيد سعدي ونور الدين بو كروح، وحصل على المرتبة الثانية بعد زروال بمجموع أصوات تجاوزت ثلاثة ملايين صوت بحسب النتائج الرسمية المعلنة.

منع من الترشح مرة ثانية للانتخابات الرئاسية عام 1999 بحجة أنه لم يكن أحد مجاهدي حرب التحرير، فساند عبد العزيز بوتفليقة.

المؤلفات

أصدر محفوظ نحناح كتاب "الجزائر المنشودة.. المعادلة المفقودة: الإسلام، الوطنية، الديمقراطية."

الوفاة

توفي محفوظ نحناح يوم 19 يونيو/حزيران 2003 إثر مرض عضال عن عمر ناهز 61 عاما

سياسي جزائري يتولى رئاسة حزب حركة مجتمع السلم، عرف بانتقاده للنظام الجزائري وللأوضاع التي آلت إليها البلاد، ويؤمن بـ"أن الحظوظ لا تزال قائمة ليحتل التيار الإسلامي مكانة الريادة بالجزائر".

المولد والنشأة

ولد عبد الرزاق مقري يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 1960 في ولاية المسيلة بالجزائر، وكانت دراسته الجامعية في ولاية سطيف.

الدراسة والتكوين

يحمل مقري الدكتوراه في الطب من جامعة سطيف بالجزائر، والماجستير في الشريعة والقانون من كلية الشريعة بجامعة الجزائر، وشهادة ما بعد التدرج في علوم التسيير من المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية ببومرداس بالجزائر.

الوظائف والمسؤوليات

عرف عن مقري أنه متعدد المسؤوليات والنشاطات الفكرية والسياسية، حيث عمل إماما خطيبا في ولايته المسيلة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وخلال دراسته في جامعة سطيف كانت له أنشطة طلابية ودعوية في ولايات الشرق الجزائري في إطار ما كان يسمى في الجزائر "الصحوة الإسلامية".

و مقري عضو مؤسس في حركة مجتمع السلم التي أسسها الشيخ محفوظ نحناح مع رفيق دربه الشيخ محمد بوسليماني عام 1991، وانتخب عضوا في المجلس الشعبي الجزائري لمدتين (1997-2007)، وشغل منصب نائب رئيس البرلمان، ورئيس الكتلة البرلمانية لحزبه.

كما تقلد منصب نائب رئيس مجلس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سابقا، والأمانة العامة لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة، إضافة إلى منصب مدير مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية، وهو أيضا متعاون مع العديد من المراكز البحثية العربية، وعضو في مجلس أمناء مؤسسة القدس الدولية.

التجربة السياسية

بعد أن برز كنائب لرئيس حركة مجتمع السلم، انتخب مقري رئيسا للحركة في مؤتمرها الخامس في مايو/أيار 2013، وعرف عنه تبنيه خطاب المعارضة، ويتردد أنه لعب دورا في فك الارتباط بين الحركة والنظام الجزائري بعد التحالف الذي جمعهما لأكثر من 15 سنة.

كما عرف بانتقاده للنظام الجزائري وللأوضاع التي آلت إليها البلاد، ففي حوار مع الجزيرة نت نشر في يوليو/تموز 2014، قال مقري "إن هناك تفككا في بنية النظام وعدم انسجام بين أجنحته، وانتشارا واسعا للفساد بات مؤثرا على القرار السياسي، وهو ما أدى لأول مرة لأن يصبح للفساد سطوة كبيرة داخل مؤسسات الدولة الجزائرية".

وكشف في الحوار ذاته أن النظام الجزائري أنفق سبعمئة مليار دولار على مدى 15 سنة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لكنه "لم يستطع أن يحقق تنمية اقتصادية، وبقيت الجزائر مرتبطة بالمحروقات البترولية والغاز".

ولمقري مواقف تخص واقع الحركة الإسلامية في الجزائر، أظهرها في مدونة له بعنون "الحركة الإسلامية: أزمة القيادة وإعادة التشكيل"، ذكر فيها "أن الحظوظ لا تزال قائمة والفرصة حاضرة ليحتل التيار الإسلامي مكانة الريادة في الجزائر".

وقال إن الحركة الإسلامية يمكن أن تستعيد قوتها من خلال "إعادة التأهيل القيادي والرهان في ذلك على الشباب"، و"الفصل الوظيفي بين ما هو دعوي وما هو حزبي، لتستقل الدعوة عن هيمنة السياسة".

المؤلفات

ألف مقري عدة كتابات ومؤلفات وبحوث، منها ما تم تأليفه على شكل كتب من بينها: "صدام الحضارات: محاولة للفهم"، و"الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد"، و"درب المقاومة: جهاد الشعب الجزائري ضد الاحتلال (1830-1962)"، و"المشروع الإسلامي: هويته، أهدافه، أدواته، مصادر قوته"، و"البيت الحمسي: مسارات التجديد الوظيفي في العمل الإسلامي".

التحالف بين الحزبي حركة مجتمع السلم و جبهة التغيير

2017

الملخص

- سجلت الحركات الإسلامية و ماتزال حضورا فوريا في الحياة السياسية و الإجتماعية في العالم العربي خلال المئة عام الماضية بسب أهدافها و الأساليب التي سلكتها في الوصول إلى تلك الأهداف و التي تمثلت أساسا في أسلمة الدولة أو المجتمع الذي تعيش فيه مما أدى إلى إصطدام و إشتباك مع بعض الأنظمة السياسية العربية و لفترات زمنية طويلة الأمر الذي أثر بصورة كبيرة في الإستقرار السياسي و الإجتماعي في هذه الدول .

- و قد تمحورت إشكالية دراستي : إلى أي مدى أمكن للحركات الإسلامية أن تؤثر على الإستقرار السياسي في دول المغرب العربي ؟ و كيف أثرت حركة مجتمع السلم على عملية صنع القرار من خلال مشاركتها في السلطة ؟

- كما تطرح دراستي العديد من التساؤلات حول مفهوم الحركات الإسلامية و الإستقرار السياسي و كيف نشأت الحركات الإسلامية و كيف تمكنت حركة مجنمع السلم من الوصول إلى السلطة .

- و قد عالجت هذه الإشكالية في ثلاثة فصول : إذ ركزت في الفصل الأول على الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة و تطرقت في الفصل الثاني إلى ظاهرة الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية أما الفصل الثالث فقد تعرضت فيه إلى حركة مجتمع السلم و مسارها السياسي في الوصول إلـى السلطة

الكلمات المفتاحية : الحركات الإسلامية ، الإستقرار السياسي ، دول المغرب العربي ، حركة مجتمع السلم

Abstrect

Islamic movements have registered and are still present in the political and social life in the Arab world over the past 100 years due to their objectives and methods of reaching these goals, which were mainly the Islamization of the state or society in which they live, resulting in clashes and clashes with some Arab political regimes and for long periods of time, which greatly affected the political and social stability in these countries

*The problem of my studies has been: To what extent could Islamic movements affect political stability in the Maghreb? How did the movement of a society of peace influence decision-making through its participation in power**?***

My study also raises many questions about the concept of Islamic movements and political stability and how the Islamic movements arose and how the movement of the people of peace managed to reach power.

In this chapter, I discussed the conceptual and theoretical framework of the study and discussed the phenomenon of Islamic movements in the Maghreb. The third chapter dealt with the movement of the society of peace and its political path in reaching power

***Keywords**: Islamic Movements, Political Stability, Maghreb ountries, Society for Peace Movement*